

ناعوم شومسكي

سلسلة
النشر



الإرهاب والدولة

الأسطورة والواقع



تقديم مصطفى الحسيني

ترجمة لبنى صبري

لهوهاب الرومي
الأسطورة والواقع

الناشر
سينا للنشر
المدير المسئول
راوية عبد العظيم

١٨ ش ضريح سعد - القصر العيني
القاهرة - ج ٢٠٠ ع
ت : ٣٥٤٧١٧٨

الارهاب الدولي الاسطورة والواقع

الطبعة الأولى. ١٩٩٠

ترجمة كاملة لكتاب :

EMPERORS AND PIRATES :
INTERNATIONAL TERRORISM IN THE REAL WORLD.

* راجع الترجمة العربية : سامي الرزاز

الفلاف : عماد حليم
الاخراج الفني : ايناس حسنى
المراجعة اللغوية : السيد عبد المعطى

للإيرهاب الدروني الأسطورة والواقع

تأليف: ناعوم شومسكي
ترجمة: لبنى صبرى
تقديم: مصطفى الحسيني



بين اللغة والسياسة

مصطفى الحسينى

إذا كانت وظيفة اللغة هى ابلاغ الفكر والخطر والوجدان، والافصح عنها جميعا، فإن وظيفة اللغة التى تتواتر فى السياسة، يغلب أن تكون إخفاء الفكر والخطر وتضليل الوجدان. وإذا كان من الأوصاف التى تسبغ على اللغة - استحسانا - أن توصف بالفصاحة لأنها تفصح وبالبلاغة لأنها تبلغ، فإن السياسى الأريب يجفل من الافصح وينأى عن الابلاغ، حتى لايفضح الطوايا والطوية، فليس الفضح من حسن السياسة.

وللسياسة فى هذا السبيل حيل تكثر وتكاثر، تمتد من سحر البيان حيث تخفى حلاوة الكلام مرارة المعانى، وبراءة الصياغة لؤم المقاصد، إلى خُلف المعانى، حيث تظهر الكلمات نقائض ما يضر القائلون.

ولسحر البيان أمثلة شائعة، كالقول مثلا، فى سبيل حل الصراع العربى - الصهيونى، أنه يجب «الاعتراف بحق جميع الدول فى العيش فى سلام» كى يخفى داخل هذه العبارة، اقرارنا فى نهاية المطاف بحق للحركة الصهيونية فى استبقاء ما اغتصبت، واضفاء الشرعية عليه، وانزعاع اعتراف من الذين اغتصبت اراضيهم بحق المغتصب فى ما اغتصب.

كما أن خُلف المعانى له تاريخ غير قصير ومتواصل، منذ أن سُمى الاحتلال، «حماية» ومنذ أن سميت الهيمنة «انتدابا»، بل ومنذ سُمى النهب الاستعمارى «عبء الرجل الأبيض» و«رسالته»، إلى أن استبدلت هذه التسميات المضللة بتسميات أخرى لاتقل عنها ضلالا وتضليلا، إنما تتفق مع روح العصر، فدخلت إلى المعجم السياسى المتداول كلمات جديدة: المعونات الدولية، القروض، نقل التكنولوجيا، الاعتماد المتبادل.

والحاصل أن «المعونات» لاتعين سوى أصحابها الذين يقدمونها، فوظيفتها هى فتح الأسواق، بتقديم ما يخلق احتياجا إلى الاستيراد من الذين يقدمون المعونة، و«القروض» تدور لتعود إلى أصحابها أضعافا مضاعفة، وهذا أهون ضرورها، أما الشر الحقيقى فيها فهو

ماتودى إليه - قصدا - من استنزاف قدرة المقترضين على الادخار الذين يوفر التراكم اللازم لتحقيق التنمية التى تغني عن طلب المعونة والاقتراض، وأن «نقل التكنولوجيا» لا يغنى أكثر من بيع منتجاتها وتطبيقاتها على نحو يخلق تبعية لانتفك. وأن «الاعتماد المتبادل» لا يعنى أكثر من وضع الضعيف تحت طائلة الأقوياء. على أن من أخطر حيل السياسة باللغة : الاعتياد.

فالكلمة عندما نعتادها لاندقق فى مراميها، ومن هذا القبيل أن الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية، تلح على الناس كل يوم، ولسنوات تزيد على العشرين، بكلمة «الإرهاب»، وفى هذا اللحاح تقع الكلمة على الأسماع فى باب الاتهام والسباب، تشهيرا سياسيا وأخلاقيا بمن تلصق بهم من الناس والمنظمات والدول، حتى أصبحت من أفعل أدوات «اغتيال الشخصية»، أى تصويرها فى أبشع الصور، حتى يستحيل أن تنسب إليها أى فضيلة.

ويتعزز هذا الاستخدام لكلمة الإرهاب بأساس مؤسس، اذ أصبحت موضوعا لكتب ومؤلفات، وصار للإرهاب «خبراء» معتمدون ومعمدون، بل ودخل إلى برامج الدراسة فى أقسام العلوم السياسية وسواها من العلوم الاجتماعية فى عدد غير قليل ومتزايد من الجامعات الغربية والأميركية بالذات. بل أن منظمة الأمم المتحدة، قد انزلت إلى قبول تعريف «الإرهاب» على هذا النحو الذى يجرى ترويجه، فعقدت حلقات دراسية حوله، لم تكذ تسمع فيها الأصوات التى تدعو إلى التمييز بين «الإرهاب» على النحو الراجح فى هذا الاستخدام اللغوى المعوج وبين «الحرب المشروعة» التى هى حرب الضعفاء ضد الأقوياء، وإن سمعت هذه الأصوات، فإنها لم تقبل حتى فى منتديات الأمم المتحدة، التى يفترض فيها أنها ميزان العقل والرشاد فى العلاقات الدولية.

وكان من أخطر آثار هذا الاعتياد أن «المتهمين» بالإرهاب انبروا ينكرونه ويستنكرون مايفعلون أو كانوا يفعلون. بينما «الإرهاب»، الكلمة والفعل، حمال أوجه. فالدول التى ترهب مواطنيها ليست قليلة الوسائل ولافتقر فى هذا السبيل إلى العدة والعداء. فإذا وصفها واحد من هؤلاء المواطنين بصفتها هذه، وجد نفسه متهما بمعاداة الدولة، وربما الوطن، وبالاخلال بالأمن وتعكير صفو حياة المواطنين، الذين تعكر هذه الحكومات صفو حياتهم، وإذا رفع يدا أو إصبعا فى وجه الدولة انصبت عليه «تهمة» الإرهاب. والدول الكبيرة التى تنشر أساطيلها فى عرض المحيطات والبحار وبالقرب من سواحل يحق لها ولأهلها أن تكون آمنة وأن يكونوا آمنين، من يعترض منهم على هذا بأنه يبيت نيه الإرهاب، أما من يتعرض لهذا التحرش فهو «إرهابى» لا مناص. ومن يقذف حجرا أو يطلق رصاصة على من يحتل أرض وطنه، ويسلبه كرامة المواطن «إرهابى» مدموغ، دون المحتل الذى يبدو وكأنه بالاحتلال يؤدى حقا تفره الاعراف.

وفى الإرهاب كما تضيع الكلمة الآن، مثال فذ على امتحان السياسة للغة أو على امتحان اللغة لأغراض السياسة، فالكلمة أصبحت مسطحة ممصوطة القوام، تحمل ماتحملة الشتائم والتهم الخسيسة من احتقار، ويستخدمها من سطحوها لتنفث شحنة من الازدراء لخصومهم الذين غالبا مايكونون على حق، ويصبح الذى يذود عن نفسه، بما تيسر له من قدرة محدودة وأدوات قليلة شحيحة القدرة، باغيا ينشر الرعب ويشيع الهول. وكأن الفعل يحكم على نفسه، وكأن الحق ليس معيار الفعل.

وهكذا تستخدم كلمة «الإرهاب» كما أصبحت رائجة، سلاحا فى القمع الفكرى، مهمته تجريم الضعيف اذا لجأ لاستخدام ماييسر له من قوة لمحاولة درء الظلم الواقع عليه، بينما يعتبر استخدام الأقوياء للقوة الفائقة والفاشمة «اقرارا للقانون والنظام» حسب مايراهما ويعتقهما حاكم جائر، أو «محافظة على النظام الدولى» ورعاية «للسلوك الدولى المتحضر» كما يراه فى عالم اليوم الكبار والأقوياء، ومعهم الذين يستكبرون ويستقوون بكبر الكبار وقوة الأقوياء..

وبدلا من هذا الاجمال فى وصف غرض هذا الاستخدام الرائج للكلمة، وجلاء لما فى الاجمال من إيهام، فإن الشاهد فى تاريخ استخدام هذه الكلمة، أن أول استخدام فى التاريخ الحديث لصفة «الإرهاب» كنعت سياسى هدفه التشهير وفرض حصار عاطفى جماهيرى ضد حركة أو اتجاه غير مرغوب، أى أول استخدام لهذه الصفة كأداة فى الصراع السياسى، كان عندما وصف الوسطيون والمعتدلون فى الثورة الفرنسية، عهد روبسبير بأنه «عهد الإرهاب». لأنه كان يرى للثورة بعدا أعمق وأقفا أبعد مما يوافق رؤيتهم ومصالحهم فى التحالف مع الارستقراطية الفرنسية التى قامت الثورة ضدها، تحالفا غرضه إقامة سد أمام تفاعلات مبادئ الثورة مع مصالح أغلبية الجماهير الفرنسية، ومع رؤية المثاليين من مثقفوها.

أما استخدامها مرة أخرى لأغراض السياسة فى ما نعاصره الآن من تاريخ، فقد أحيتة الدولة الصهيونية، عندما أطلقتها على حركة المقاومة الفلسطينية، وبلغ من فعالية هذا الاستخدام أن بعض المتحدثين باسمها يتحدثون عن «القتال» وعن «الإرهاب» باعتبارهما ظاهرتين متميزتين، بل أن قبلت تلك الحركة أو بعض المتحدثين باسمها «التعهد بالتخلى عن الإرهاب» بينما من طالبوهم بالتعهد وتلقوه يقصدون أنها تتخلى عن استخدام القوة فى مواجهة عدو لاينقصه من عوامل القوة العسكرية شئ، ولايقصر فى استخدامها فى شئ.

وأخذت الولايات المتحدة، فى مستوى الاعلام كما فى مستوى السياسة الرسمية، تروج لهذا الاستخدام وتتوسع فيه، وكان المستهدف الأول فى هذا الترويج الأمريكى هو الفلسطينيين، ثم توسع ليشمل دولا عربية، ثم أضيفت إيران بعد سقوط الشاه، ثم دمغت بالإرهاب الطائفة الشيعية جميعا ومذهبها ذاته، ثم أصبح الإرهاب «إسلاميا»، حتى كاد الإسلام يصبح فى الذهن الأمريكى العام صنوا للعنف.

بل وأصبح «الإرهاب» كما تراه الولايات المتحدة الأميركية معيارا مقبولا ومعترفا به فى تبرير مسالك الدول. فأخذت واشنطن تصدر قائمة سنوية بالدول التى تشجع الإرهاب أو تدعمه أو تمارسه، وبيانا بالمنظمات الإرهابية تحذر العالم منها ومن التعامل معها، بل من الاستماع لقولها، وتدعوها إلى مطاردتها. وأخذت تفرض على الدول التى تضمها قائمتها عقوبات تتراوح ما بين السلبى - حرمانها من أفضليات التجارة مع الولايات المتحدة وحرمانها من المعونات الأميركية، وما بين الإيجابى بل العدوانى - فرض الحصار الاقتصادى، وفى أحيان غير قليلة - توقيع العقوبات العسكرية.

وما أكثر ماضطت الولايات المتحدة على حلفائها الغربيين وعلى أصدقائها العديدين فى العالم الثالث كى يشاركوها توقيع العقوبات، وأصابت فى هذا غير قليل من النجاح. على أن استخدام الولايات المتحدة لكلمة «الإرهاب» على هذا النحو لا يقتصر فى الحقيقة على هذه الحدود ولا يقف عندها.

بل إنه كان فى الحقيقة أساسا نظريا يبرر استراتيجية أميركية للتدخل فى العالم الثالث، وبهذا المعنى فهو حلقة فى سلسلة متعاقبة ومتراصة ومتداخلة من «النظريات» التى ابتدعتها واتبعتها واشنطن منذ أن أصبحت عاصمة أغنى دول العالم وأقواها فى نهاية الحرب العالمية الثانية. وكانت كلها نظريات تنشئ لها «حقا» فى التدخل فى كل مكان وأى مكان فى العالم وتبرره.

وقد أعتمدت هذه النظريات جميعا على خلق «ببيع» تسعى إلى إخافة العالم من أخطاره وشروعه، كى تنطلق لمبارزته وهزمته وحماية العالمين منه.

ولقد كان «البيع» الأول والذى عاش طويلا هو «الخطر الشيوعى» وكان فى أساس النظريات التى سادت منذ نهاية الحرب وعهد الرئيس هارى ترومان إلى منتصف السبعينات ونهاية عهد الرئيس ريتشارد نيكسون - إنما بتنوعات وصياغات مختلفة ومتباينة، مع اختلاف الظروف الدولية وتباينها.

ومع نهاية عهد نيكسون، وامتداده جيرالد فورد، بدأت الولايات المتحدة تدرك أن «الخطر الشيوعى» بدأ يفقد جديته أو مصداقيته أو إن شئت جاذبيته فى نظر العالم، باختصار لم يعد يقنع أحدا، ولم يعد قادرا على أن يبرر للولايات المتحدة تدخلا.

ورزقت واشنطن برئيس يرتدى مسوح «الرجل المسيحى الرفي الطيب» هو جيمى كارتر، فإهتدى إلى «بيع» جديد وأسماء «انتهاك حقوق الإنسان»، وكان اختيار هذا البيع متلتما ومتناسبا مع استقرار موازين الرعب النووى والردع الأقصى المتبادل، وإدراك العالم كله أن دفع الأمور على نحو قد يجلب مواجهة بين موسكو وواشنطن يؤدى لا محالة إلى الدمار الشامل. فكان لابد أن تكون استراتيجية التدخل «سلمية»، تكتفى فى مواجهة السوفيات

. ومن يدور فى فلكنهم بالتشهير الذى قد يشجع تشققات داخل النظام والمعسكر ودوله (ويبدو أنه قد تحقق هنا قدر غير قليل من النجاح، ظهر متأخرا). ويمارس على العالم الثالث ضغطا شديدا، لكن الضغط بالطبع كان انتقائيا. فلم تكن العقوبات المبنية على قيام الدول بانتهاك حقوق الإنسان توقع إلا على الدول التى لاتسلم للولايات المتحدة بـ «مصالحتها القومية» غير المحددة وغير المحدودة. بينما تغمض واشنطن عينها، وتفتح خزائنها لمن ينتهكون الحقوق ذاتها من بين حلفائها وأصدقائها والموالين لها : من كوريا الجنوبية وتايوان إلى الفلبين وإيران فى عهد الشاه إلى إسرائيل، إلى شىلى والسلفادور إلى آخر القائمة الطويلة الممتدة من شرق المحيط الباسيفيكي إلى غربه مع اكتمال استدارة كوكب الأرض.

لكن حذر كارتر، وإن كان حذرا ماكرًا وخبيثا، لم يقنع الرجعيين والمحافظين الجدد الذين أصبحوا «أغلبية أخلاقية» كما يسمون أنفسهم فى الولايات المتحدة، فأروا فى نظريته اعلانا عن «ضعف قيادة العالم الحر» لايلىق بأميركا التى يجب أن «تعلو قامتها».

فجاءوا إلى سدة الرئاسة بواحد من عدادهم هو رونالد ريغان. الذى هداه إيمانه بالطوفان الثانى الذى يعود بعده المسيح «ليملا الأرض عدلا بعد أن امتلأت جورا» ويستمر هذا ألف عام بعدها تحين الساعة وتقوم القيامة، هداه هذا الإيمان إلى شبح «الإرهاب» الذى أصبحت مقاومته هى الصيغة الجديدة التى يتأسس عليها حق الولايات المتحدة فى التدخل فى شؤون العالم كله للقضاء على الشبح الشرير.

وبالمناسبة، فإن «الإرهاب» ومقاومته كأساس لاستراتيجية التدخل الأمريكى. لم تصبح آخر حلقات هذه الاستراتيجية ونهايتها، رغم مايشهده العالم من معالم الانفراج الدولى، والاتجاه الحثيث نحو نهاية الحرب الباردة، فقد جاء الرئيس الأمريكى جورج بوش بمبرر جديد، بعد أن أخذت الموجة التى سميت «إرهابا» فى الانحسار (علامة على نجاح الاستراتيجية الأمريكية؟)، ووجد بوش ضالته فى «مقاومة خطر المخدرات»، وهو قناع جديد رأينا حتى الآن من «أفضاله» غزو بنما، وفرض المعونة العسكرية الأمريكية على كولومبيا، وسوف نرى الكثير فى قابل السنوات. وكل هذا رغم ما يبدو ظاهريا من نبيل المقاصد.

كما نرى، قامت استراتيجية التدخل على ابتكار أقتعة تستر نوايا البغى والشر والعدوان، وهى أقتعة تعتمد على البغى باللغة.

وربما لذلك كان منطقيا أن يتصدى عالم مرموق فى «اللغويات» مثل ناعوم شومسكى لفضح هذا القناع فى هذا الكتاب.

وليس شومسكى واحدا من جمهرة علماء اللغويات، بل هو بينهم عمدة من البارزين، وعلم على مدرسة، فاللغويات عنده هى علم استكشاف قدرة الإنسان على الإدراك وفهو تلك القدرة التى تعبر عن نفسها من خلال اللغة. وهذا مايعقد صلة وثيقة بين تخصصه وبين جلاء امتحان

اللغة فى الاستخدام السياسى الأمريكى لكلمة الإرهاب. لأن اشاعة تعريف وفهم مشوهين ومغرضين للكلمة، إنما يؤثر على إدراك من يتلقون التعريف والفهم لحقيقة الظاهرة التى تزعم الكلمة التعبير عنها، بهدف تشويه هذا الإدراك العام لظاهرة العنف الذى قمارسه بعض حركات التحرر الوطنى، فى مقابل عنف العسكرية العدوانية الأمريكية والاسرائيلية والتى تشارك فيها دول غربية كبيرة أخرى.

فإذا تشوه الإدراك العام على النحو الذى يشيعه الاستخدام السياسى الأمريكى للكلمة، تكون السياسة الأمريكية قد حققت أكثر من نصف هدفها : عزلت عنف الضعفاء من امكانية تعاطف الناس معه، وجردت هؤلاء الضعفاء من واحد من أسلحتهم القليلة لأن «الرأى العام لم يعد يقبله»

فإذا نظرنا إلى ماكتبه شومسكى من زاوية ميدانه الأصلى؛ علم اللغويات، فإن ماكتبه يكون دراسة تطبيقية فى الانحراف بالإدراك العام من طريق العبث باللغة لتحقيق أغراض سياسية خبيثة.

وفى سياق الكتاب، استعان شومسكى أكثر من مرة، وفى أكثر من سياق، بما سبقه إليه وسبق كثير من غيره الكاتب البريطانى ذو الأصل المجرى جورج أورويل، عندما اعتمد اثنان على الأقل من مؤلفاته على «غش» اللغة، بالازدواج. فى ما أصبح يعرف باسم «اللغة الأورويلية».

وإذا كان أورويل قد رصد هذا الغش فى الرطانة التى سادت كثيرا من الكتابات فى البلدان الشيوعية، فما هو شومسكى يرصد الغش ذاته، وعلى نحو يعالج الواقع السياسى المباشر، خلافا لرمزية أورويل، وفى الاستخدامات السياسية التى تروج لها بلاده؛ الولايات المتحدة الأمريكية وفى صنيعتها وأداتها، اسرائيل، أى فى المعسكر المقابل للمعسكر الذى تناوله أورويل.

وربما كان من المفيد لقارئ هذا الكتاب، التنويه بأن التحليل الذى يسوقه شومسكى فيه، لايتناول ظاهرة استخدام التشويه اللغوى لتحقيق أغراض سياسية خبيثة بالتطبيق على كلمة «الإرهاب»، لايتناولها من جوانبها جميعا، إنما هو يتناول زاويتين محددين، لخص الأولى فى رواية القديس أوغسطين عن الاسكندر الأكبر والقرصان التى أوردها فى مقدمة كتابه، وخلاصتها أن القتل والنهب بالجملة يسمى حربا مشروعة، ويسمى من يمارسها امبراطورا، أما القتل والنهب بالتجزئة فتسمى إرهابا ويسمى من يمارسها قرصانا أو لصا، والثانية فى امتداد هذه الخلاصة وتكاملتها فى التجربة السياسية الأمريكية المعاصرة، أى «ماتمارسه نحن - الولايات المتحدة - وبالجملة يسمى «حربا»، أما مايمارس ضدنا فهو «إرهاب».

أما التمييز بين «الإرهاب» و «حرب التحرر الوطنى» أو «الحرب الثورية» فلم يتعرض له شومسكى، ولا بأس عليه من ذلك. فهو ليس موضوعه على أى حال.

وان كان لنا عليه مأخذ فى هذا الشأن، فهو أن سياق الكتاب يحمل شبهة أنه يقبل أن تكون بعض أعمال العنف التى تقع ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، واقعة ضمن تعريف صحيح للإرهاب. وإن كان يخفف من هذه الشبهة أنه يقف بحسم ضد الإرهاب بالجملة، وضد النسبية المختلة التى تبرر للأميركيين والإسرائيليين ما يفعلون، نسبة «نحن» على حق و«هم» على باطل.

ولعل مما نلتمسه لشومسكى من عذر أيضا، أن الظاهرة التى أصبح مصطلحا على تسميتها «الإرهاب» حافلة بقدر غير قليل من الاشكاليات الدقيقة حول المعايير والمقاييس والظروف والملايسات التى تودى إلى اعتبار عمل من أعمال العنف، من وقائع النضال المشروع، وتودى إلى اعتبار عمل مماثل عملا من أعمال «الإرهاب» بتعريف برئ وصحيح للإرهاب. وهذه قضية أخرى على أى حال.

القاهرة : ١٩٩٠/٦/٢٢

مقدمة

يحكى القديس أوغسطين قصة قرصان أسره الأسكندر الأكبر ، وسأله ، «كيف تجرؤ على الاعتداء على الناس فى البحار؟» فأجاب القرصان: «وكيف تجرؤ أنت على الاعتداء على العالم بأسره؟». ألا اننى أقوم بذلك بسفينة صغيرة فحسب، أدعى لصا. أما أنت ولأنك تقوم بنفس الشئ، بأسطول كبير فيدعونك امبراطورا!؟»

ويعلق القديس أوغسطين على رد القرصان بأنه «رائع ودقيق» وهذا الرد يرصد بشئ من الدقة العلاقات الراهنة بين الولايات المتحدة والعديد من القائمين بالأدوار الثانوية على مسرح الإرهاب الدولى : مثل ليبيا وبعض أجنحة منظمة التحرير الفلسطينية وغيرها. وبوجه عام، تلقى قصة القديس أوغسطين الضوء على معنى مفهوم الإرهاب الدولى فى الاستخدام الغربى المعاصر، كما تنفذ الى لب ثورة الغضب إزاء أحداث إرهاب منتقاة، وهى الثورة التى يجرى توجيهها الآن بمنتهى الحُبث كستار للعنف الذى يمارسه الغرب.

ولقد بدأ استخدام كلمة «إرهاب» Terrorism فى نهاية القرن الثامن عشر للتعبير بشكل أساسى عن أعمال العنف التى تقوم بها الحكومات لضمان خضوع الشعوب. وكما هو واضح ، فإن هذا المفهوم لا ينطوى على كثير من الفائدة لمن يمارسون إرهاب الدولة، الذين - بحكم سيطرتهم على السلطة - يوجدون فى وضع يسمح لهم بالسيطرة على نظام التفكير والتعبير. لذلك فقد أهمل المعنى الأصلى للكلمة، وأصبحت كلمة «إرهاب» تطلق الآن بشكل أساسى على «إرهاب التجزئة» الذى يقوم به أفراد أو جماعات^(١). فعلى حين كانت هذه الكلمة تطلق من قبل على الأباطرة الذين يعتدون على رعاياهم، بل وعلى العالم بأسره، أصبحت الآن تطلق على اللصوص الذين يعتدون على الأقوياء.

ولكن ننأى بأنفسنا عن التوقع فى أنظمة فكرية جامدة، فسوف نستخدم تعبير «الإرهاب» للإشارة إلى التهديد باستخدام العنف أو استخدامه بالفعل للتخويف أو الإكراه (لتحقيق غايات سياسية فى معظم الأحيان)، سواء كان إرهاب الجملة الذى يمارسه الأباطرة أو إرهاب التجزئة الذى يمارسه اللصوص.

إن المثل الذى ضرب عن القرصان لا يفسر مفهوم «الإرهاب الدولى» الذى تطور مؤخرا إلا على نحو جزئى. فمن الضرورى إضافة عامل آخر إلى هذا المفهوم : فالعمل الإرهابى لا يندرج

فى قائمة الأعمال الإرهابية إلا إذا ارتكب من «جانبهم» ، وليس من جانبنا. خذ على سبيل المثال حملة الدعاية التى شنتها إدارة ريجان فى أوائل عام ١٩٨١ ضد «الإرهاب الدولى»، وكان النص الأساسى الذى اعتمدت عليه هذه الحملة هو كتاب لـ «كلير سترلينج»^(٢) تقدم فيه أدلة ساذجة على أن الإرهاب الدولى أداة «يحركها السوفييت»، بهدف «زعزعة المجتمع الديمقراطى الغربى». ويتمثل هذا الدليل الذى ساقته كلير سترلينج فى أن الأعمال الإرهابية الكبرى تقتصر على الدول الديمقراطية الغربية؛ وأنها «لاتوجه ضد الاتحاد السوفيتى أو أى من الدول التى تدور فى فلكه أو الموالية له». وقد أثر هذا الرأى فيما يبدو على آخرين من الباحثين فى شئون الإرهاب، ومن أبرزهم وولتر لأكير الذى كتب أن سترلينج قد أوردت «دليلا دامغا» على أن أعمال الإرهاب «تكاد أن تكون مقصورة على الدول الديمقراطية أو شبه الديمقراطية»^(٣).

إن فكرة سترلينج صحيحة، بل إنها فى الواقع صحيحة بحكم التعريف، إذا سلمنا بمعنى كلمة «إرهاب» على النحو الذى يستخدمه الامبراطور والحاشية التى تدين له بالولاء. فطالما أن الأعمال التى تقترب من «جانبهم» تعد إرهابا، فإن ذلك يستتبع أن ما تقول به سترلينج يكون صحيحا بغض النظر عن الوقائع. ولكن الأمر يختلف إذا ما عدنا إلى دنيا الواقع. فإن أغلبية ضحايا الإرهاب الدولى^(٤) فى العقود الماضية كانوا من الكويتيين، ومن سكان أمريكا الوسطى، ومن اللبنانيين؛ ولكن أيا من هذه الأعمال لا يدخل فى الحساب، بحكم التعريف. فعندما تقصف إسرائيل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وتقتل العديد من المدنيين - حتى دون التذرع بالرغبة فى «الانتقام» فى أغلب الأحيان - أو حين ترسل قواتها إلى القرى اللبنانية فى إطار عمليات «الإرهاب المضاد» حيث تقوم هذه القوات بعمليات القتل والتدمير أو خطف السفن، وإلقاء المئات من الرهائن فى معسكرات الاعتقال فى ظل ظروف مروعة، فإن هذا لا يعد إرهابا. بل وتقابل الأصوات النادرة التى تحتج على ذلك بهجوم عنيف من جانب رجال السلطة الأوفياء بزعم «معاداتهم للسامية»، والكيل بمكيالين الأمر الذى يبرهن عليه عدم انضمامهم لجوقة الإشادة «بالدولة التى ترعى حياة الإنسان»^(٥)، والتى تلقى «أهدافها الأخلاقية العليا»^(٦) الإجلال والتقدير الدائمين ؛ تلك الدولة التى يصفها المصفقون المستأجرون من الأمريكيين بأنها «تتمسك بقانون أرقى على النحو الذى يوضحه لها الصحفيون» (وولتر جولدمان)^(٧).

وبالمثل لا يعد إرهابا ماتقوم به القوات شبه العسكرية التى تنطلق من قواعد أمريكية وتدريبها وكالة المخابرات المركزية، من قصف للفنادق الكويتية وإغراق لسفن الصيد ومهاجمة السفن الروسية فى الموانئ الكويتية وتسميم المحاصيل والمواشى ومحاولة اغتيال كاسترو وما إلى ذلك من عمليات كان معدلها يكاد يصل إلى عملية كل أسبوع فى أوقات ذروتها^(٨). إن

هذه العمليات ومثيلاتها التي لاحصر لها والتي يقوم بها الامبراطور وعملاؤه لاتعقد من أجلها المؤتمرات أو تكتب من أجلها الكتب المتعمقة ولا تكون موضوعا للتعليقات المتناوعة في وسائل الاعلام وصحف الرأي.

JAMAL HATMAL

إن المعايير التي تطبق على الامبراطور وبلاطه فريدة من نوعها من ناحيتين وثيقتي الصلة ببعضهما البعض. أولاها أن الأعمال الإرهابية التي يقومون بها لاتدخل في قائمة ما يسمى بأعمال الإرهاب، وهو ما أشرنا إليه من قبل؛ وثانيتهما، أنه في حين ينظر إلى الأعمال الإرهابية الموجهة ضدهم بجديّة بالغة، حتى لو تطلب الأمر اللجوء إلى العنف «للدفاع عن النفس ضد خطر هجوم قد يحدث في المستقبل»، كما سوف نرى، فإن عمليات إرهابية ماثلة أو ربما أكثر خطورة توجه ضد الآخرين إنما لاتستحق الانتقام أو القيام بعمل وقائي؛ ولو أدى ذلك إلى مثل هذا الرد، فلن تكون هناك نهاية لموجة الغضب الهستيري.

والواقع أن أهمية مثل هذه الهجمات الإرهابية ضخمة، حتى أن أخبارها لاتكاد تنشر ومن المؤكد أن أحدا لن يذكرها.

لنفترض على سبيل المثال أن قوة بحرية ليبية هاجمت ثلاث سفن أمريكية في ميناء حيفا الإسرائيلي، وأغرقت واحدة منها وأصابت الآخرين بأضرار، وذلك باستخدام صواريخ صنعت في ألمانيا الشرقية. إنني لست بحاجة إلى التعليق على ماسيكون عليه رد الفعل. ولنعد إلى دنيا الواقع؛ فقد ذكرت الصحف البريطانية «في الخامس من يونيو (١٩٨٦) أن قوة بحرية من جنوب أفريقيا قامت بمهاجمة ثلاث سفن سوفيتية في ميناء ناميبى في جنوبى أنجولا وأغرقت احداها»، باستخدام «صواريخ سكوربيون (جايزيل) الإسرائيلية الصنع»^(٩).

فلو كان الاتحاد السوفيتى قد رد على هذا العمل الإرهابى الموجه ضد الملاحة التجارية بالصورة التي كانت ستفعلها الولايات المتحدة إذا ما تعرضت لحادث مماثل - ربما بقصف يكون من شأنه تدمير مدينة جوهانسبرج، استنادا إلى مقياس رد الفعل الأمريكى الإسرائيلى للانتقام - فإن الولايات المتحدة ربما كانت في هذه الحالة سوف تفكر في استخدام السلاح النووى باعتباره «ردا» مشروعا على الشيطان الشيوعى. وإذا عدنا إلى دنيا الواقع مرة أخرى، فإننا نجد أن الاتحاد السوفيتى لم يتخذ أى إجراء مضاد. واعتبرت هذه الأحداث غير ذات أهمية حتى إن الصحف الأمريكية لم تكذ تتناولها^(١٠).

ولنفترض أن كوبا قامت بغزو فنزويلا في أواخر عام ١٩٧٦ في محاولة للدفاع عن النفس ضد أعمال الإرهاب، وبهدف إقامة «نظام جديد» هناك تضطلع به عناصر ثورية ليما، وأنها قتلت مائتى جندي أمريكى كانوا يديرون شبكة للدفاع الجوى، وقصفت السفارة الأمريكية في كاراكاس، وأنها في النهاية قد احتلت السفارة لبضعة أيام خلال غزوها لكاراكاس متتهكة بذلك اتفاقا لوقف إطلاق النار^(١١). كيف يمكن أن يكون رد الفعل الأمريكى في هذه الحالة؟

إنه سؤال أكاديمي؛ حيث إن أول بادرة لظهور جندى كوى واحد بالقرب من فنزويلا، ربما يكون من شأنها أن تؤدي إلى شن هجوم نووي على هافانا. وبالعودة مرة أخرى إلى دنيا الواقع، نجد أنه في عام ١٩٨٢ هاجمت إسرائيل لبنان بذريعة (مفتعلة بالكامل) هي حماية الجليل من الهجمات الإرهابية ويهدف إقامة «نظام جديد» هناك تضطلع به عناصر موالية لها، وقتلت مائتى سوفيتي كانوا يديرون شبكة (سورية) للدفاع الجوي، وقصفت بشكل مكثف مبنى السفارة السوفيتية في بيروت، وفي النهاية احتلت السفارة لمدة يومين خلال غزوها لبيروت الغربية أثناء انتهاكها لاتفاق لوقف إطلاق النار^(١٢). وكانت هذه الوقائع تذكر هنا عرضا مع تجاهل السياق والخلفية الضرورية لها أو إهمالها. ولحسن الحظ لم يكن هناك رد فعل سوفيتي إلا ماكان يمكن أن نكون هنا الآن لبحث هذا الأمر.

وفي عالم الواقع فإننا نعتبر أن من البديهي أن الاتحاد السوفيتي وغيره من الأعداء الرسميين، ومعظمهم بلا حول ولا قوة، سوف يتحملون بهدوء الاستفزازات وأعمال العنف التي كانت ستثير رد فعل عنيف، سواء كان كلاميا أو عسكريا، إذا كان الامبراطور وحاشيته هم الضحايا.

إن النفاق المذهل الذي يتضح من هذه الأحداث، والعديد غيرها والتي سنناقش عددا منها فيما يلي، لا يقتصر على مسألة الإرهاب الدولي. فإذا كان لنا أن نذكر حالة أخرى، فلنبحث في اتفاقيات الحرب العالمية الثانية التي قسمت السيطرة على أجزاء من أوروبا وآسيا على الدول المتحالفة ودعت إلى الانسحاب في أوقات محددة. فقد كان هناك غضب كبير بسبب الممارسات السوفيتية في أوروبا الشرقية (وهي في الواقع تبعث على الغضب)، وهي تلك الممارسات التي تماثل إلى حد كبير ما انتهجته الولايات المتحدة تجاه المناطق المخصصة للسيطرة الغربية بمقتضى اتفاقات الحرب (إيطاليا، اليونان، كوريا الجنوبية.. إلخ). كما كان هناك غضب كبير بسبب تأخر الانسحاب السوفيتي من شمال إيران، في حين أن الولايات المتحدة قد انتهكت اتفاقيات الحرب التي كانت تنص على الانسحاب من البرتغال وإيسلاند وجرينلاند وغيرها، على أساس أن «الاعتبارات العسكرية» تجعل من «غير المستحسن» القيام بهذا الانسحاب - هذا ماكانت تقول به هيئة رؤساء الأركان المشتركة بالاتفاق مع وزارة الخارجية. فلم يكن هناك - وحتى يومنا هذا ليس هناك- أى غضب من أن عمليات التجسس الألمانية الغربية الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي قد وضعت تحت سيطرة راينهارد جيهلين الذي قام بعمليات مماثلة للنازي في أوروبا الشرقية؛ أو في أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانت ترسل عملاء ومعونات لدعم الجيوش، التي كان هتلر يشجعها، في القتال في أوروبا الشرقية وأوكرانيا حتى أوائل الخمسينيات في إطار «استراتيجية رد (السوفيت) على أعقابهم» التي أصبحت سياسة رسمية بموجب قرار مجلس الأمن القومي رقم ٦٨ (أبريل

١٩٥٠ (١٣). أما لو قدم السوفيت دعما لجيوش يشجعها هتلر للقتال فى جبال روكى الأمريكية فى عام ١٩٥٢، فقد كان من الممكن أن يؤدى ذلك إلى رد فعل مختلف..

إن الأمثلة على ذلك لا تحصى. ومن أكثر هذه الأمثلة فجاجة ذلك المثل الذى يطرح عادة باعتباره الدليل الدامغ على أن الشيوعيين لا يعتمد عليهم فى الالتزام بالاتفاقات؛ وهى اتفاقية باريس للسلام عام ١٩٧٣ المتعلقة بثيتنام ونتائجها. غير أنه فى الحقيقة أن الولايات المتحدة هى التى أعلنت على الفور رفضها لكافة البنود التى تضمنتها قصاصة الورق التى أكرهت على توقيعها، ومضت فى ذلك بالفعل، فى حين قبلت وسائل الإعلام، فيما بدا أنه استعراض للخنوع فاق المعتاد، قبلت النسخة الأمريكية المعدلة من الاتفاقية (التي تنتهك كل البنود الأساسية فيها) باعتبارها النسخة الفعلية؛ فأصبحت الانتهاكات الأمريكية «تتمشى» مع الاتفاق، فى حين أن رد الفعل الشيوعى على هذه الانتهاكات إنما كان يثبت الغدر المتأصل فيهم. إن هذا المثل أصبح يطرح دائما كمبرر لرفض الولايات المتحدة لإقرار تسوية سياسية عن طريق التفاوض فى أمريكا الوسطى؛ كما أنه يوضح فائدة وجود نظام دعائى محكم^(١٤).

وكما أشرنا، فإن إدارة ريجان هى التى ركزت الضوء على معنى «الإرهاب الدولى» (فى الاستخدام الغربى المحدد) منذ أن تولت السلطة فى ١٩٨١^(١٥). وليس من الصعب إدراك الأسباب وراء ذلك، رغم أنه كان - ولا يزال - يتعذر التعبير عن هذه الأسباب فى النظام المذهبى.

فقد كانت إدارة ريجان ملتزمة بثلاث سياسات مرتبطة ببعضها البعض، وكلها تحققت بقدر كبير من النجاح وهى:

١ - نقل الموارد من الفقراء إلى الأغنياء.

٢ - تحقيق زيادة ضخمة فى القطاع الحكومى من الاقتصاد بالطريقة الأمريكية التقليدية، من خلال نظام البنتاجون (وزارة الدفاع)، وهو وسيلة لإجبار الشعب على تمويل صناعات التكنولوجيا رفيعة المستوى عن طريق قيام الحكومة بضمان سوق لمنتجات نفایات التكنولوجيا، وبالتالي الإسهام فى برنامج الدعم الحكومى والربح الخاص، الذى يسمى «المشروع الحر».

٣ - إنحجاز زيادة كبيرة فى التدخلات الأمريكية فى شئون الدول الأخرى والتخريب والإرهاب الدولى (بالمعنى الحقيقى للكلمة). إن مثل هذه السياسات لا يمكن أن تطبق إلا إذا تم تخويف الشعب بصورة صحيحة من وحوش يتعين أن نحمل أنفسنا منها.

والحيلة النمطية المتبعة لهذا الغرض هى حشد الجماهير ضد التهديد الذى يسميه الرئيس «المؤامرة المتكتلة التى لا ترحم» التى عقدت العزم على بسط هيمنتها على العالم - وكان ذلك هو التعبير الذى استخدمه الرئيس كيندى، وهو يبدأ برنامجا مماثلا^(١٦) - وما يسميه ريجان

«امبراطورية الشر». غير أن الدخول فى مواجهة مع امبراطورية الشر يمكن أن يكون أمرا خطيرا. والأكثر أمنا هو الاشتباك فى معارك مع أعداء بلا حول يجرى وصفهم بأنهم وكلاء امبراطورية الشر، وهو اختيار يتوافق مع العنصر الثالث فى جدول أعمال ريجان، وهو اختيار يجرى انتهاجه لأسباب مختلفة تماما: وهى ضمان «الاستقرار» و«النظام» فى مناطق نفوذنا الواسعة. إن «أعمال الإرهاب» التى يقوم بها قراصنة يتم اختيارهم بعناية، أو أعداء مثل نيكاراجوا أو فلاحى السلفادور الذين يجرؤون على الدفاع عن أنفسهم ضد هجماتنا الإرهابية، هى هدف أكثر سهولة، ويمكن استغلاله باستخدام جهاز دعائى عالى الكفاءة فى خلق إحساس قوى بالخوف والتعبئة بين السكان المحليين (الأمريكيين).

وفى هذا السياق حل فى الثمانينيات «الإرهاب الدولى» محل حقوق الإنسان «كجهر سياستنا الخارجية»، حيث كانت قضية حقوق الإنسان قد حققت هذه المكانة الرفيعة كجزء من الحملة التى استهدفت وقف التحسن الملحوظ فى المناخ الأخلاقى والفكرى خلال الستينيات، والذى أطلق عليه «عقدة ثيتنام»، والتغلب على «أزمة الديمقراطية» المروعة التى نشأت فى نفس السياق، عندما انخرطت أعداد كبيرة من عامة السكان فى تنظيمات للعمل السياسى، بما كان يهدد نظام قيام الصفوة باتخاذ القرارات والتصديق الشعبى عليها، وهو النظام المسمى «الديمقراطية» فى اللغة الجديدة المستخدمة فى الغرب^(١٧).

وسوف أتناول فيما يلى الإرهاب الدولى فى دنيا الواقع، مُركّزا الاهتمام بشكل أساسى على منطقة البحر المتوسط. فقد اختار الصحفيون والإذاعيون- الأمريكيون أساسا - موضوع «الإرهاب فى الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط» باعتباره أهم موضوع لعام ١٩٨٥، وذلك خلال اقتراح قامت به وكالة أنباء الأسوشيتد برس؛ وجرى الاقتراح قبل الهجمات الإرهابية التى وقعت فى شهر ديسمبر على مطارى روما وقيينا، والتى ربما كان من شأنها أن تزيل أى شك فى أهمية هذا الموضوع^(١٨). وفى الأشهر الأولى فى عام ١٩٨٦، بلغ الاهتمام بموضوع الإرهاب فى الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط أعلى درجاته؛ ثم بلغ ذروته بالقصف الأمريكى لليبيا فى شهر أبريل - والرواية الرسمية تفيد أن هذا العمل التأديبى الشجاع الذى استهدف أبرز ممارسى الإرهاب الدولى قد حقق الهدف منه. فالقذافى وغيره من كبار المجرمين قابعون الآن فى مخابثهم، بعد أن أذلهم المدافع النبيل عن حقوق الإنسان وكرامته. ولكن بالرغم من هذا الانتصار العظيم على قوى الظلم، فإن قضية الإرهاب النابع من العالم الاسلامى والطريقة المثلى للرد عليه من جانب الديمقراطيات التى تدافع عن القيم الحضارية، مازالت من أبرز موضوعات الاهتمام والجدال؛ وهو ما يتضح من أعداد الكتب والمؤتمرات والمقالات والبرامج التلفزيونية التى تناولت هذا الموضوع. وفيما يتعلق بما يمكن أن يصل إلى الصفوة أو غالبية العامة، فإن المناقشة تراعى بشكل صارم المبادئ التى ذكرناها

توا؛ فالاهتمام مقصور على إرهاب اللص وليس إرهاب الامبراطور وعملاته؛ أى عليهم وليس علينا. ومع ذلك فأنا لا أهتم كثيرا بمراعاة مقتضيات اللياقة فى هذا النوع. سيخصص الفصل الأول من هذا الكتاب للإطار النظرى الذى تطرح فيه هذه القضايا وقضايا أخرى متعلقة بها داخل النظام المذهبى السائد. أما الفصل الثانى فيقدم عينة - مجرد عينة - من إرهاب الشرق الأوسط فى دنيا الواقع، فضلا عن قدر من المناقشة لنوع التبريرات التى تستخدم لضمان استمراره دون أى عوائق. وفى الفصل الثالث سوف أبحث الدور الذى لعبته ليبيا فى النظام المذهبى (الأمريكى).

هوامش المقدمة

- ١ - «أصول الإرهاب الدولي وأسبابه الجوهرية» سكرتارية الأمم المتحدة، ورد فى : م. شريف بسيونى (المحرر). الإرهاب الدولي والجرائم السياسية (تشارلز توماس، ١٩٧٥). بالانجليزية.
- ٢ - كلير ستريلينج: شبكة الإرهاب (هولت، رابنهارت أندونستون، ١٩٨١) - بالانجليزية.
- ٣ - للاطلاع على المراجع والمناقشات، انظر كتابى : نحو حرب باردة جديدة (بانيشون ١٩٨٢، ص ٤٧ الهامش): والفصل الذى كتبته فى: تشوفسكى وجوناثان ستيل وجون جيتنجز: صدام القوى العظمى (بنجوين، ١٩٨٢، والطبعة المنقحة، ١٩٨٤). وللإطلاع على مناقشة مستفيضة وتوثيق لهذا الموضوع، انظر ادواردس. هيرمات: شبكة الإرهاب الحقيقية (ساوث آند، ١٩٨٢) - كل هذه المراجع بالانجليزية.
- ٤ - إننى أستبعد هنا العدوان السافر، مثلما فى حالة الهجوم الأمريكى على فيتنام الجنوبية ثم على الهند الصينية بأسرها: والغزو السوفيتى لأفغانستان: وأعمال الغزو التى ساندتها الولايات المتحدة لجزر تيمور ولبنان على يد عملاتها الأندونيسيين والإسرائيليين إلخ.
- ٥ - صحيفة واشنطن بوست، ٣٠ يونيو ١٩٨٥.
- ٦ - مجلة تايم، ١١ أكتوبر ١٩٨٢.
- ٧ - صحيفة نيويورك تايمز، ٧ فبراير ١٩٨٤.
- ٨ - انظر المراجع الواردة فى الهامش رقم ٣.
- ٩ - مجلة الايكونوميست، ١٤ يونيو : فيكتوريا برتيان فى صحيفة الجارديان (لندن). ٦ يونيو: أنتونى روبنسون فى صحيفة الفينانشيال تايمز من جوهانسبرج، ٧ يونيو ١٩٨٦، وأذيع هذا النبأ أيضا فى النشرة الإخبارية العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية. وربما كانت السفينة التى تم إغراقها سفينة كوية. انظر أيضا مجلة الشؤون الخارجية الإسرائيلية، يوليو ١٩٨٦.
- ١٠ - لم يرد لذلك أى ذكر على الإطلاق فى صحف نيويورك تايمز، وول ستريت جورنال وكريستيان ساينس مونيتور والمجلات الإخبارية الأسبوعية الأخرى. واكتفت صحيفة واشنطن بوست بنشر فقرة تبلغ ١٢٠ كلمة فى موسكو فى صفحة ١٧، فى ٨ يونيو تتضمن إدانة السوفيت للهجوم الذى شنته جنوب أفريقيا.
- ١١ - كخلفية لذلك، فى أكتوبر ١٩٧٦ تم تدمير طائرة ركاب كوية بقنبلة انفجرت أثناء طيرانها مما أسفر عن مصرع ٧٣ شخصا، من بينهم فريق سيف المبارزة الأولمبى الكوبى الحاصل على الميدالية الذهبية بأكمله (ولنتذكر هنا «مذبحة ميونيخ»، وهى واحدة من لحظات الذروة فى الإرهاب الذى قام به فلسطينيون). وأمكن تتبع هذا العمل الإرهابى إلى أورلاندويوش، الذى كان أبرز شخصيات الإرهاب الدولى، والذى قامت وكالة المخابرات المركزية بتدريبه هو وزملائه المقربين لشن حرب ضد كوبا، والذى كان «يحتفظ بعلاقات وثيقة

مع (ويطلق أموالا من) أجهزة مخابرات شيلي وفينزويلا» التي كانت بدورها «قد تربت على يد وكالة المخابرات المركزية، وما زالت تحتفظ بعلاقات وثيقة بها حتى اليوم».. (هيرمان: شبكة الإرهاب الحقيقية، ص ٦٣).

١٢ - حول الغزو الإسرائيلي للبنان، انظر الفصل الثاني والمراجع الواردة فيه. والرقم الخاص بمصرع نحو ٢٠٠ من الروس «الذين كانوا يعملون في منطقة قوات الدفاع الجوي السورية» (كانت قد دخلت لبنان بالاتفاق مع الولايات المتحدة وإسرائيل، والتي كانت تستكمل ست سنوات هناك في وقت لاحق من ذلك الصيف - وربما كان ذلك أحد أسباب توقيت الهجوم الإسرائيلي)، هذا الرقم قد ورد في مجلة أفيشن ورك أندسيسيس تكنولوجي، ١٢ ديسمبر ١٩٨٣. وللإطلاع على هذه الأحداث انظر كتابي: المثلث المشنوم (ساوث إند، ١٩٨٣) بالإنجليزية.

١٣ - للإطلاع على هذه الأمور في دنيا الواقع، انظر جابرييل كولكو: سياسة الحرب (راندوم هاوس ١٩٦٨)، وهو الكتاب الكلاسيكي الذي لم يتجاوزه أحد حتى الآن، رغم الدراسات القيمة الكثيرة التي صدرت بعده؛ وكتابي نحو حرب باردة جديدة؛ وكتابي ضد موجة المد (ساوث إند، ١٩٨٥) والمراجع الواردة فيه؛ ومقال ميلفين ليثلر «الالتزام بالاتفاقيات: يالتا وخبرات الفترة الأولى من الحرب الباردة، في مجلة الأمن الدولي، صيف ١٩٨٦، وينتهي ليثلر إلى أنه «في الواقع، لم يكن نمط الالتزام السوفيتي (باتفاقيات يالتا ويوتسدام وغيرهما من الاتفاقيات التي أبرمت في زمن الحرب) يختلف بشكل كفي عن النمط الأمريكي». وينبغي أن نذكر أنه في أواخر الأربعينيات، نظمت الولايات المتحدة عمليات قتل جماعية في اليونان وكوريا الجنوبية، كجزء من برنامج عالمي لتدمير المقاومة المناهضة للفاشية، وكثيرا ما كان ذلك لصالح المتواطئين مع النازي واليابانيين: انظر كتابي ضد موجة المد، الفصل الرابع، القسم الرابع.

١٤ - انظر كتابي نحو حرب باردة جديدة، الفصل الثالث: ومقدمتي لكتاب موريس مورلي وجيمس بتراس: إدارة ريجان ونيكارجوا (بامفليت سيريز، معهد تحليل وسائل الإعلام، نيويورك) تحت الطبع - بالإنجليزية.

١٥ - وقد تم بالفعل التحضير لذلك في الولايات المتحدة، وفي سلسلة من المؤتمرات لخبراء الإرهاب في المستقبل قامت بتنظيمها إسرائيل، التي لها مصلحة واضحة في مثل هذه الأعمال الدعائية. وتعليقا على المؤتمر الثاني الذي نظمته إسرائيل حول الإرهاب، والذي عقد في واشنطن، لاحظ وولف بليتز أن التركيز على الإرهاب العربي والحساس الذي أعرب عنه كثير من المتحدثين المرموقين تجاه الإرهاب والعدوان الإسرائيلي (ولاسيما غزو لبنان عام ١٩٨٢)، إذا يوفر «بوضوح دفعة كبرى لحملة الحاصرة الإسرائيلية في الولايات المتحدة. كما يعترف بها كل الأطراف» (وولف بليتز، صحيفة جيروزاليم بوست، ٢٩ يونيو ١٩٨٤): وكلمة «حصيرة» تعني حرفيا «الشرح والتفسير»؛ وهي الكلمة المستخدمة للإشارة إلى الدعاية الإسرائيلية، والتي تعبر عن الافتراض القائل بأنه لما كان الموقف الإسرائيلي هو الموقف الصحيح بشكل واضح من كل القضايا، فإن المطلوب يكون فقط «الشرح والتفسير»، وليس الدعاية المتذبذبة. للإطلاع على المزيد بشأن الأحكام والتقييمات التي جرى التعبير عنها في هذا المؤتمر، انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب، الهامش رقم ٢٠.

١٦ - كان برنامج كيندي مقصورا على البتدين الثاني والثالث من جدول أعمال ريجان: أما البند الأول، الذي جرى تنفيذه بتأييد من الديمقراطيين في الكونغرس وفي انتهاك مباشر لإدارة الرأي العام، فإنما يعكس التدهور في القوة النسبية خلال السنوات التي فصلت بين العهدين. فلم يعد من الممكن السعي وراء «مجتمعات عظيمة في الداخل، وخطط عظيمة من الخارج» على حد تعبير وولتر هيلر، الذي كان من مستشاري كيندي، ولذلك فلا بد من التخلي عن الجزء الأول (إقامة مجتمعات عظيمة في الداخل). وللإطلاع

على اتجاهات الرأي العام، انظر كتابى صد موجة المد، الفصل الخامس: وكتبه توماس فيرجسون وجويل روجرز فى مجلة أتلانتيك مانثلى مايو ١٩٨٦. وحول علاقة برامج ريجان ببرامج الفترات الأخيرة من إدارة كارتر، وهى البرامج التى توسع فيها رجال ريجان، انظر كتابى نحو حرب باردة جديدة، الفصل السابع، وكتابى صد موجة المد؛ الفصلين الرابع والخامس: وانظر أيضا كتاب جوشوا كوهين، جويل روجرز: الظلم والتدخل (ساوث إند، ١٩٨٦).

١٧ - للاطلاع على هذه الأمور، انظر كتابى نحو حرب باردة جديدة، ولاسيما الفصلين الأول والثانى. إن برنامج حقوق الإنسان، الذى كان أساسا مبادرة من الكونجرس تعكس التغير فى الوعى العام، لم يكن أمرا بلا مغزى، رغم استغلاله فى أغراض دعائية، ورغم تطبيقه بصورة تتسم بالنفاق، حيث كان دائما مايتجاهل الفظائع التى ترتكبها الدول العميلة (للولايات المتحدة)، وهو ماكان على العكس تماما من اتجاه الجملة. للاطلاع على حقائق هذا الموضوع انظر كتاب تشومسكى وادواردس. هيرمان : الاقتصاد السياسى لحقوق الإنسان (ساوث إند. ١٩٧٩) بالانجليزية؛ لاسيما الجزء الأول.

١٨ - مجلة وورلد برس ريفيو فبراير ١٩٨٦.

الفصل الأول

التحكم في الأفكار
حالة الشرق الأوسط

إننا نجد، من منظور مقارن، أن الولايات المتحدة تصل إلى درجة غير عادية، إن لم تكن متفردة، من حيث عدم وجود قيود على حرية التعبير فيها. كما أنها تصل أيضا إلى درجة متفردة من حيث اتساع وفعالية الوسائل التي تستخدمها لتقييد حرية التفكير. وترتبط هاتان الظاهرتان ببعضهما البعض. فقد لاحظ المنظرون الديمقراطيون الليبراليون منذ زمن طويل أنه في المجتمع الذي يكون للشعب فيه صوت مسموع، يتعين على النخبة ضمان ألا ينطق هذا الصوت إلا بالأشياء الملائمة. فكلما تقلصت قدرة الدولة على استخدام العنف في الدفاع عن مصالح النخبة التي تسيطر من الناحية الفعلية على شئون البلاد، كلما ازدادت أهمية ابتكار أساليب، «لصناعة الموافقة»، على حد تعبير والتر ليبمان منذ أكثر من ستين عاما، أو «الهندسة الموافقة» وهي العبارة التي يفضل استخدامها إدوارد برنيز، وهو واحد من الآباء المؤسسين لصناعة العلاقة العامة الأمريكية.^(١)

كتب هارولد لاسويل في موسوعة العلوم الاجتماعية عام ١٩٣٣ إننا يجب ألا نستسلم «للافكار الديمقراطية الجامدة التي تفيد أن الناس هم أفضل من يقدرهم مصالحهم». إذ يتعين علينا أن نجد السبل لضمان قبولهم للقرارات التي يتخذها زعماءهم الذين يتسمون ببعده النظر، وهو الدرس الذي تعلمناه قبل ذلك بكثير على يد النخب المسيطرة، والذي كان نشوء صناعة العلاقات العامة دليلا واضحا عليه. فأينما تكون الطاعة مفروضة بالقوة، فإن الحكام يميلون إلى انتهاج مفهوم «سلوكي» : يكفي أن الشعب يطيع؛ أما ما يفكر فيه فلا يهم كثيرا. ولكن حين نفتقر الدولة إلى وسائل كافية للقهر والإكراه، يكون من المهم أن تسيطر كذلك على ما يفكر فيه الشعب.

وينتشر هذا السلوك بين المثقفين عبر تلاوين الساحة السياسية؛ وهم ينتهجون بانتظام عندما يتحولون من لون لآخر عبر الساحة حسبما تقتضى الظروف. وقد عبر عن هذه الصيغة راينهولد نيبور المعلق السياسى والكاتب الأخلاقى الذى يتمتع باحترام كبير، عندما كتب فى عام ١٩٣٢ - من منظور يسارى مسيحي فى ذلك الوقت - أنه نظرا «لحماقة الرجل العادى» فإن المسئولية تقع على كاهل «المراقبين الهادئين» فى توفير «الوهم اللازم» الذى يوفر الإيمان الذى لا بد من غرسه فى عقول الأقل ذكاء^(٢). وهذا المبدأ معروف أيضا فى صيغته اللينينية، وكذلك فى علم الاجتماع الأمريكى والنقد الليبرالى بشكل عام. خذ على سبيل المثال قصف ليبيا فى عام ١٩٨٦. فنحن نقرأ بلا أى دهشة أن هذا الحدث حقق نجاحا فى مجال العلاقات

العامة فى الولايات المتحدة. فالقصف «يحدث نتائج طيبة فى أنحاء البلاد»، كما أن «تأثيره السياسى الإيجابى» من شأنه أن «يقوى من وضع الرئيس ريجان فى تعامله مع الكونغرس بشأن قضايا الميزانية العسكرية وتقديم المعونات لجماعات «الكونترا» فى نيكاراغوا». وكما قال الدكتور إيفارت لاد الأكاديمى الشهير المتخصص فى رأى العام، فإن «مثل هذا النوع من حملات التربية العامة هو جوهر فن الإدارة السياسية». ثم يضيف أن الرئيس يجب أن «يشترك فى هندسة الموافقة الديمقراطية» مستخدماً تعبير جورج أورويل الشهير الذى يشيع استخدامه فى مجال العلاقات العامة والدوائر الأكاديمية للإشارة إلى سبل تقويض المشاركة الديمقراطية الحقيقية فى تشكيل السياسة العامة^(٣).

إن مشكلة «هندسة الموافقة الديمقراطية» تبرز بشكل بالغ الحدة عندما يتعذر الدفاع عن سياسة الدولة أو تبريرها، وتصبح هذه المشكلة خطيرة بقدر خطورة الأحداث المطروحة. وليس هناك شك فى خطورة القضايا التى تبرز فى الشرق الأوسط، وبخاصة فيما يتعلق بالصراع العربى - الإسرائيلى، الذى أصبح يعد - وهو أمر ممكن الحدوث - «الشرارة» التى يرجح أن تتسبب فى إشعال حرب نووية أخيرة حيث تتورط القوى العظمى فى هذا الصراع الإقليمى؛ وهو ما أوشك على الحدوث فى الماضى، وما سيوشك على الحدوث مرة أخرى. وعلاوة على ذلك، فقد أسهمت السياسة الأمريكية بشكل ملموس فى الإبقاء على حالة المواجهة العسكرية؛ وكانت هذه السياسة تقوم على أساس افتراضات عنصرية ضمنية لم يكن من الممكن تقبلها إذا أعلنت بصراحة. هناك كذلك خلاف واضح بين المواقف الشعبية التى تؤيد بشكل عام قيام دولة فلسطينية إذا ما طرحت القضية فى استفتاء، وبين سياسة الدولة التى ترفض بوضوح هذا الخيار - رغم أن هذا الخلاف لا يتسم بأهمية كبيرة طالما تلتزم العناصر المحركة والنشطة سياسياً من الشعب بالنظام الملائم. ولضمان هذه النتيجة فلا بد من ممارسة ما أسماه المؤرخون الأمريكيون «هندسة التاريخ» عندما أولوا خبراتهم ومواهبهم لإدارة ويلسون خلال الحرب العالمية الأولى فى واحدة من أوائل ممارسات «صناعة الموافقة» المنظمة. وهناك العديد من الطرق التى تكفل الوصول إلى هذه النتيجة.

وتتمثل إحدى هذه الطرق فى استخدام شكل ملائم من «اللغة الجديدة» يكون فيها للمصطلحات الهامة معنى فنياً آخر يجردها من معناها الأصلى. خذ على سبيل المثال مصطلح «عملية السلام» فبمعناه الفنى الذى تستخدمه وسائل الإعلام والمؤسسات البحثية بشكل عام فى الولايات المتحدة، فإنه يشير إلى مقترحات السلام التى تقدمت بها الحكومة الأمريكية. لذلك يكون صحيحاً بحكم التعريف أن الولايات المتحدة ملتزمة بالسلام - وهى نتيجة مفيدة. والذين يفكرون بشكل صحيح يأملون أن ينضم الأردن إلى مسيرة السلام - وهو مايعنى أن يقبل الشروط الأمريكية. ولكن السؤال الهام هو ما إذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية

ستوافق على الانضمام إلى مسيرة السلام، أو هل من الممكن أن يسمح لها بالمشاركة في هذه العملية المهيبة. ونجد أن مقالا صحفيا كتبه جفرتزمان عن «عملية السلام» في صحيفة «نيويورك تايمز» حمل عنوانا يقول : «هل الفلسطينيون على استعداد للسعى إلى السلام؟»^(٤) بالمعنى المعروف لكلمة «سلام»، يكون الرد المؤكد هو «نعم، طبعاً». فالجميع يسعون إلى السلام بطريقتهم؛ هتلر على سبيل المثال كان بالتأكيد يسعى إلى السلام على طريقته في عام ١٩٣٩. ولكن في إطار نظام السيطرة على الأفكار، يعنى هذا السؤال شيئا آخر، وهو : هل الفلسطينيون على استعداد لقبول الشروط الأمريكية للسلام؟ علما بأن هذه الشروط تنكر عليهم حق تقرير المصير القومي؛ غير أن عدم استعدادهم لقبول هذه النتيجة إنما يؤخذ على أنه يوضح أن الفلسطينيين لا يسعون إلى السلام، بالصورة التي تعرف بها اللغة الجديدة المتفق عليها.

ونلاحظ أنه ليس من الضروري عند جفرتزمان أن يسأل ما إذا كانت الولايات المتحدة أو إسرائيل «على استعداد للسعى إلى السلام». فبالنسبة للولايات المتحدة فإنها تسعى إلى السلام بحكم التعريف؛ كما أن قواعد «الصحافة المسئولة» وهو استخدام آخر من استخدامات جورج أورويل - تستتبع أن يسرى الشيء نفسه على هذه الدولة العميلة المطيعة. ويؤكد جفرتزمان كذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت ترفض دائما «أى حديث عن التفاوض بشأن السلام مع إسرائيل». إن هذا غير صحيح فعليا؛ ولكنه صحيح في عالم «الوهم الضروري» الذي خلقته «صحيفة سجل الوقائع»، والتي قامت بالاشتراك مع صحف أخرى تتسم بالمسؤولية بإخفاء الحقائق الخاصة بالموضوع أو إحالتها إلى ثقب الذاكرة الذي يتحدث عنه أورويل.

وهناك بالطبع مقترحات سلام عربية، من بينها مقترحات لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ ولكنها لاتعد جزءا من «عملية السلام». لذلك فإن توماس فريدمان مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» في القدس في مقال كتبه بعنوان «عقدين من السعى إلى السلام في الشرق الأوسط»، قد استبعد مقترحات السلام العربية الرئيسية (بما فيها مقترحات منظمة التحرير الفلسطينية)؛ بينما لم تضم القائمة مقترحات سلام إسرائيلية، لأنه لم يكن هناك أية مقترحات جادة مطروحة - وهي حقيقة لم توضع موضع النقاش لأسباب واضحة^(٥).

ولكن ماهى السمات المميزة «لعملية السلام» الرسمية وللمقترحات العربية التي استبعدت منها؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال، يجب علينا أن نوضح مصطلحا آخر من مصطلحات جورج أورويل، وهو: «الرفض». هذا المصطلح يشير بطريقة استخدام أورويل له إلى موقف العرب الذين ينكرون حق تقرير المصير القومي على اليهود والإسرائيليين، أو الذين يرفضون قبول «حق إسرائيل في الوجود»، وهو مفهوم جديد بارع يهدف إلى استبعاد الفلسطينيين عن

«عملية السلام» عن طريق اظهار تطرف أولئك الذين يرفضون الاعتراف بعدالة ما يرونه سلبا لوطنهم، والذين يتمسكون بالرؤية التقليدية القائلة بأن الاعتراف ينصب فى النظام الدولى على الدول، وليس على «حقها فى الوجود» - وهى الرؤية التى يتبناها النظام الأيديولوجى السائد فى الولايات المتحدة والتى سادت فى الممارسات الدولية المتعلقة بجميع الدول عدا إسرائيل.

وينطبق مصطلح «الرافضين» على بعض عناصر العالم العربى مثل : ليبيا وجبهة الرفض التى تمثل الأقلية من منظمة التحرير الفلسطينية وآخرين. ولكن يجب ألا يفوتنا أن هذا المصطلح من مصطلحات اللغة الجديدة الرسمية يستخدم بمعنى يتسم بدلالات عنصرية واضحة. وإذا تركنا جانبا افتراض العنصرية، سنلاحظ أن هناك جماعتين تزعم كلتاهاما حقها فى تقرير المصير القومى على أرض فلسطين السابقة وهما : الشعب الأصلى الذى كان يمثل دائما الأغلبية قبل قيام دولة إسرائيل والمستوطنون اليهود الذين قاموا بتشريد الشعب الأصلى بشكل واسع النطاق، وعن طريق العنف الشديد فى بعض الأحيان. ومن الممكن افتراض أن السكان الأصليين لهم حقوق مماثلة لحقوق المهاجرين اليهود (وقد يقول البعض بأن هذه العبارة لا تظهر البعد الحقيقى للمشكلة غير أننا نأخذ هذا الأمر جانبا). وإذا كان الأمر كذلك، فإن مصطلح «الرفض» يجب أن يستخدم للإشارة إلى رفض حق تقرير المصير القومى لكل من القوتين القوميتين المتنازعتين، غير أن هذا المصطلح لا يمكن أن يكون مجردا من دلالاته العنصرية داخل النظام المذهبى الأمريكى، وإلا سيتضح على الفور أن الولايات المتحدة وإسرائيل تقودان معسكر الرفض - فهذه رؤية لا يمكن تحملها فى دنيا الواقع.

وبهذه الإيضاحات، يمكننا أن نتحول إلى السؤال : ماهى «عملية السلام»؟

إن «عملية السلام» الرسمية هى بوضوح عملية «رفض»، تضم الولايات المتحدة والتكتلين السياسيين الأساسيين فى إسرائيل. ورفضهم يصل فى الواقع فى تطرفه إلى حد عدم السماح للفلسطينيين حتى باختيار ممثلهم فى المفاوضات النهائية بشأن تقرير مصيرهم - تماما كما ينكرون عليهم حقهم فى الاشتراك فى الانتخابات المحلية أو فى الأشكال الديمقراطية الأخرى فى ظل الاحتلال العسكرى الإسرائيلى. ولكن هل يضم جدول الأعمال عملية سلام غير رافضة (بالمعنى غير العنصرى للمصطلح)؟ وفقا للنظام المذهبى الأمريكى، يكون الرد طبعاً بالسلب، بحكم التعريف.

الأمر يختلف فى دنيا الواقع. فالبنود الأساسية لهذا الاقتراح معروفة، وتعكس إجماعا دوليا واسع النطاق: فهى تتضمن اقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب إسرائيل، كما تتضمن المبدأ القائل «بضرورة ضمان أمن وسيادة جميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل».

إن العبارة الأخيرة مأخوذة من نص خطاب ألقاه ليونيد بريجنيف أمام مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي في فبراير ١٩٨١، وهى تعبر عن الموقف الثابت للاتحاد السوفيتي. وقد نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» مقتطفات من خطاب بريجنيف بعد حذف هذه المقاطع الهامة؛ أما الأجزاء التى حذفها صحيفة «البرافدا» من تصريحات ريجان قبل مؤتمر القمة فقد أثار الكثير من السخط الذى له ما يبرره. وفى أبريل عام ١٩٨١، أقرت منظمة التحرير الفلسطينية بالإجماع تصريحات بريجنيف، غير أن صحيفة «نيويورك تايمز» لم تنشر هذه الحقيقة. فالمذهب الرسمى يتضمن أن الاتحاد السوفيتي يسعى فقط إلى خلق المشكلات وإعاقة السلام على الدوام، ولذلك فهو يدعم الرفض والتطرف لدى العرب. إن وسائل الإعلام تقوم حقا بالدور الموكل إليها بجهد واجتهاد.

ويمكننا أن نورد أمثلة أخرى. ففي أكتوبر ١٩٧٧، دعا بيان مشترك أصدره كارتر وبريجينيف* إلى «إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سلام طبيعية» بين إسرائيل وجيرانها. وقد أقرت منظمة التحرير الفلسطينية هذا البيان؛ غير أن كارتر سحبه بعد رد فعل صاخب من جانب إسرائيل وجماعة الضغط الأمريكية التابعة لها. وفى يناير ١٩٧٦، تقدمت الأردن وسوريا ومصر إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باقتراح تسوية تضمن قيام دولتين قشياً مع الإجماع الدولى. وأقرت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الاقتراح؛ وفقاً لما ذكره الرئيس الإسرائيلى حاييم هرتزوج (الذى كان سفيراً لدى الأمم المتحدة فى ذلك الوقت)، كان هذا الاقتراح «معداً» من قبل منظمة التحرير الفلسطينية. ورفضته الولايات المتحدة^(٦).

وقد حذفت معظم هذه الأحداث من التاريخ؛ فلم تعد تذكر فى الصحف أو فى الأبحاث الأكاديمية. فلم يرد ذكر للمبادرة العربية لعام ١٩٧٦ حتى فى العرض الذى أعده سيث تيلمان بعناية فائقة فى كتابه «الولايات المتحدة والشرق الأوسط» (انديانا ١٩٨٢). ولكنها وردت فى كتاب «الصراع العربى - الإسرائيلى الآخر» لستيفن شبيجل (شيكاغو ١٩٨٥ ص ٣٠٦)؛ وهو عمل أكاديمي حظى بتقدير كبير فضلاً عن بعض التعليقات الهامة. وقد كتب شبيجل إن الولايات المتحدة «استخدمت حق النقض (الفيتو) ضد الحل الموالى للفلسطينيين»، حتى «تبين أنها على استعداد لسماع المطالب الفلسطينية؛ ولكنها لن تستجيب لأية مطالب من شأنها أن تهدد إسرائيل». إن الالتزام بالرفض الأمريكى - الإسرائيلى لا يمكن أن يكون أوضح من ذلك، وهو يحظى بالقبول فى الولايات المتحدة باعتباره أمراً سليماً إلى جانب المبدأ القائل بأن المطالب التى تشكل تهديداً للفلسطينيين إنما هى مشروعة تماماً، بل وتستحق الإطراء؛ خذ هذا على سبيل المثال بنود «عملية السلام» الرسمية. وفى الأحاديث العامة، نجد أن العقيدة

* الصحيح أن البيان المشار إليه صدر عن وزيرى الخارجية الأمريكية والسوفيتية فى ذلك الوقت؛ سايروس فانس وأندريه جروميكو. ولعلها زلة قلم من المؤلف. (الناشر)

السائدة هي تلك القائلة بأن الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لم تحدد عن رفضها للاتفاق مع إسرائيل بأي شكل من الأشكال، باستثناء السادات بعد رحلته للقدس في عام ١٩٧٧. فالحقائق يجب ألا تكون مصدرا للحرج، أو حتى المضايقة الخفيفة، بالنسبة لنظام «الهندسة التاريخية» الذي يعمل بدقة فائقة!

لقد كان رد فعل إسرائيل على مقترحات السلام التي تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية و«دول المواجهة» في عام ١٩٧١ هو قصف لبنان (حتى دون التذرع بأن ذلك رد انتقامي، اللهم إلا إذا كان الانتقام من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة)، وقتل مايريو على خمسين شخصا، وإعلان أنها لن تدخل في أي اتفاقات مع أي فلسطيني حول أي قضية سياسية. وكانت هذه هي حكومة العمل المعتدلة (الحماثم) التي كان يرأسها اسحاق رابين^(٧)، الذي عرف في مذكراته نوعين من «التطرف»: ذلك التطرف الخاص بحكومة بيجن، وذلك الاقتراح الذي تقدم به «المتطرفون الفلسطينيون (منظمة التحرير أساسا)» الخاص «بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة». فأسلوب حزب العمل في الرفض هو وحده الذي لا يعد «تطرفا»؛ وهو موقف يوافق عليه المعلقون الأمريكيون.

ونشير بالمناسبة إلى مصطلحين آخرين من مصطلحات «اللغة الجديدة» وهما: «التطرف» و«الاعتدال»؛ فالاعتدال يشير إلى أولئك الذين يقبلون موقف الولايات المتحدة، والتطرف يشير إلى من يرفضونه. وهكذا يكون الموقف الأمريكي معتدلا بحكم التعريف؛ كما هو الحال أيضا بالنسبة لموقف ائتلاف العمل الإسرائيلي (بشكل عام)، حيث إن شعاراته تميل إلى الاقتراب من الشعارات الأمريكية. وهكذا فإن رابين يتوافق مع الاستخدام المعتمد لمصطلحي «معتدل» و«متطرف». وبالمثل فإن توماس فريدمان في مقال له يتسم بقدر مناسب من التوجع والألم حول «الإرهاب» وصعوده، إنما يدرج ضمن هذا التعبير أولئك الذين يدعون إلى تسوية غير عنصرية اتفاقا مع الإجماع الدولي، في حين أن الزعماء الغربيين لمعسكر الرفض، والذين يمثلون كذلك طليعة القائمين بالأعمال الإرهابية، يكونون هم «المعتدلين» - وقد نضيف هنا أنهم «معتدلون» بحكم التعريف. ويكتب فريدمان كذلك أن «المتطرفين كانوا دائما هم الأقدر على استغلال وسائل الإعلام». وهو على حق تماما؛ فقد أظهرت كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كفاءة لانظير لها في إتقان هذا الفن، وهو ما يتضح كذلك في المقالات والتقارير الإخبارية التي كتبها فريدمان نفسه - بالدرجة التي جعلت البعض يتساءلون عما إذا كان يجب أن يوصف بأنه «مندوب إسرائيل لدى النيويورك تايمز»^(٨). فالصيغة الملائمة للتاريخ التي يطرحها، بالإضافة إلى الإطار النظري لكتاباته - كما أوضحنا لتونا - يوفران بعضا من الأمثلة العديدة التي تدل على نجاح المتطرفين في «استغلال وسائل الإعلام» - إذا ما استخدمنا هذه العبارة هنا بالمعنى غير الأوروبي.

ويتبنى هذا الإطار النظرى الذى يستهدف استبعاد أى فهم محتمل للحقائق والأمور، فقد اتبعت «النيويورك تايمز» ممارسات النماذج الإسرائيلية ذاتها، مثل راين، والتي وصلت إلى مرتبة «المعتدلين» بفضل امتثالها بوجه عام لمطالب حكومة الولايات المتحدة. وبالتالي فإن من الطبيعى تماما أنه عندما يكتب فريدمان «عقدان من السعى إلى السلام فى الشرق الأوسط» فإنه يحذف المقترحات الرئيسية التى ترفضها الولايات المتحدة وإسرائيل، باعتبارها غير ملائمة للتسجيل التاريخى.

وفى نفس الوقت، كان محررو «النيويورك تايمز» يشيدون بالزعماء الإسرائيليين «لنزعتهم البرجماتية العملية الصحيحة»، فى حين كانوا يشجبون منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها عقبة فى طريق السلام^(٩).

وبالمناسبة، فإن من العناصر الرئيسية فى النظام الأيديولوجى أن توجه وسائل الإعلام انتقادات شديدة لإسرائيل والولايات المتحدة، بينما تكون أكثر صرامة بكثير فى تناولها للمتطرفين العرب. وإن أمكن استخدام مثل هذه العبارات حتى بدون أن تشير السخرية، لهر أحد الدلائل على النجاح غير العادى الذى يحققه نظام توجيه الأفكار والعقول.

وإذا ما عدنا إلى الحديث عن «المتطرفين» نجد أنه فى شهرى أبريل ومايو ١٩٨٤، أصدر ياسر عرفات سلسلة من التصريحات يدعو فيها إلى مفاوضات تؤدى إلى الاعتراف المتبادل. ورفضت الصحف القومية* نشر هذه الحقائق؛ بل وفرضت «النيويورك تايمز» حظرا على الرسائل التى تشير إلى هذه التصريحات، فى حين استمرت فى إدانة عرفات «المتطرف» لعرقلته التوصل إلى تسوية سلمية^(١٠).

وهذه الأمثلة والعديد غيرها يوضح أن هناك مقترحات غير رافضة قد طرحت وحظيت بتأييد واسع النطاق؛ وفى الواقع فإنها تحظى بتأييد متفاوت الدرجات من جانب معظم الدول الأوروبية والاتحاد السوفيتى ودول عدم الانحياز وأغلبية الدول العربية والتيار الرئيسى فى منظمة التحرير الفلسطينية وأغلبية رأى العام الأمريكى (إذا ما استندنا إلى استطلاعات الرأى القليلة الموجودة). غير أن هذه المقترحات لاتعد جزءا من عملية السلام، لأن الولايات المتحدة تعارضها. لذلك فإن هذه الأمثلة التى أوردناها لم ترد فى العرض الذى نشرته «النيويورك تايمز» تحت عنوان «عقدان من السعى لتحقيق السلام» ولا فى الكتابات الصحفية والإكاديمية كلها تقريبا.

وهناك أحداث أخرى لاتعد صالحة لأن تكون جزءا من عملية السلام. فلم تذكر «النيويورك تايمز» ذلك العرض الذى تقدم به أنور السادات فى فبراير ١٩٧١ لإبرام معاهدة سلام كاملة تقوم على أساس الحدود المعترف بها دوليا - تمشيا مع الصياغات الأمريكية الرسمية فى ذلك

* يختلف مدلول عبارة «الصحف القومية» هنا عن مدلوله الشائع فى الصحافة المصرية. المقصود هنا هى الصحف التى توزع فى جميع أنحاء الولايات المتحدة. (الناشر)

الوقت - وهو العرض الذى رفضته إسرائيل بمساندة الولايات المتحدة.

ويلاحظ أن هذا العرض كان يتسم بنزعة الرفض، لأنه لم يكن يقدم شيئا للفلسطينيين. وقد أوضح هنرى كيسنجر فى مذكراته سياسته فى ذلك الوقت قائلا: «حتى تبدى بعض الدول العربية استعدادها للانفصال عن الاتحاد السوفيتى، أو يكون السوفيت على استعداد للتخلى عن معظم خططهم العربية، فليس لدينا سبب يدفعنا لتعديل سياستنا وهى سياسة «الجمود». وهكذا، كان الاتحاد السوفيتى متطرفا، بالمعنى الفنى للكلمة، لتأييده للسياسة الأمريكية الرسمية (وإن لم تكن قابلة للتنفيذ). وكان كيسنجر على حق بالتأكيد فى إشارته إلى أن بعض الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية ترفض «الانفصال عن السوفيت»، مع أنه لم يلحظ، أو لم يكن على علم فيما يبدو، بأن فى ذلك استحالة منطقية حيث إن السعودية لاتربطها علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى، ولم تكن هذه العلاقات موجودة على الإطلاق. وينكشف الانضباط المذهل لوسائل الإعلام والمؤسسات البحثية من حقيقة أن هذه الأقوال المدهشة لم تلق أى تعليق؛ بالضبط كما لم يكن بمقدور أى مراقب مسئول أن يعبر عن حقيقة أن جهل كيسنجر المحمود بالحقائق وإصراره على المواجهة العسكرية كان هو العامل الأساسى الذى أدى إلى حرب ١٩٧٣^(١١).

وحذف اقتراح السادات من السجل التاريخى. واكتفت القصة الرسمية بالقول أن السادات كان سفاحا عربيا تقليديا لايهتم إلا بقتل اليهود، وإن كان قد أدرك خطأ أساليبه بعد فشل محاولته لتدمير إسرائيل فى عام ١٩٧٣، وأصبح رجل السلام فى ظل الرعاية الكريمة لكيسنجر وكارتر. لذلك فإن صحيفة «النيويورك تايمز» لم تكتف فى صفحتى الرثاء المنشورتين فى عددها الصادر بعد اغتيال السادات باخفاء الحقائق الفعلية، بل كانت تنكرها بشكل سافر، قائلة إن السادات ظل حتى رحلته للقدس فى عام ١٩٧٧ رافضا «لايقبل وجود إسرائيل كدولة ذات سيادة»^(١٢). ورفضت «النيويورك تايمز» نشر رسالة كانت تسعى لتصحيح الأكاذيب الكاملة التى أوردها الكاتب جورج ويل بهذا الصدد، رغم أن إدارة الأبحاث قد اعترفت بصحة هذه الحقائق. فهذا هو الأسلوب المعتمد فى الإعلام الأمريكى.

و«الإرهاب» و«الرد الانتقامى» هما أيضا مصطلحان يتسمان بمعان خاصة فى «اللفة الجديدة» المستخدمة فى الولايات المتحدة. فكلمة «الإرهاب» تشير إلى الأعمال الإرهابية التى يقوم بها مختلف القراصنة، ولاسيما العرب منهم. أما الأعمال الإرهابية التى يقوم بها الامبراطور وعملاؤه، فتسمى «ردا انتقاميا» أو ربما «ضربات وقائية مشروعة للحيلولة دون وقوع أعمال الإرهاب»، بشكل منفصل تماما عن الحقائق، كما سنرى فى الصفحات التالية.

كما أن تعبير «رهينة» - مثله مثل «الإرهاب» و«معتدل» و«ديمقراطى» وغيرها من التعبيرات المستخدمة فى الخطاب السياسى - له أيضا معنى فنى داخل النظام المذهبى

السائد. فبالمعنى المعروف فى القواميس للكلمة، نجد أن شعب نيكارجوا محتجز الآن كرهينة فى إطار عملية إرهابية كبرى موجهة من مراكز الإرهاب الدولى فى واشنطن وميامى. والهدف من هذه الحملة فى الإرهاب الدولى يتمثل فى إحداث تغييرات فى سلوك حكومة نيكارجوا: أساسا، وضع حد للبرامج التى توجه الموارد للأغلبية الفقيرة والعودة للسياسات «المعتدلة»، «الديمقراطية» التى تخدم مصالح دوائر الأعمال الأمريكية وعملاتها المحليين. ويمكن إقامة حجة قوية جدا على أن هذا هو السبب المحورى لهذه الحرب الإرهابية التى تشنها الولايات المتحدة ضد نيكارجوا، وهى الحجة التى لا ترفض، ولكنها لا تطرح للنقاش داخل نظام التحكم فى الأفكار فى الولايات المتحدة^(١٣). وتنطوى هذه الحرب على ممارسة سادية بشكل خاص للإرهاب، ليس فقط بسبب اتساع نطاقها ووضوح غايتها، ولكن أيضا بسبب الوسائل المستخدمة فيها، والتى تتجاوز بدرجة واسعة الممارسات العادية للإرهابيين بالتجزئة الذين أثارت أعمالهم الرعب فى الدوائر المتحضرة، فمثلا: قتل ليون كlijنجر و نانا شا سيمبسون على أيدي إرهابيين، ولكنهما لم يتعرضا قبل قتلتهما للتعذيب الوحشى والاعتداء والاغتصاب وغير ذلك من الأساليب التقليدية للإرهابيين الذين تدرهم وتساندهم الولايات المتحدة، وهو الأمر الذى توضحه بشدة السجلات، التى يتم تجاهلها هنا بشكل عام. وتتمثل سياسة الولايات المتحدة فى ضمان استمرار الهجمات الإرهابية حتى تستسلم الحكومة أو يتم الاطاحة بها، فى حين تلقى حاشية الامبراطور بالمواظب والعبارات اللطيفة عن «الديمقراطية» و«حقوق الإنسان».

غير أن تعبيرى «إرهاب» و«رهينة» عند أورويل إنما يقتصر استخدامهما فقط على نوع معين من الأعمال الإرهابية: ليس الإرهاب بالجملة الذى يمارسه الامبراطور، بل بالأحرى الإرهاب بالتجزئة الذى يقوم به القرصان، والموجه ضد أولئك الذين ينظرون إلى أعمال الإرهاب، واحتجاز الرهائن على نطاق واسع باعتبارها امتيازات خاصة بهم. فما تقوم به إسرائيل من قرصنة واحتجاز للرهائن وهجمات إرهابية ضد القرى التى لا تملك دفاعا عن نفسها، وغير ذلك من الأعمال التى تقع فى الشرق الأوسط، لا تدخل فى مفهوم الإرهاب، بالصورة التى يفسر بها داخل النظام المذهبى.

إن السجل المغلوط المتعلق بالإرهاب والذى سنعود للحديث عنه فى الصفحات التالية، هو سجل واسع إلى درجة أننا لا يسعنا هنا سوى بحث بعض العينات منه. وهو مفيد جدا فى الكشف عن طريقة عمل الدعاية الغربية وطبيعة الثقافة الغربية. والنقطة الوثيقة الصلة بالموضوع هنا إنما تتمثل فى أن تاريخا معيننا وشكلا ملاحما من أشكال اللغة الجديدة قد سخرا لاستنباط أن الإرهاب هو شئ، يدخل فى دائرة اختصاص الفلسطينيين، فى حين أن ما يقوم به الإسرائيليون إنما هو «الانتقام»، أو فى بعض الأحيان «الأعمال الوقائية» المشروعة التى تتسم

أحيانا بعنف يستوجب الندم، كما تفعل أى دولة تتعرض لهذه الظروف الصعبة. وقد صمم النظام المذهبي ليعلم أن تكون هذه النتائج صحيحة بحكم التعريف، بغض النظر عن الحقائق - التى إما أنها لا تذكر على الإطلاق، أو تذكر بشكل يجعلها تتوافق مع الضرورات المذهبية أو - فى بعض الأحيان - تذكر بأمانة ثم يلقى بها فى سلة مهملات الذاكرة. ولما كانت إسرائيل دولة عميلة مخلص ومفيدة جدا، وتعمل «كرصيد استراتيجى» فى الشرق الأوسط، وهى على استعداد للقيام بمهام من قبيل تقديم يد العون فى الإبادة شبه الكاملة فى جواتيمالا (فى الوقت الذى يمنع فيه الكونجرس الإدارة الأمريكية من الاشتراك بالقدر الذى كانت تريده فى هذا الممارسة الضرورية)، فإنه يصبح من الصحيح، بصرف النظر عن الحقائق، أن إسرائيل إنما تلتزم بالقيم الأخلاقية العليا و«طهارة السلاح»، فى حين يكون الفلسطينيون هم خلاصة التطرف والإرهاب والبربرية. أما القول بأنه قد يكون هناك تماثل معين بين الحقوق والأعمال الإرهابية فهو مرفوض بالاجماع فى التيار الرئيسى - أو سوف يكون مرفوضا إذا ما قدر لمثل هذه الكلمات أن تصل إلى الأسماع - باعتباره معاداة واضحة للسامية. فأى تقييم عقلانى يعطى وصفا دقيقا وتحليلا لنطاق وغايات إرهاب كل من الامبراطور والقرصان هو أمر مستبعد بشكل مسبق: بل سيتعذر فى الواقع فهمه، لأنه سيكون بعيدا جدا عن التعاليم القومية السائدة.

إن الخدمات التى قدمتها إسرائيل للولايات المتحدة باعتبارها «رصيدا استراتيجيا» لها فى الشرق الأوسط وفى غيره، تساعد على توضيح تفانى الولايات المتحدة، منذ تولى كيسنجر الشئون السياسية المتعلقة بالشرق الأوسط فى أوائل السبعينيات فى الإبقاء على المواجهة العسكرية و«الجمود» الكيسينجرى.^(١٤) فلو سمحت الولايات المتحدة بتسوية سلمية قمشيا مع الاجماع العالمى، فإن إسرائيل ستندمج تدريجيا فى المنطقة. وتفقد الولايات المتحدة بذلك الخدمات التى تحصل عليها من دولة مرتزقة ذات قيمة كبيرة، متفوقة فى المجال العسكرى ومتقدمة على الصعيد التكنولوجى، ودولة منبوذة، تعتمد بشكل كامل على الولايات المتحدة فى بقائها الاقتصادى والعسكرى، وبالتالى فهى دولة يمكن الاعتماد عليها، وهى مستعدة لتقديم الخدمات عند الحاجة إليها.

كذلك فإن العناصر المنتمية إلى ما يسمى «جماعات الضغط الإسرائيلية» لها مصلحة فى الإبقاء على المواجهة العسكرية، كما اتضح للصحفى الإسرائيلى داني روبنشتاين الذى يعمل فى صحيفة «دافار» التابعة لحزب العمل خلال زيارة قام بها للولايات المتحدة فى عام ١٩٨٣.^(١٥) فقد اكتشف روبنشتاين خلال لقاءاته مع ممثلين عن المنظمات اليهودية الكبرى (مثل بناي بريث، ورابطة مناهضة التشهير، والمؤتمر اليهودى العالمى)، و«حادسة»، و«حاجامات من كافة الأشكال والألوان، إلخ.) اكتشف أن الآراء التى طرحها فيما يتعلق بالوضع الراهن فى إسرائيل قد أثارت قدرا «ليس ضئيلا» من المشاعر العدائية، لأنه أكد على حقيقة أن إسرائيل لا تواجه خطرا عسكريا بقدر ماتواجه خطر «التدمير السياسى والاجتماعى

والأخلاقي» نتيجة لاستيلائها على الأراضي المحتلة. فقد قال أحد هؤلاء الممثلين لروينشتاين، «إن هذا الأمر لا يهمني، ولا يمكنني أن أفعل أى شيء يمثل هذه الحجج». وكان المعنى الذى توصل اليه روينشتاين من خلال العديد من أمثال هذا الحوار هو:

«إن الأمر المهم فى رأى معظم أعضاء المؤسسة اليهودية (الأمريكية) إنما هو التأكيد مرارا وتكرارا على المخاطر الخارجية التى تواجهها إسرائيل .. فالمؤسسة اليهودية فى أمريكا لا تحتاج إسرائيل إلا باعتبارها ضحية لهجوم عربى قاس. فتمثل هذه الدولة يمكن للمرء الحصول على الدعم والتبرعات والأموال. فكيف يمكن لأحد أن يجمع الأموال لمواجهة خطر ديموجرافى؟ من يمكن أن يدفع دولارا واحدا لمواجهة ما أطلق عليه «خطر الضم والإلحاق»؟ .. فالجميع يعرفون الحساب الرسمى للتبرعات التى تجمعها منظمة «النداء اليهودى الموحد» فى أمريكا، والتى يستخدم لجمعها اسم إسرائيل رغم أن نصف هذه المبالغ لا تذهب إلى إسرائيل، وإنما إلى المؤسسات اليهودية فى أمريكا. هل هناك نفاق أشد من هذا؟ ويمضى روينشتاين فى ملاحظاته إلى القول بأن منظمة النداء اليهودى:

«التي تدار كعمل تجارى يتسم بالانضباط والكفاءة، إنما تشترك فى لغتها مع المواقف التى ينتهجها الصقور فى إسرائيل. ومن ناحية أخرى، فإن محاولات الاتصال بالعرب والسعى من أجل التوصل إلى اعتراف متبادل مع الفلسطينيين، ومواقف الحمايم المعتدلين، إنما تعمل جميعها ضد عملية جمع التبرعات. فكل ذلك لا يقلل فحسب من حجم الأموال التى تحول إلى إسرائيل، بل - وهذا هو الأهم - يخفض أيضا من حجم الأموال المتاحة لأنشطة الجماعات اليهودية».

والمراقبون للأنشطة المنتظمة لشرطة مراقبة الأفكار فى جماعات الضغط الإسرائيلية، وهى الشرطة الحريصة على رصد أدنى إشارة بشأن التوصل إلى مصلحة أو تسوية سياسية ذات معنى، ونسف هذه البدعة عن طريق المقالات والبرقيات الغاضبة فى الصحف، وإشاعة القضايا الملفقة التى تسمى إلى سمعة هؤلاء الكفرة، إلخ.. سيعرف هؤلاء المراقبون بالضبط ما الذى كان روينشتاين يصادفه.

وتلفت تعليقات روينشتاين انتباهنا إلى تعبير أورويلي آخر: هو «مؤيدو إسرائيل» الذى جرى العرف على استخدامه للإشارة إلى أولئك الذين لا يشغلهم أمر «التدمير السياسى والاجتماعى والأخلاقي» لأسرائيل. (والذى من المحتمل أن يؤدى على المدى الطويل إلى تدميرها الفعلى أيضا)، والذين يسهمون حقا فى تحقيق هذه النتائج عن طريق التأييد «الشوقينى الأعمى والضيق الأفق» «لموقف التعنت المتصلب» الذى تتخذه إسرائيل - وهو ما حذر منه الحمايم الإسرائيليون مرارا^(١٦).

وفيما يتعلق بالموضوع نفسه، يمكننا أن نلاحظ الطريقة المثيرة للاهتمام التى يقوم بها من يضطلعون بدور حراس نزاهة النظام المذهبى بتعريف تعبير «الصهيونية» فى الوقت الراهن - بشكل ضمنى طبعاً. فوجهة نظرى الخاصة، على سبيل المثال، تدان بشكل دائم باعتبارها

«نضالا ضد الصهيونية» من جانب أناس يعلمون جيدا وجهات النظر هذه، والتي أعبر عنها بشكل واضح ومتكرر : وهى أن إسرائيل تتمتع داخل حدودها المعترف بها دوليا بنفس حقوق أى دولة أخرى داخل النظام الدولى لا أكثر ولا أقل؛ أنه يتعين تفكيك الأبنية المؤسسية التمييزية التى ترتب عن طريق القانون والممارسة الفعلية أوضاعا خاصة لفئة واحدة من المواطنين (هم اليهود، البيض، المسيحيون، إلخ)، وتضمن لهم حقوقا يحرم منها الآخرون. ولن أتعرض هنا إلى المسألة الخاصة بما ينبغى أن يطلق عليه بصورة صحيحة اسم «صهيونية» : ولكن سأشير فقط إلى ما يستتبع تسمية أوجه النظر هذه «النضال ضد الصهيونية» : فالصهيونية هى المذهب القائل بأن إسرائيل لابد وأن تحصل على حقوق أكثر من أى دولة أخرى؛ وأنها لابد وأن تحتفظ بسيطرتها على الأراضى المحتلة، وربما يحول دون تمتع الفلسطينيين بأى شكل معقول من أشكال الحكم الذاتى؛ وأنها لابد أن تظل الدولة التى تقوم على أساس التمييز ضد المواطنين غير اليهود. ومن المحير بشكل خاص ملاحظة أن «مؤيدى إسرائيل» يصرون على صلاحية قرار الأمم المتحدة الشهير بشأن الصهيونية والعنصرية.

ويتعين أن نشير إلى أن هذه الأسئلة ليست أسئلة مجردة أو نظرية. فمشكلة التمييز تتسم بالحدة فى إسرائيل، حيث إن نسبة ٩٠ فى المائة من الأراضى مثلا توضع بمقتضى القانون تحت سيطرة تنظيم مكرس لخدمة مصالح «الأشخاص المنتمين للدين أو الجنس أو الأصل اليهودى» بما يستبعد المواطنين غير اليهود من الناحية الفعلية. ويبلغ الالتزام بممارسات التمييز حدا من العمق يتعذر معه حتى أن تثار أمام البرلمان، حيث تحظر القوانين الجديدة التقدم بأى مشروع قانون من شأنه «أن ينفى وجود إسرائيل باعتبارها دولة للشعب اليهودى»، وليست دولة لمواطنيها. وهكذا، فإن هذا التشريع يلغى أى تحد برلمانى لطبيعة الدولة القائمة فى جوهرها القائم على التمييز باعتباره أمرا غير قانونى؛ كما أن هذا التشريع يحظر من الناحية الفعلية الأحزاب السياسية التى تلتزم بالمبادئ الديمقراطية المعروفة، والتى تقول بأن الدولة هى دولة مواطنيها^(١٧). ومن الملحوظ أن الصحف الإسرائيلية، ومعظم كتاب الرأى لم يلاحظوا أى غرابة فى أن يتواكب هذا التشريع مع قانون «لمناهضة العنصرية» (وكانت الأصوات الأربعة المعارضة تعارض فى الواقع هذا الجانب من ذلك التشريع). وكتبت صحيفة «الجيروزاليم بوست» فى عنوانها: «الكنيسيت يحظر المشاريع العنصرية والمناهضة للصهيونية» - ويدون أى تهكم فقد جرى تفسير تعبير «الصهيونية» وفقا لما هو وارد فى التشريع الجديد. ويبدو كذلك أن قراء «الجيروزاليم بوست» لم يجدوا هنا شيئا يستحق الاهتمام فى هذا الارتباط؛ تماما كما لم يجدوا أى صعوبة على الإطلاق فى التوفيق بين الطابع المنافى للديمقراطية فى جوهره لصيغتهم الصهيونية وبين تهليلهم الحماسى للطابع الديمقراطى للدولة التى تتحقق فيها هذه الصيغة.

وليس أقل أهمية أن نشير إلى الاستخدامات البارعة لمفهوم «معاداة السامية»؛ على سبيل المثال، للإشارة إلى هؤلاء الذين يظهرون «معاداة الامبريالية التى يمارسها الأغبياء» (فهى نوع من أنواع معاداة السامية) باعتراضهم على الدور الذى تلعبه إسرائيل فى العالم

الثالث فى خدمة القوة الأمريكية - فى جواتيمالا على سبيل المثال -؛ أو للإشارة إلى الفلسطينيين الذين يرفضون فهم أن مشكلتهم يمكن أن تحل عن طريق «إعادة توطينهم مع منحهم قدرا من التعويضات»؛ أما إذا اعترض الباقون من سكان قرية الدوينة الذين قتل الجيش الاسرائيلى مئات منهم خلال عملية إبادة واسعة عام ١٩٤٨، أو إذا احتج سكان قطاع غزة الشبيه بمستوطنة سويتو السوداء (فى جنوب أفريقيا) فإن ذلك إنما يثبت أنهم «معادون للسامية» (١٨). وينبغى على المرء أن يغوص فى أعماق الحوليات الستالينية ليجد شيئا أشبه بذلك ؛ غير أن الأمثلة المقارنة التى يجرى بحثها فى حوارات المثقفين فى الولايات المتحدة فيما يتعلق بإسرائيل ليست نادرة؛ ولكنها تزداد أن يلحظها أحد، على الرغم من أن حمان إسرائيل لم يفهم أن يفهموا ويدنوا الأسلوب الستالينى.

إن الأداة المحورية فى نظام «غسيل المخ فى ظل الحرية» الذى تطور بشكل كبير فى الولايات المتحدة هى تشجيع المناظرات حول القضايا السياسية، ولكن داخل إطار من الافتراضات المسبقة يضم المذاهب الأساسية التى تكفل الانضباط والالتزام بالخط السائد. فكلما احتدمت المناظرة، كلما ثبتت فى الأذهان هذه الافتراضات المسبقة، على حين يغمر المشاركين والمُشاهدين شعور بالرهبة والرضا عن النفس بشجاعتهم ولتمتع مجتمعتهم بقدر كبير من الحريات.

وهكذا مثلا، فإنه فى حالة حرب فيتنام، سمحت المؤسسات الأيديولوجية بمناظرة بين «الصقور» و«الحمام»؛ وفى الواقع لم يقتصر الأمر على السماح بالمناظرة، بل وتشجيعها كذلك بحلول عام ١٩٦٨، عندما تحولت قطاعات واسعة من رجال الأعمال الأمريكيين ضد الحرب باعتبارها مكلفة للغاية وضارة بمصالحهم. وقال الصقور بأنه بالصمود والتفانى يمكن للولايات المتحدة أن تنجح فى «الدفاع عن فيتنام الجنوبية ضد العدوان الشيوعى». ورد الحمام على ذلك بالتشكك فى جدوى هذا الجهد النبيل، أو استنكروا الاستخدام الزائد للقوة والعنف فى السعى وراءه. أو راحوا يندمون على «الأخطاء» وأشكال «سوء الفهم» التى ضللتنا من خلال «إفراطنا فى الصلاح والتقوى والخير المتزه عن الغرض» (على حد قول جون كينج فيربانك المؤرخ بجامعة هارفارد، وعميد الدراسات الآسيوية بالولايات المتحدة، ومن الحمام الأكاديميين المرموقين)، أو من خلال «جهودنا المتخبطة للقيام بعمل طيب» (على حد تعبير أنطونى لويس، الذى ربما كان أبرز الحمام فى وسائل الإعلام). أو فى بعض الأحيان فى الأطراف النائية من النظام المذهبى، كانوا يتساءلون عما إذا كانت فيتنام الشمالية وقوات الفيت كونج مذنبتين فعلا بتهمة الغزو، ويقولون إنه ربما كانت هذه التهمة مبالغ فيها.

غير أن الحقيقة المحورية والأكثر وضوحا فى هذه الحرب هى أن الولايات المتحدة لم تكن «تدافع» عن فيتنام الجنوبية، وإنما كانت تهاجمها، منذ عام ١٩٦٢ بالتأكيد، عندما أرسل الرئيس كيندى سلاح الجو الأمريكى ليشترك فى عمليات القصف وإحراق المشروعات الضخمة، التى كانت تستهدف دفع الملايين من أفراد الشعب إلى المعسكرات حيث يمكن «حمايتهم» من

رجال حرب العصابات التابعين لقيتنام الجنوبية الذين كانوا يؤيدونهم عن طيب خاطر (وهو ما اعترفت به الحكومة الأمريكية سرا)؛ وذلك بعد أن أحبطت الولايات المتحدة أى إمكانية للتسوية السياسية، وأقامت نظاما إجراميا عميلا قام حتى ذلك الوقت بقتل نحو مائة ألف من مواطني فيتنام الجنوبية. وخلال الحرب، كانت الهجمات الأمريكية الرئيسية موجهة ضد فيتنام الجنوبية، ونجحت هذه الهجمات بحلول أواخر الستينيات فى القضاء على مقاومة فيتنام الجنوبية، بينما اتسعت الحرب لتشمل بقية أجزاء الهند الصينية. وهكذا عندما يهاجم الاتحاد السوفيتى أفغانستان، يكون بمقدورنا أن نرى فى ذلك عدوانا؛ أما عندما تهاجم الولايات المتحدة فيتنام الجنوبية، فإن هذا يكون «دفاعا» - دفاعا ضد «العدوان الداخلى» على حد زعم أدلاى ستيفنسون أمام الأمم المتحدة فى عام ١٩٦٤، فى الوقت الذى كانت حكومته تخطط بشكل سرى للتوسع فى العدوان، من حيث تكثيفه واتساع نطاقه. ولم يكن تورط الولايات المتحدة فى هجوم ضد فيتنام الجنوبية موضع نفى من جانب نظام الدعاية؛ بل بالأحرى ما كان يمكن التعبير عن هذه الفكرة أو حتى تخيلها. فالمرء لا يمكنه أن يعثر على أى إشارة عن أحداث من قبيل «الهجوم الأمريكى على فيتنام الجنوبية» فى التيار الرئيسى لوسائل الإعلام، أو الكتابات الأكاديمية، أو حتى معظم المطبوعات الخاصة بحركة السلام^(١٩).

وليس هناك مثل أوضح على القوة الخارقة للنظام الأمريكى للتحكم فى الأفكار من المناظرة التى جرت حول عدوان فيتنام الشمالية، وما إذا كانت الولايات المتحدة لها الحق بمقتضى القانون الدولى فى محاربه فى إطار «الدفاع الجماعى عن النفس ضد الهجوم العسكرى». وكتبت المجلدات دفاعا عن المواقف المتعارضة؛ وبعبارات أقل إثارة، فإن هذه المناظرة استكملت فى الساحة العامة التى دشنتها حركة السلام. وكانت هذه المناظرة انعكاسا رائعا لنظام التحكم فى الأفكار، كما كانت إسهاما فيه، فطالما تتركز المناظرة حول مسألة ما إذا كان الفيتناميون مذنبين بتهمة العدوان على فيتنام، فلن يكون هناك مجال لبحث ما إذا كان العدوان الأمريكى على فيتنام الجنوبية هو ما كان عليه بالفعل بشكل واضح. وباعتبارى واحدا ممن شاركوا فى هذه المناظرة، بوعى كامل بما كان يحدث، فلا يمكننى إلا أن أقر باعترافى بأن معارضى عنف الدولة كانوا محاصرين وواقعين فى شراك نظام دعائى ذى فاعلية رهيبه. فقد كان من الضروري بالنسبة لنقاد الحرب الأمريكية فى فيتنام أن يكونوا خبراء فى تعقيدات شئون الهند - الصينية؛ وهو أمر ليست له علاقة كبيرة بالموضوع، حيث إن القضية التى كان يجرى تجنبها باستمرار هى الشئون الأمريكية - تماما كما أنه ليس من الضروري أن يكون المرء متخصصا فى الشئون الأفغانية لكى يعارض الغزو السوفيتى لأفغانستان. وطوال الوقت، كان من الضروري دخول المناظرة بالشروط التى وضعتها الدولة وآراء النخبة التى تخدمها فى ولاء، بغض النظر عن أن يدرك المرء أنه بقيامه بذلك يكون قد قدم إسهاما فى نظام التوجيه المذهبى والفكرى. والبديل هو أن يقول المرء الحقيقة، وهو الأمر الذى يعادل تماما الحديث بلغة غير مفهومة.

ونفس الشيء ينطبق على المناظرة الراهنة التى تدور حول أمريكا الوسطى. فالحرب الإرهابية التى تشنها الولايات المتحدة فى السلفادور ليست موضوعا يبحثه الأشخاص المحترمون، فهى غير موجودة. أما الجهود الأمريكية المبذولة «لاحتواء» نيكاراغوا، فهى أمر مسموح بمناقشته، ولكن داخل حدود ضيقة. فمن الجائز أن نتساءل عما إذا كان يتعين علينا استخدام القوة «لاستئصال السرطان» ومنع رجال الساندينستا من «تصدير ثورتهم بلا حدود» (وهى تركيبة وهمية قدمها نظام الدعاية) والمعروف أنها من اختلاقات الصحفيين وغيرهم من المعلقين الذين يرددون أقوال الحكومة كالبغاوات. ولكن لايجوز لنا أن نبحث حقيقة أن هذا «السرطان» الذى يجب استئصاله إنما هو «خطر القدوة» التى يمكن أن تنتشر «عدواها» داخل المنطقة وخارجها. لذلك فإنه خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٦، عندما احتدمت المناظرة حول الاقتراع الوشيك فى الكونغرس بشأن منح معونات للجيش الذى ينوب عن الولايات المتحدة (كما يصفه فى السر أشد مؤيديه حماسة) والذى يهاجم نيكاراغوا من قواعده فى هوندوراس وكوستاريكا، نشرت الصحف القومية (النيويورك تايمز والواشنطن بوست) مالا يقل عن ٨٥ مقالا للرأى كتبها كتاب أعمدة وكتاب مدعوون من الخارج حول السياسة الأمريكية تجاه نيكاراغوا. وهاجمت المقالات جميعها حكومة الساندينستا حيث تراوح هذا الهجوم مابين الهجوم العنيف (الأغلبية العظمى) والهجوم المعتدل. وهذا هو مايسمى «المناقشة العامة» فى الولايات المتحدة. أما الحقيقة الدامغة، والمتمثلة فى أن حكومة الساندينستا قد قامت بإصلاحات اجتماعية ناجحة، بل ورائعة حقا، خلال السنوات الأولى قبل أن تقوض الحرب الأمريكية هذه الإنجازات فإنها حقيقة لم يكدر لها ذكر؛ فمن بين المقالات الخمس والثمانين التى كتبت فى هذا الموضوع، لم يكن هناك أكثر من عبارتين فقط أشارتا إلى حقيقة وجود مثل هذه الإصلاحات. وبطبيعة الحال، لم يرد أى ذكر على الإطلاق للحقيقة التى لا تكاد أن تكون سرا كبيرا - والمتمثلة فى أن ذلك كان هو السبب الأساسى فى الهجمات الأمريكية، بل وماكان يمكن التفكير حقا فى هذه الحقيقة.

أما «المدافعون» المزعومون عن حكومة الساندينستا، فقد تعرضوا للاستنكار العنيف (دون ذكر أسمائهم، لضمان عدم إتاحة أى فرصة لهم للرد، وهو ما كان احتمالا ضئيلا للغاية على أية حال). غير أنه لم يسمح لأى من هؤلاء المجرمين بالتعبير عن وجهة نظره. ولايمكن بالكاد أن نتخيل أن تسمح الصحافة القومية بنشر النتائج التى توصلت إليها وكالة التنمية الخيرية «أوكسفام» عن أنه، من بين ٧٦ دولة نامية عملت بها الوكالة، كانت نيكاراغوا «حالة خاصة» من حيث التزام القيادة السياسية «بتحسين أحوال أفراد شعبها وتشجيع مشاركتهم النشطة فى عملية التنمية»، وأنه من بين الدول الأربع من دول أمريكا الوسطى التى مارست فيها «أوكسفام» نشاطها، «فإن نيكاراغوا كانت هى الدولة الوحيدة التى بذلت فيها جهود ملموسة لمعالجة التفاوت فى ملكية الأرض، والتوسع فى خدمات الصحة والتعليم والزراعة

المقدمة لعائلات فقراء الفلاحين». وذلك على الرغم من أن الحرب التى يشنها متمردو الكونترا قد وضعت نهاية لهذه التهديدات، وتسببت فى أن تحول «أوكسفام» جهودها من مشروعات التنمية إلى مشروعات إغاثة ضحايا الحرب. كما أنه من غير المتصور أن تسمح الصحافة القومية بمناقشة حقيقة أن الجهود الأمريكية المخصصة لاستئصال هذا «السرطان» تقع بشكل كامل داخل إطار مهمتها التاريخية؛ تماما كما يتعين على الأكاديميين المحترمين أن يدعوا عدم إدراكهم لمثل هذه الحقائق غير المقبولة. فمن الممكن أن تستمر هذه المناظرة فى بحث الوسائل الملائمة لمحاربة هذا الموقع المتقدم الخبيث «لامبراطورية الشر» ولكنها لايمكن أن تتخطى هذه الحدود المسموح بها فى الساحة القومية^(٢٠).

.. ومثلا كان الأمر فى حالة الهند الصينية نجد هنا فى المجال المسموح به للتعبير عن الرأى ذلك النجاح الملحوظ فى عملية «غسيل المخ فى ظل الحرية» ؛ كما يجب على أى إنسان نزيه أن يدرك بسهولة، فإننا نجد فى ذلك انعكاسا لعقلية شمولية فى ظل ظروف تكون فيها موارد عنف الدولة غير كافية لأن تتيح لها ضمان الطاعة الكاملة^(٢١).

ففى الأنظمة الدكتاتورية أو «الديمقراطيات» التى يحكمها العسكريون يكون الخط الرسمى واضحا بشكل سافر وجلى، إما عن طريق أن تعلنه «وزارة الحقيقة» (على حد تعبير أورويل) أو أن يتم إظهاره بأى وسيلة أخرى. ولابد من أن يطاع بشكل علنى، وعقاب الخروج عن هذه الطاعة يتراوح بين السجن والنفى فى ظل ظروف صعبة، كما هو الحال فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية التى تدور فى فلكه، وبين التعذيب البشع والاعتصاب والتشويه والقتل الجماعى، كما يحدث فى الدول التابعة للولايات المتحدة مثل السلفادور. أما فى «المجتمع الحر» فإن هذه الأساليب ليست متاحة ؛ فتستخدم وسائل أكثر تطورا ودقة لضمان التحكم فى الأفكار. فلا يكون الخط الرسمى معلنا، بل مفترضا بشكل مسبق. وأولئك الذين يرفضون هذا الخط لايسجنون ولايلقى بجثثهم فى الخنادق بعد تعذيبهم وتشويههم، ولكن تتم حماية الشعب من هرقتهم.

وداخل التيار الرئيسى لايكاد يكون من الممكن حتى فهم الكلمات التى يقولونها فى المناسبات النادرة التى يمكن أن يتردد فيها مثل هذا الحوار الغريب. ففى القرون الوسطى، عندما كانت معايير الأمانة والنزاهة الفكرية أرقى بكثير، .. كان يعد من الضرورى أن تؤخذ هذه الهرطقة مأخذ الجد لفهمها ومحاربتها بالحجج العقلانية. أما اليوم، فيكفى مجرد الإشارة إليها بأطراف الأصابع. فقد أعدت ترسانة كاملة من المفاهيم - مثل «التكافؤ الأخلاقى» و«الماركسية» و«الراдикаلية» - لتعريف هذه الهرطقة، وبالتالي استبعادها دون أى مناقشة أو تعليق.

بل لقد أصبحت هذه المذاهب الخطرة بمثابة «معتقدات تقليدية جديدة»^(٢٢)، ينبغى محاربتها (أو بشكل أكثر دقة، تحديدها واستبعادها، حيث لايجوز إخضاعها للاشتباك الفكرى الجاد)

من جانب الأقلية المحصنة التي تسيطر على التعبير العام بشكل يقترب من الشمولية - رغم أنهم لسوء الحظ لا يرونها كذلك. ولكن بالنسبة للقطاع الأعظم فإن هذه الهرطقة يجرى تجاهلها ببساطة؛ في حين تدور المناظرات حول القضايا الضيقة والهامشية بشكل عام، بين أولئك الذين يقبلون بمذاهب الإيمان دون تفكير أو إدراك.

والشيء نفسه ينطبق بدرجة كبيرة جدا، عندما نتحول للحديث عن موضوعنا الراهن، وهو الشرق الأوسط. فيمكننا أن نناقش ما إذا كان يجب السماح للفلسطينيين بالاشتراك في «عملية السلام»، ولكن ليس من المسموح لنا أن ندرك أن الولايات المتحدة وإسرائيل تقودان معسكر الرفض، وأنهما كانتا تقفان دائما ضد أي «عملية سلام» حقيقية؛ وغالبا ما كان ذلك يتم باستخدام قدر كبير من العنف. أما فيما يتعلق بالإرهاب، فقد أوضح شاول بكاش أستاذ التاريخ بجامعة جورج ماسون، الحدود المسموح بها للمناقشة عندما قال إننا يجب أن نحجم عن «التبسيط المخل»، الذي يتجنب أي محاولة «لبحث الجذور الاجتماعية والأيدولوجية للتطرف الشرق أوسطى والاسلامى الراهن»، والذي يشير «مشكلات معقدة، وإن كانت حقيقية»، إذ يجب علينا أن نسعى لفهم الأسباب التي تدفع الإرهابيين لانتهاج أساليبهم الشريرة^(٢٣). وهكذا تتحدد بوضوح حدود المناظرة حول موضوع الإرهاب! فمن ناحية نجد أولئك الذين يعتبرونه مجرد مؤامرة تدبرها «امبراطورية الشر» وأعوانها، ومن ناحية أخرى نجد من يفكرون بشكل أكثر توازنا وذكاء والذين يتجنبون «التبسيط المخل» ويسعون لفهم الجذور المحلية للإرهاب العربى والإسلامى. أما فكرة أن تكون هناك مصادر أخرى للإرهاب فى الشرق الأوسط - أى أن يكون للامبراطور وعملائه يد فى هذه المسألة - فهي فكرة مستبعدة بشكل مسبق؛ فكرة ليست موضع نقى ولكنها لا ترد على الخاطر أصلا، وهو ما يدل على النجاح الحقيقي للنظام المذهبي الذي يتخطى بدرجة كبيرة إنجازات الدول الشمولية فيما يتعلق بحماية الشعب من الأفكار غير الملائمة.

ونلاحظ فى كل ذلك أن إسهامات «المعتدين»، أو الحمايم الليبراليين، هي التي تضمن الأداء الجيد لنظام التوجيه المذهبي عن طريق التعيين الصارم لحدود الأفكار المسموح بها. وقد كتب هنرى دافيد ثورو فى «مذكراته»، وهو الذى كان قد كتب فى موضع آخر إنه لا يضيع وقته فى قراءة الصحف، كتب يقول:

ليس هناك ما يدعو لوجود قانون لكبح جماح الصحافة. فهي تكبح جماح نفسها بشكل كاف، بل وأكثر من كاف. فإننا نجد فعليا أن المجتمع قد توحد، ووافق على ما يجب قوله، ووافق على برنامج، ووافق على نبذ من يخالف ذلك؛ وليس هناك واحد فى الألف يجرؤ على القول بغير ذلك.

ويرى جون دولان أن هذه العبارة ليست دقيقة بما يكفى، حيث يقول: «ليس الأمر أن الناس يفتقرون إلى الشجاعة للتعبير عن أفكارهم خارج الإطار المسموح به؛ بل إنهم يفتقرون

بالأحرى إلى القدرة على التفكير فى مثل هذه الأفكار»^(٢٤). وهذا هو لب الموضوع، الدافع المحرك «لمهندسى الموافقة الديمقراطية».

وطالب وولتر رايش الذى يعمل بمركز وودرو ويلسون الدولى فى صحيفة «نيويورك تايمز»، فى إشارة إلى عملية اختطاف السفينة «أكيلي لاورو»، طالب بتطبيق أحكام العدالة الصارمة على الأشخاص الذين «ارتكبوا عمليات قتل إرهابية»، بما فى ذلك العناصر المنفذة والمخططة لهذه الأعمال على حد سواء: «فإن إصدار عقوبات مخففة على أساس أن الإرهابى يكون مقتنعا بأنه مضطهد ومظلوم ويدافع عن الحرية يكون بمثابة تقويض للأساس الذى تقوم عليه العدالة، بقبول منطق الإرهابيين الذى يفيد بأن مفاهيمهم للعدالة والحقوق ومعاناتهم هى الصحيحة.. فالفلسطينيون - وأى جماعة أخرى تستخدم الإرهاب لرد الظلم الواقع عليها - إنما يتعين عليهم أن يتخلوا عن الإرهاب، ويبحثوا عن وسائل أخرى، يكون من بينها حتما قبول حلول وسط، لتحقيق أهدافهم. وعلى الديمقراطيات الغربية أن ترفض الحجة القائلة بأن أى عذر - حتى ذلك العذر الذى ينطوى على خلفية من الحرمان يكون من شأنه أن يخفف، من مسئولية الإرهاب ضد الأبرياء». إنها كلمات نبيلة حقا، بل ويمكن أن تؤخذ مأخذ الجد إذا ما طبق المرء هذه التوصية باتخاذ إجراءات عقابية صارمة على نفسه أيضا، أى على الامبراطور وعملاته؛ أما إذا لم يحدث ذلك، فإن هذا النقد القاسى تكون له الصفات نفسها التى تميز العبارات النبيلة التى يرددها مجلس السلام العالمى والمنظمات الأخرى التى هى واجهة للشيوعية فيما يتعلق بالأعمال الوحشية التى ترتكبها المقاومة الأفغانية. ويوضح مارك هيلر نائب مدير مركز جان للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب أن «الإرهاب الذى ترعاه الدولة هو حرب وإن كانت منخفضة التكثيف، ولذلك يكون من حق ضحاياها، ومن بينهم الولايات المتحدة، أن يحاربوه بكل السبل المتاحة». ويستتبع ذلك عندئذ أن يصبح من حق الضحايا الآخرين «للحرب المنخفضة التكثيف» و«الإرهاب الذى ترعاه الدولة» أن «يحاربوه بكل السبل المتاحة لديهم»؛ مثل سكان السلفادور ونيكاراجوا وفلسطين ولبنان وعدد لا يحصى من ضحايا الامبراطور وعملاته فى كثير من أجزاء العالم^(٢٥).

غير أنه لن يكون بمقدور أى من رايش أو هيلر أو معظم قرائهما أن يفهموا هذه النتائج، كما لن يكون من الممكن التعبير عنها فى صحيفة «نيويورك تايمز». وفى الواقع، فإن من يستطيع استنباط النتائج المنطقية من أقوال رايش وهيلر وعرضها بشكل واضح قد يتعرض للمحاكمة بتهمة التحريض على ارتكاب أعمال العنف الإرهابى ضد الزعماء السياسيين للولايات المتحدة وحلفائها.

إن أكثر الأصوات تشككا فى الولايات المتحدة توافق على أن «التأييد الصريح الذى يقدمه العقيد القذافى للإرهاب إنما هو شر سافر» وأنه «ليس هناك ما يدعو لترك القتلة بدون عقاب إذا كنا نعرف محرضيهم. ولا يمكن أن يتمثل العامل الحاسم فى القول بأن الانتقام سوف يودى بأرواح بعض المدنيين الأبرياء، وإلا فإن الدول الإجرامية لن تخشى العقاب»^(٢٦). إن هذا

المبدأ يعطى الحق لأعداد كبيرة من الناس فى اغتيال الرئيس ريجان وقصف واشنطن، حتى وان كان «هذا الانتقام سوف يودى بأرواح بعض المدنيين الأبرياء». إن من المرجح ألا يفهم هذه الحقائق البسيطة سوى قلة قليلة من الأمريكيين المستنيرين! ويكاد يكون فى حكم المستحيل أن يتم التعبير عن هذه الحقائق داخل النظام المذهبى. وطالما ظل هذا الأمر صحيحا - فى القضايا التى ذكرناها والعديد غيرها - فإننا نضل أنفسنا إذا صدقنا أننا نشارك فى نظام سياسى ديمقراطى، اللهم إلا إذا كان ذلك بالمعنى الذى استخدمه أورويل عن «الحوار الثقافى».

وتستخدم المناقشة فى الأوساط الإعلامية حول ما إذا كان من اللائق السماح للقراصنة واللصوص بالتعبير عن مطالبهم وتصوراتهم، فعلى سبيل المثال، تعرضت شبكة تلفزيون «إن.بى.سى» لانتقادات عنيفة لإجرائها حديثا مع المتهم بالتخطيط لعملية اختطاف السفينة «أكيلى لاورو»، وبالتالي فإنها تكون قد خدمت مصالح الإرهابيين عن طريق السماح لهم بالتعبير الحر دون الرد عليهم، وهو ما يعد خروجاً مؤسفاً عن النظام المطلوب فى المجتمع الحر الذى يعمل بشكل منضبط.

فهل تسمح وسائل الإعلام لرونالد ريجان وجورج شولتز ومناحيم بيجين وشيمون بيريز وغيرهم من أبواق الأباطور وحاشيته بالحديث بدون رد، وهم يؤيدون «الحرب ذات التكثيف المنخفض» و«الانتقام» و«الضربات الوقائية»؟ هل تكون وسائل الإعلام بذلك قد سمحت لقادة الإرهاب، بالتعبير الحر، وتكون بذلك عميلة للإرهاب بالجملة؟ هذا السؤال لا يمكن أن يطرح، وإذا أثير فسوف يتم تجاهله مع الإعراب عن السخط أو الارتياح. ونركز فى الفصول التالية على توضيح أن ردود الفعل هذه إنما تعكس نجاح نظام التوجيه المذهبى، ولا تعكس فهما للعالم الحقيقى.

إن الرقابة الحرفية لاتكاد توجه فى الولايات المتحدة، ومع ذلك فإن صناعة التحكم فى الأفكار صناعة مزدهرة جدا، بل أنها صناعة لاغنى عنها حقا فى مجتمع يعتمد على مبدأ القرار للنخبة والإقرار أو السلبية للعامة.

هوامش الفصل الأول

١ - للاطلاع على القضايا التي نتعرض لها بالبحث هنا، انظر كتابي «نحو حرب باردة جديدة»، ولا سيما الفصلين الأول والثاني.

٢ - ورد في كتاب ريتشارد فوكس «راينهولد ينبر» (بانيشون، ١٩٨٥) ص ١٣٨ - بالانجليزية

٣ - جون دمليه في صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور»، ٢٢ أبريل ١٩٨٦.

٤ - صحيفة «نيويورك تايمز»، ٢ يونيو ١٩٨٥.

٥ - صحيفة «نيويورك تايمز»، ١٧ مارس ١٩٨٥.

٦ - انظر كتابي «نحو حرب باردة جديدة» ص ٢٦٧ و ٣٠٠ و ٤٦١ و كتابي «المثلث المشنوم»، ص ١٨٩، ٦٧.

٧ - رابين في «مذكرات رابين» (ليتل براون، ١٩٧٩، ص ٣٣٢). والتزاما بالموقف المعتدل الذي يتبناه رابين، فإنه يؤمن بأن «لاجنى قطاع غزة والضفة الغربية» ينبغي ترحيلهم إلى شرق الأردن: انظر كتابي «نحو حرب باردة جديدة»، ص ٢٣٤، حيث ترد تصريحات تعبر عن هذا الموقف. وانظر كتابي «المثلث المشنوم»، للاطلاع على المفهوم الصهيوني القديم حول «نقل» السكان الأصليين كحل للمشكلة، والتنوعات الحالية لهذا المفهوم (مثل الحاخام العنصرى كاهانا، أو الاشتراكي الديمقراطي الأمريكي مايكل فالزر، الذي يقترح «مساعدة» أولئك الذين «يحتلون مكانا هامشيا بالنسبة للأمة» - أي المواطنين العرب في إسرائيل - علي الرحيل). وهذه العبارة: «يحتلون مكانا هامشيا بالنسبة للأمة»، تزيج الستار عن التناقض الجوهرى بين المبدأ الديمقراطي النموذجى وبين التيار الرئيسى للصهيونية والصورة التي يتحقق بها في إسرائيل. انظر «نحو حرب باردة جديدة» و«المثلث المشنوم»، للاطلاع على مناقشة لهذا الموضوع، الذي لا يكاد يمكن مناقشته في الولايات المتحدة.

٨ - قدم فريدمان تغطية إخبارية جادة ومحترفة من لبنان خلال حرب ١٩٨٢، وأحيانا، كان يفعل ذلك من إسرائيل أيضا: انظر على سبيل المثال تغطية لقطاع غزة في ٥ أبريل ١٩٨٦.

٩ - فريدمان في مجلة «النيويورك تايمز»، ٧ أكتوبر ١٩٨٤؛ وفي صحيفة «نيويورك تايمز» ١٧ مارس ١٩٨٥، وفي افتتاحية صحيفة «نيويورك تايمز»، ٢١ مارس ١٩٨٥؛ وفي كثير من التعليقات والموضوعات الإخبارية الأخرى.

١٠ - للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الفصل الثانى من هذا الكتاب، الهامش ٥٨ والنص الوارد. وانظر كتابي «المثلث المشنوم»، للاطلاع على مناقشة أوسع لتعبيرات «عملية السلام» و«نزعة الرفض» بالمعنى الأوروبي، أى بمعناها فى دنيا الواقع، وللإطلاع على الجهود الناجحة التى بذلها نظام

التوجيه الفكرى للقضاء على الحقائق من التاريخ؛ وانظر أيضا مراجع الفصل الثانى، الهامش ٥٨، للاطلاع على تفصيلات أحدث.

١١ - للاطلاع على مناقشة أوسع، انظر عرضى لمذكرات كيسنجر، الذى أعيد نشره فى كتابى «نحو حرب باردة جديدة».

١٢ - أريك بيس فى صحيفة «نيويورك تايمز»، ٧ أكتوبر ١٩٨١.

١٣ - للاطلاع على مناقشة لذلك، انظر كتابى «صد موجة المد»، ومقالاتى فى «مجلة علم النفس التاريخى» بعدها الصادر بعنوان «اليمن الجديد فى أمريكا» (محرره: لورانس فريدمان - تحت الطبع)؛ وكتاب توماس و ووكر (المحرر) «ريجان ضد الساندينستا» (وست فيو - تحت الطبع)، والمقدمة التى كتبتهام لقال مورلى و تراس فى نفس الكتاب. أن الحاجة لإخفاء الوقائع الواضحة هى السبب الرئيسى لهذا السجل من الأكاذيب، الذى يعد هائلا حتى بمقاييس الدول التى تتبنى العنف - المراجع كلها بالإنجليزية.

١٤ - للاطلاع على هذه القضايا، بما فى ذلك أصول مفهوم «الرصيد الاستراتيجى»، ومفاوضات ما بعد ١٩٧٣ التى أدت إلى كامب دافيد، والأعمال المباشرة التى قامت بها الولايات المتحدة لتقويض «مشروع ريجان» فى سبتمبر ١٩٨٢، فضلا عن «مشروع شولتز» بالنسبة للبنان بعد ذلك بشهور قليلة، انظر كتابى «المثلث المشنوم». إن الحقيقة الواقعية، التى كانت واضحة بشكل عام فى ذلك الوقت، تختلف أشد الاختلاف عن الروايات الرسمية التى راحت تكررهما وسائل الإعلام ومعظم الباحثين، وإن كان قد تم الاعتراف بها بصورة جزئية فى بعض الأحيان بعد ذلك سنوات: أنظر على سبيل المثال الفصل الثانى، الهامش ٤٧ والنص الوارد.

١٥ - روينشتاين فى صحيفة «دافار»، ٥ أغسطس ١٩٨٣.

١٦ - الجنرال (المتقاعد) ماتيناهويليلد، «اليهود الأمريكيون: إسرائيليون أكثر من الإسرائيليين أنفسهم» فى مجلة «نيو أوت لوك»، مايو، يونيو ١٩٧٥. انظر أيضا الكولونيل (المتقاعد) ماثيريل، الذى يدين «العبادة الوثنية للدولة اليهودية المحاربة» من جانب الطائفة اليهودية الأمريكية، ويحذر هؤلاء اليهود من أنهم يرفضهم هذا قد «حولوا دولة إسرائيل إلى إله للحرب مثل الإله مارس الأسطورى»، إلى دولة تجمع فى «مركب معقد بين هيكل الدولة العنصرية فى جنوب أفريقيا والنسيج الاجتماعى العنيف المبثلى بالإرهاب فى أيرلندا الشمالية» وإلى «إسهام أصيل فى حويلات علم السياسة فى القرن الحادى والعشرين: كنوع فريد من الدولة اليهودية التى ستكون مصدرا للعار والحزى لكل يهودى، أينما كان، ليس فى الحاضر فحسب، وإنما فى المستقبل أيضا» («الصهيونية تواجه خطر السرطان» فى مجلة «نيو أوت لوك» أكتوبر، ديسمبر ١٩٨٣ وينابر ١٩٨٤).

١٧ - انظر كتابى «نحو حرب باردة جديدة» ص ٢٤٧ (الهامش). وحول هذا التشريع الجديد، أنظر أرييه رويشتاين فى صحيفة «جيروزايم بوست»، ١٤ نوفمبر ١٩٨٥ وللإطلاع على بعض التعليقات الإسرائيلية الحديثة، التى تقارن القوانين الإسرائيلية بسياسة التمييز العنصرى (الآبارثايد) فى جنوب أفريقيا، انظر أورى شوحيتى «ما من أحد يزرع الطماطم...» فى ملحق صحيفة «ها آرتس» فى ٢٧ سبتمبر ١٩٨٥ (ونشرت ترجمة له فى نشرة «أخبار من الداخل» بالقدس فى ٢٣ يونيو ١٩٨٦) حيث يناقش فى هذا المقال الأساليب المتبعة لممارسة التمييز ضد المواطنين العرب فى إسرائيل والعرب فى الأراضى المحتلة فيما يتعلق بحقوق الأرض وغير ذلك من الحقوق. ويشير العنوان إلى الأوامر العسكرية التى تلزم عرب الضفة الغربية بالحصول على تصريح لزراعة شجرة فاكهة أو خضروات، وهى أحد الأساليب المستخدمة لتمكين إسرائيل من الاستيلاء على الأراضى هناك بحجة عدم كفاية حقوق الملكية.

والنشاطات الإسرائيلية لن تكون بمنأى عن هجمات المقاومة». وفى السابع والعشرين من مارس، سقط صاروخ كاتيوشا فى ساحة مدرسة فى شمالى إسرائيل مما أسفر عن إصابة خمسة أشخاص، وكان سببا فى شن هجوم إسرائيلى على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالقرب من صيدا مما أسفر عن مصرع عشرة أشخاص وإصابة اثنين وعشرين آخرين، فى حين صرح قائد المنطقة الشمالية الإسرائيلية فى إذاعة الجيش الإسرائيلى بأن جيش الدفاع الإسرائيلى لم يتمكن من تحديد ما إذا كان الشيعة أم رجال المقاومة الفلسطينية هم الذين أطلقوا الصاروخ. وفى السابع من أبريل قصفت الطائرات الإسرائيلية مخيما صغيرا وقرية قريبة منه، مما أسفر عن قتل اثنين وإصابة عشرين آخرين، يزعم أن إرهابيين قد خرجوا من هذه المنطقة بهدف قتل المواطنين الإسرائيليين^(١٣).

ومن بين كل هذه الأحداث كان حادث إطلاق صاروخ على شمالى إسرائيل هو الوحيد الذى حظى بتغطية تلفزيونية كبيرة وهياج عام ضد «ويلات وشرور الإرهاب»؛ وإن كانت هذه الموجة قد خفتت بعض الشيء بسبب حالة الهيستيريا التى نظمت فى ذلك الوقت حول «غزو» نيكارجوا لهندوراس، عندما مارس جيش نيكارجوا حقه الشرعى فى طرد العصابات الإرهابية من أراضيه ومطاردتها، وهى العصابات التى أرسلها مديروها فى الولايات المتحدة لإظهار قوتهم قبيل اقتراح مجلس الشيوخ على تقديم معونة لمتردى الكونترا؛ ويذكر هنا أن القضية الجادة الوحيدة التى كان يدور حولها الجدل فى دولة الإرهاب كلنت تمثل فيما إذا كان الجيش العميل قادرا على تحقيق المهمة المكلف بها من قبل سادته^(١٤).

لم تكن إسرائيل بالطبع تمارس حقا شرعيا فى المطاردة الساخنة بقصفها للمدن ومخيمات اللاجئين، ولم تكن أعمال الإرهاب بالجملة والعدوان السافر الذى تمارسه فى لبنان لتقع أبدا ضمن هذا المفهوم. غير أن إسرائيل كدولة عميلة ترث عن الامبراطور حق الإرهاب والتعذيب والعدوان. أما نيكارجوا، وباعتبارها عدوا، فإنها تفتقر بوضوح للحق فى الدفاع عن أراضيهما ضد الإرهاب الدولى الأمريكى، على الرغم من أنه يمكن للمرء القول بأن الأعمال الأمريكية هناك قد وصلت إلى مستوى العدوان. وهو من جرائم الحرب التى شنت أناس بسببها فى نورمبرج وطوكيو. ونتيجة لذلك، يصبح من الطبيعى أن يجرى تجاهل الأعمال الإسرائيلية باعتبارها «انتقاما مشروعاً»، فى حين يشجب الكونغرس عبر المنظور الضيق «الماركسيين اللينينيين فى نيكارجوا» لإظهارهم المتجدد للتهديد الذى يشكلونه على السلام والاستقرار فى المنطقة.

كذلك فإن الغزو الإسرائيلى للبنان فى يونيو ١٩٨٢ يقدم دائما بشكل مخفف ليكون أكثر ملاءمة. ويكتب شيمون بيريز أن عملية «سلام الجليل» تمت من أجل ضمان عدم تعرض الجليل بعد ذلك للقصف بصواريخ كاتيوشا. ويوضح أريك بريندل أن «الهدف الرئيسى للغزو

الفصل الثاني

إرهاب الشرق الأوسط
والنظام الأيديولوجي الأمريكي

في السابع عشر من أكتوبر عام ١٩٨٥ اجتمع الرئيس ريجان في واشنطن مع رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز الذي أبدى أن إسرائيل تستعد للقيام «بخطوات جريئة» في الشرق الأوسط، وأنها ستعد «يد السلام» إلى الأردن. وعلق دافيد شيلبر في «النيويورك تايمز» قائلاً «أن زيارة بيريز جاءت في وقت وصلت فيه العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية إلى درجة غير عادية من الانسجام»، وذلك نقلاً عن مسئول في وزارة الخارجية الأمريكية وصف العلاقات الأمريكية مع إسرائيل بأنها، قوية ووطيدة - على نحو غير عادي». وفي الواقع، نجد أن وسائل الإعلام الأمريكية قد استقبلت بيريز استقبالا حاراً باعتباره رجل سلام، وأشادت به لالتزامه الصريح «بتحمل تبعات السلام بدلاً من تكلفة الحرب» على حد تعبيره. وقال الرئيس ريجان أنه قد بحث مع بيريز «بلاء الإرهاب الذي أودى بحياة العديد من الضحايا الإسرائيليين والأمريكيين والعرب، وجلب المآسى على العديد من الآخرين»؛ وأضاف قائلاً «لقد أتفقتنا على أن الإرهاب يجب ألا يعوق جهودنا المبذولة من أجل السلام في الشرق الأوسط»^(١).

إن الأمر ليتطلب موهبة أشبه بموهبة الروائي الإنجليزي القديم جوناثان سويفت لكي نقدر حق القدر هذا الحديث بين اثنين من أبرز قادة الإرهاب في العالم، يشتركان في الاقتناع بفهم واحد «للسلام» يستبعد بشكل كامل إحدى الجماعتين المظالمين بحقهما في تقرير المصير القومي على أرض فلسطين السابقة؛ وهي جماعة السكان الأصليين. إن وادي الأردن هو «جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل» هذا ما صرح به شيمون بيريز، رجل السلام، خلال جولة قام بها في المستوطنات الإسرائيلية هناك عام ١٩٨٥، وهو ما يتماشى مع موقفه الثابت القائل بأن «الماضي غير قابل للتغيير، وأن التوراة هي الوثيقة الفاصلة في تحديد مصير أوطاننا؛ وأن إقامة دولة فلسطينية سوف «يهدد مجرد وجود إسرائيل نفسه»^(٢). إن تصور الدولة اليهودية الذي يمتدح كثيراً في الولايات المتحدة بسبب اعتداله، لا يهدد وجود الشعب الفلسطيني فحسب، بل وبلغيه تماماً. غير أن هذه النتيجة لا تعد ذات أهمية كبيرة، أو على أسوأ تقدير تعد مجرد عيب صغير في عالم لا يخلو من العيوب والأخطاء.

إن موقف بيريز أو أي زعيم إسرائيلي آخر لا يتغير قيد أنملة عن موقف الرئيس الحالي حاييم هيرتزوج، عندما قال في عام ١٩٧٢ أن الفلسطينيين لا يمكن «أن يشاركوا بأي شكل

من الأشكال فى الأرض المقدسة التى كانت لشعبنا منذ آلاف السنين» - وإن كان «الحمام» يفضلون استبعاد المناطق ذات الكثافة العربية من الضفة الغربية من الدولة اليهودية ليتجنبوا ما يطلقون عليه تأديبا «المشكلة الديموجرافية أو السكانية». ويلاحظ شلومو جازيت رئيس المخابرات الإسرائيلية السابق، والذى كان من كبار مسئولى الإدارة العسكرية من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣، يلاحظ أن المبدأ الأساسى إنما يتمثل فى «أنه من الضرورى منع سكان الأراضى (المحتلة) من المشاركة فى تشكيل المستقبل السياسى للأراضى، وأنه يجب ألا يعدوا شركاء فى التعامل مع إسرائيل؛ ومن هنا كان «الخطر المطلق لأية منظمة سياسية، لأن الجميع يدركون بوضوح أنه إذا تم السماح بنشاط سياسى وإقامة منظمات سياسية، فإن زعماء هذه المنظمات يمكن أن يصبحوا قوة مشاركة فى الشئون السياسية». وتتطلب نفس هذه الاعتبارات «القضاء على جميع المبادرات والجهود التى يبذلها سكان الأراضى لتكون بمثابة الطريق المؤدى للمفاوضات، والقناة التى تصلهم بالقيادة العربية الفلسطينية خارج الأراضى». ويستخلص جازيت أن السياسة الإسرائيلية كانت «ناجحة للغاية» لأن هذه الأهداف التى مازالت قائمة حتى يومنا هذا قد تحققت. ومازال موقف إسرائيل، الذى يتمتع بالتأييد الأمريكى، هو موقف رئيس الوزراء السابق (ووزير الدفاع الحالى) اسحاق رابين عندما تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية إلى الأمم المتحدة فى يناير عام ١٩٧٦ باقتراح بتسوية سلمية على أساس قيام دولتين؛ وكان هذا الموقف : أن إسرائيل ستفرض أى مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، حتى ولو اعترفت بإسرائيل ونبذت الإرهاب، وأنها لن تدخل فى «مفاوضات سياسية مع الفلسطينيين» سواء كانوا أعضاء فى المنظمة أو غير أعضاء فيها^(٣). أن أيا من بيريز أو ريجان لم يكن مستعدا حتى للنظر فى المقترحات الواضحة التى تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية - والتى يعرف كلاهما أنها تحظى بتأييد ساحق بين الفلسطينيين وأن لها الشرعية نفسها التى كانت للمنظمة الصهيونية فى عام ١٩٤٧ - وهى المقترحات الخاصة بإجراء مفاوضات تؤدى إلى اعتراف متبادل ضمن تسوية على أساس قيام دولتين وفقا للإجماع الدولى العريض الذى ظلت الولايات المتحدة وإسرائيل تعترضان سبيله فى كل منعطف على مدى أعوام عديدة^(٤).

إن هذه الحقائق السياسية الحاسمة توفر الإطار الضرورى لأى بحث فى «شروط وبلاء الإرهاب» وهى عبارة عنصرية من العبارات المستخدمة فى الخطاب السياسى الأمريكى، والتى تشير إلى الأعمال الإرهابية التى يقوم بها العرب لا اليهود، تماما كما أن كلمة «سلام» تعنى التسوية التى تحترم حق تقرير المصير القومى لليهود وليس للفلسطينيين.

وقد وصل بيريز إلى واشنطن ليتباحث فى أمور السلام والإرهاب مع شريكه فى الجريمة، مباشرة بعد أن أرسل قاذفاته للهجوم على تونس، حيث لقى عشرون تونسيا وخمسة وخمسون

فلسطينيا مصرعهم وفقا لما ذكره الصحفى الإسرائيلى أمتون كابليوك من موقع الأحداث. فهدف الهجوم لم يكن يتمتع بحماية، بل كان مجرد «منتجع لقضاء العطلات به بضع عشرات من المنازل والأكواخ المخصصة لقضاء العطلات ومكاتب منظمات التحرير الفلسطينية، وكلها مختلطة ببعضها البعض بشكل يجعل من الصعب التفريق بينها، حتى من مسافة قريبة». وكانت الأسلحة المستخدمة أكثر تقدما من تلك التى استخدمت فى بيروت؛ «قنابل دقيقة متطورة»، فيما يبدو تطحن أهدافها وتحولها إلى تراب. «لقد تمزقت أجساد الأشخاص الذين كانوا موجودين فى المباني التى تعرضت للقصف، لتصبح أشلاء لايمكن التعرف عليها. لقد أطلعونى على مجموعة من صور القتلى وقالوا لى يمكن أن تحتفظ بها.. ولكنى تركت الصور فى المكتب؛ فما من صحيفة فى العالم يمكنها أن تنشر صورا مرعبة إلى هذا الحد. سمعت أن صبيا تونسيا كان يبيع الشطائر بالقرب من المقر قد تمزق إلى أشلاء. وتعرف والد الصبى على ابنه عن طريق أثر جرح قديم على كاهله. وقال لى المرافق، «لقد تم اخراج بعض الجرحى من تحت الأنقاض، وكان يبدو أنهم فى حالة طيبة. ولكن بعد نصف ساعة فقط سقطوا وهم يتلون من الألم ثم أسلموا الروح. ويبدو أن أجهزة أجسامهم الداخلية قد أصابها الدمار من جراء قوة الانفجار»^(٥).

وكانت تونس قد قبلت وجود الفلسطينيين بناء على توجيه من ريجان، بعد أن طردوا من بيروت إثر الغزو الذى دعمته الولايات المتحدة والذى أودى بحياة عشرين ألف شخص وأدى إلى تدمير أجزاء كبيرة من البلاد. وقال أحد القادة البارزين فى وزارة الدفاع الأمريكية، وهو جنرال على معرفة واسعة بالجيش الإسرائيلى والعديد من الجيوش الأخرى بالمنطقة، قال ليزيف شيف المراسل العسكرى الإسرائيلى «إنكم قد استخدمتم مطرقة لقتل ذبابة». وأضاف الجنرال يقول «لقد ضربتم العديد من المدنيين بدون حاجة إلى ذلك. ولقد أذهلتنا طريقة تعاملكم مع المدنيين اللبنانيين» - وهو شعور كان يخالج كثيرا من الجنود الإسرائيليين وكبار الضباط الذين روعتهم همجية الهجوم والمعاملة الوحشية للمدنيين والمسجونين^(٦) - وذلك رغم أن التأييد فى إسرائيل للعدوان ولفريق بيجين - شارون كان يتزايد بشكل متوازٍ مع الأعمال الوحشية بحيث وصل هذا التأييد إلى ذروته بعد القصف المروع لبيروت فى شهر أغسطس^(٧). أما شيمون بيريز، رجل السلام والشخصية التى تتمتع بالاحترام فى الدولية الاشتراكية، فقد التزم الصمت، حتى بدأت التبعات التى تنكبدها إسرائيل تتصاعد مع مذبحة صابرا وشاتيلا بعد الحرب، ومع سقوط العديد من القتلى على يد المقاومة اللبنانية، وهو ماقوض خطة إسرائيل لإقامة «نظام جديد» فى لبنان تسيطر من خلاله إسرائيل على أجزاء كبيرة من الجنوب، بينما يحكم حلفاء إسرائيل من حزب الكتائب ونخبة مختارة من المسلمين الأجزاء الباقية من البلاد.

ويعلق كابلوك بأنه ليس ثمة شك فى أن عرفات كان المستهدف بعملية الهجوم على تونس. فقد كان فى مكتب منظمة التحرير الفلسطينية الذى اصطحبوا كابلوك لمشاهدته صورة لعرفات تقف وسط الأنقاض كتب تحتها شعار يقول، «أرادوا قتلى بدلا من التفاوض معى».

وقيل لكابلوك إن «منظمة التحرير الفلسطينية ترغب فى التفاوض، ولكن إسرائيل ترفض أية مناقشة» - وهو اقرار بسيط للحقيقة نجحت الأوساط الإعلامية الأمريكية فى إخفائه، أو فى استبعاده باعتباره لاعلاقة له بالموضوع، فى ضوء الفرضيات العنصرية التى توجه هذه الأوساط.

وكذلك ليس ثمة شك حقيقى فى تواطؤ الولايات المتحدة فى الهجوم على تونس. فالولايات المتحدة لم تقم حتى بتحذير الضحايا - رغم أنهم من حلفائها المقربين - من أن القتلة كانوا فى الطريق إليهم. إن من يصدق الزعم الأمريكى بأن الأسطول السادس ونظام المراقبة الأمريكى الشامل فى المنطقة كانا غير قادرين على رصد الطائرات الإسرائيلية التى تزودت بالوقود أثناء عبورها فوق البحر المتوسط، إنما يكون الأخرى به أن يطالب الكونغرس بالتحقيق فى ذلك العجز الكامل للقوة العسكرية الأمريكية، الأمر الذى يجعلنا وحلفاءنا عرضة بالتأكيد لهجمات العدو. وقد ذكرت صحيفة «لوس انجلوس تايمز»، نقلا عن وكالات الأنباء، أن «الأنباء الصحفية تنقل الآن عن مصادر حكومية قولها أن الأسطول السادس الأمريكى كان يعلم بلاشك بالغارة الوشيكة، غير أنه قرر عدم إبلاغ المسؤولين التونسيين». ويعلق جودفرى جانسن مراسل مجلة «الايكونوميست» اللندنية فى الشرق الأوسط بأن «هذا التصريح الذى يحمل دلالة كبيرة لم ينشر فى أى من «النيويورك تايمز» أو «الواشنطن بوست» وهما أكبر صحيفتين تصدران فى الساحل الشرقى للولايات المتحدة، ولا فى غيرها من الصحف الأمريكية، كما لم يذع فى النشرات الخارجية «لوكالات مثل الأسوشيتد برس واليونيتد برس انترناشيونال». وأضاف مراسل «الايكونوميست» أن «التواطؤ الأمريكى السلبى أمر مؤكد بشكل مطلق»^(٨).

وكان من بين ضحايا قصف تونس محمد المغربى الذى ولد فى القدس فى عام ١٩٦٠، واعتقل اثنى عشرة مرة حتى بلوغه سن السادسة عشرة، وكان أحد الذين قدموا المعلومات للتحقيق الذى أجرته صحيفة «الصنداي تايمز» اللندنية حول عمليات التعذيب فى إسرائيل (فى ١٩ يونيو ١٩٧٧)، والذى «تمكن من الهرب إلى الأردن بعد سنوات من الحياة الهامشية بشكل متزايد فى ظل أوضاع الاحتلال العسكرى التى تزداد سوءا». وذلك وفقا لما جاء فى مذكرة أعدها أصدقاؤه اليهود الإسرائيليون، ومنعت الرقابة العسكرية الإسرائيلية نشرها فى الصحف العربية التى تصدر فى القدس الشرقية^(٩). إن هذه الحقائق تعد بالتأكيد غير ذات

معنى فى الولايات المتحدة، ربما فقط لأن الدراسة التى أعدتها صحيفة «صنداي تايمز» قد استبعدت إلى حد كبير من الصحافة الأمريكية، على الرغم من ورود إشارة عنها فى مجلة «نيويورك بليك» الليبرالية مرفقة بدفاع صريح عن تعذيب العرب، وهو أمر لم يثر أى رد فعل لدى الرأى العام^(١٠).

وقد رحبت الولايات المتحدة رسميا بالقصف الإسرائيلى لتونس باعتباره «ردا مشروعا» على «الهجمات الإرهابية». وذكرت الصحف أن وزير الخارجية الأمريكى شولتز قد أكد ذلك خلال اتصال هاتفى أطلع فيه اسحاق شامير وزير الخارجية الإسرائيلى على أن الرئيس وغيره «يتعاطفون إلى حد كبير مع العمل الإسرائيلى»^(١١). غير أن الولايات المتحدة تراجعت عن هذا التأييد الصريح بعد رد الفعل الدولى العدائى تجاه هذه الغارة، ولكنها أحجمت عن الاشتراك فى إدانة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لهذا «العمل العدوانى المسلح» الذى «يعد انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى ومعايير السلوك الدولى» - وقد اتخذت هذا الموقف منفردة كالمعتاد. وينعكس المناخ الثقافى والفكرى فى الولايات المتحدة فى أن هذا الإحجام قد أدين بعنف باعتباره مثالا آخر على تبنى موقف «موال لمنظمة التحرير الفلسطينية» و«معاد لإسرائيل» وباعتباره أيضا رفضا للتصديق بعنف لإرهابيين تم انتقاؤهم بعناية.

ويمكن أن يجادل المرء بأن القصف الإسرائيلى لا يندرج تحت اسم الإرهاب الدولى، لأنه مثال على نوع من المجرأى العدوانية الأكثر خطورة بكثير، وهو الموقف الذى تبناه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. أو قد يرى البعض أنه ليس من العدل أن نطبق على إسرائيل تعريف «الإرهاب الدولى» الذى ابتدعه آخرون. ولرد على هذا الانتقاد الأخير يمكننا أن نبحت فى مذهبها نفسه كما صاغه السفير بنجامين يتتانياهو فى مؤتمر دولى حول الإرهاب. فقد أوضح أن العامل المميز للإرهاب هو «القتل والتشويه المتعمد والمنظم (للمدنيين) والذى يستهدف إشاعة الرعب»^(١٢). ومن الواضح أن هذا المفهوم ينطبق على تونس وعلى الفظائع الأخرى التى ارتكبتها إسرائيل على مدى أعوام؛ على الرغم من أنه لا ينطبق على معظم أعمال الإرهاب الدولى، ومن بينها معظم الهجمات الإرهابية العنيفة الموجهة ضد إسرائيل (مثل معالوت ومذبحة ميرونيخ وهجوم الطريق الساحلى الذى وقع عام ١٩٧٨ واستغل كذريعة لغزو لبنان)، أو حتى عمليات اختطاف الطائرات واحتجاز الرهائن التى كانت بشكل عام هى الموضوع الرئيسى الذى يجرى بحثه فى المؤتمر الذى حضره هذا السفير الإسرائيلى.

وقد زعم أن الهجوم على مقر منظمة التحرير الفلسطينية التى يرأسها ياسر عرفات كان ردا انتقاميا على عملية قتل راح ضحيتها ثلاثة إسرائيليين فى لارناكا بقبرص قام بها عدد من المهاجمين تم القاء القبض عليهم لمحاكمتهم. ويشك «الخبراء الدبلوماسيون الغربيون فى

شئون منظمة التحرير الفلسطينية» فى أن عرفات كان على علم بهذه المهمة، كما أن «الإسرائيليين كذلك قد تخلوا عن زعمهم الأسمى بأن عرفات متورط فى هذه العملية»^(١٣). غير أن المدافعين عن الإرهاب الإسرائيلى هنا، الذين يؤكدون أن «الغارة الإسرائيلية على تونس كانت تستهدف بالتحديد الأشخاص المسئولين عن الأنشطة الإرهابية» لم يتأثروا بذلك، بل يقولون إنه مهما كانت الحقائق «فإن القدر الأكبر من المسئولية الأخلاقية فى تلك القذائف إنما يقع على عاتق ياسر عرفات»، لأنه «كان ولا يزال الأب المؤسس للعنف الفلسطينى المعاصر». وقد ذكر المدعى العام أدوين ميس فى خطاب أدلى به أمام «اللجنة الأمريكية - الإسرائيلية للشئون العامة»، وهى إحدى جماعات الضغط الإسرائيلية، أن الولايات المتحدة سوف تعتبر عرفات «مسئولا عن أعمال الإرهاب الدولى»، بشكل عام، بغض النظر عن الوقائع فيما يبدو^(١٤)، وبالتالى، فإن أى عمل يوجه، «ضد منظمة التحرير الفلسطينية» - وهى فئة واسعة كما تشير السجلات التاريخية - يعد أمرا مشروعاً.

إن الهجوم على تونس كان عملاً متسقاً مع الممارسات الإسرائيلية منذ الأيام الأولى لقيام دولة إسرائيل: فعمليات الانتقام توجه ضد أولئك الضعفاء والمكشوفين، وليس ضد مرتكبي الأعمال الوحشية؛ والانتقاد الثابت الذى يوجه ضد منظمة التحرير الفلسطينية هو أنها «بدلاً من أن توجه هجومها ضد الأعداء أصحاب العقلية الأمنية، مثل إسرائيل، فإنها تهاجم أهدافاً إسرائيلية أكثر سهولة فى إيطاليا والنمسا وغيرها»^(١٥) - وهو مظهر آخر من مظاهر طبيعتهم (الفلسطينية) التى تتميز بالغدر والجبن. أما الممارسات الإسرائيلية المشابهة التى بدأت منذ وقت طويل وعلى نطاق أوسع بكثير، فهى لاتكاد تذكر وسط الإشادة العامة بالبطولة الإسرائيلية، والكفاءة العسكرية و«طهارة السلاح». كما أن مفهوم «الانتقام» يشير عدداً ليس قليلاً من الأسئلة، وهو ما سنبحثه الآن.

بحلول نهاية عام ١٩٨٥، راجعت الصحف سجل عام «حفل بأعمال الإرهاب الدولى الدامية» ومن بينها اغتالات لارناكا التى وقعت فى ٢٥ سبتمبر، وعملية اختطاف السفينة أكيلي لاورو وقتل سائح أمريكى فى السابع من أكتوبر. أما الهجوم الإسرائيلى الذى وقع فى أول أكتوبر، فلم تتضمنه القائمة. وأشارت صحيفة «نيويورك تايمز» فى استعراض مطول عن الإرهاب نشر بمناسبة نهاية العام، أشارت بشكل مقتضب إلى الهجوم الإسرائيلى على تونس، ولكن باعتباره مثلاً على الأعمال الانتقامية وليس الإرهاب، ووصفته بأنه «عمل يائس لم يكن له تأثير كبير على العنف الفلسطينى، بل أثار احتجاجات عنيفة فى المجتمع الدولى» وقال آلان ديرشو فيتش أستاذ القانون بجامعة هارفارد، متهماً إيطاليا بالتواطؤ فى الإرهاب الدولى لإطلاقها سراح الرجل «الذى زعم أنه دبر عملية الاختطاف»، وقال إن الولايات المتحدة «كانت بالتأكيد ستقوم بتسليم أى إرهابى إسرائيلى يمارس أعمال عنف ضد مواطنى أى دولة أخرى» - أى أرييل شارون واسحاق شامير ومناحم بيجن على سبيل المثال. وقد نشر قوله هذا

فى اليوم نفسه الذى احتفلت فيه واشنطن ببيريز، بعد قصف تونس مباشرة، وأشادت بالتزامه بالسلام وقد اعتبر ذلك أمرا طبيعيا جدا فى المناخ الثقافى السائد^(١٦).

إن التصريحات التى يدلى بها ريجان عن الإرهاب تذكر وتبحث بجدية ظاهرة وسط التيار الرئيسى السائد، غير أن النقاد يعلقون فى بعض الأحيان على نفاق أولئك الذين يثورون ضد الإرهاب الدولى فى نفس الوقت الذى يرسلون فيه جيوشهم العميلة للقيام بعمليات قتل وتشويه وتعذيب وتدمير فى نيكاراغوا، وأيضا - وهو مالم يعد يذكر بنفس القدر حيث أصبحت هذه الأعمال تعد نجاحا - لقتل عشرات الآلاف فى السلفادور فى إطار جهود ثابتة ناجحة تهدف إلى تجنب ذلك التهديد المروع المتمثل فى إقامة ديمقراطية حقيقية هناك، على الرغم من أن ريجان الذى ظهر مؤخرا على مسرح الأحداث فى واشنطن لا يمكن أن يدعى أنه من بين «مؤسسى الإرهاب المعاصر الذى يمارس فى أمريكا الوسطى». وبعد فترة وجيزة من تصريحات ريجان وبيريز حول السلام والإرهاب، عاد فريق يضم نحو ١٢٠ من الأطباء والممرضين والمتخصصين فى الشئون الصحية بعد تحقيق أجراه فى نيكاراغوا بتكليف من كل من اتحاد الصحة العامة الأمريكى ومنظمة الصحة العالمية، وذكر ما يحدث من تدمير للعيادات والمستشفيات، وقتل خبراء الصحة، ونهب الصيدليات الريفية مما أدى إلى نقص حاد فى الأدوية، والنجاس فى وقف برنامج للتطعيم ضد شلل الأطفال - وهو مجرد جزء ضئيل من حملة العنف التى دبرت فى مراكز الإرهاب الدولى فى واشنطن وميامى^(١٧). وبارى مراسلو «النيويورك تايمز» فى نيكاراغوا نظراءهم من مراسلى «البرافدا» فى أفغانستان، فى حماسهم للكشف عن الأعمال الوحشية التى يقوم بها متمردو الكونترا أو التحقق من الدليل الدامغ عليها؛ وبالطبع تجاهلت الصحيفة ذات الشهرة هذا النبأ كما تجاهلت غيره.

إن الغارة التى وقعت بالقرب من تونس إنما تمثل قدرا من النفاق ليس من السهل ضبطه فى كل الأحوال. فلنفترض مثلا أن نيكاراغوا قامت بقصف واشنطن مستهدفة ريجان وشولتز وغيرهما من الإرهابيين الدوليين وقتلت نحو مائة ألف شخص «عن طريق الخطأ»، فإن هذا العمل سيكون مبررا باعتباره انتقاما وفقا للمعايير الأمريكية، وإذا ماكانت نسبة ٢٥ إلى واحد مقبولة فعلا كما حدث فى التناسب بين تونس ولارناكا؛ وإن كان بمقدورنا أن نضيف تحريرا للدقة أنه فى هذه الحالة على الأقل سيكون مرتكبو جرائم الإرهاب هم المستهدفون، ولن يكون هناك مجال للشك فى من الذى بدأ الإرهاب؛ بل وربما يكون من الملائم أكثر أن نضاعف عدد القتلى بنسبة معينة حتى يكون متناسبا مع حجم السكان فى الحالتين : وقد صرح الرئيس ريجان قائلا: «إن الإرهابيين ومن يدعمونهم لا بد أن يقفوا موقف الحساب، وسيحدث ذلك»^(١٨)؛ وبهذا التصريح يكون ريجان قد وضع الأساس الأخلاقى لأى عمل انتقامى مماثل، فى حين يوافقه تماما نقاده الأكثر عنفا فى التيار الرئيسى للصحافة كما رأينا.

وحقا، فإن بيريز قد أثبت نفسه بالفعل كرجل سلام فى لبنان^(١٩). فبعد أن أصبح رئيسا للوزراء، تكشفت برامج «الإرهاب المضاد» الإسرائيلية الموجهة ضد المدنيين فى الجنوب اللبنانى المحتل، حتى وصلت إلى ذروة الوحشية بعمليات القبضة الحديدية فى أوائل عام ١٩٨٥، والتي علق عليها كورتيس ويلكى بأنها تحمل «العلامات المميزة لفرق القتل فى أمريكا اللاتينية»، وهو ما أكدته تقارير صحفيين آخرين كانوا موجودين فى مسرح الأحداث. ففى قرية الزرارية على سبيل المثال، قام جيش الدفاع الاسرائيلى الذى يرفع شعار «طهارة السلاح»، بعملية شمال خط جبهة القتال القائم فى ذلك الوقت. وبعد بضع ساعات من القصف المكثف لقرية الزرارية وثلاث قرى قريبة منها، قام الجيش الاسرائيلى بإجلاء السكان الذكور جميعا وقتل ما بين ٣٥ و ٤٠ من أهالى القرية، بعضهم كانوا فى سيارات سحقتها الدبابات الإسرائيلية، والبعض الآخر ضرب حتى الموت أو قتل ببساطة؛ وأطلقت إحدى الدبابات قذيفة على رجال الصليب الأحمر الذين كانوا قد تلقوا تحذيرات بالبقاء بعيدا عن المكان، ذلك فى حين نجحت القوات الإسرائيلية بمعجزة دون أن تتكبد أى خسائر مما وصف رسميا بأنه معركة بالأسلحة النارية مع فدائيين على درجة عالية من التسليح. وكان اثنا عشر جنديا إسرائيليا قد لقوا مصرعهم فى اليوم السابق أثر عملية انتحارية وقعت بالقرب من الحدود، غير أن إسرائيل نفت أن يكون الهجوم على الزرارية ردا انتقاميا. إن هذا النفى الإسرائيلي يعرضه المؤيدون هنا بدافع الإحساس بالواجب باعتباره حقيقة واقعة، كما يوضحون أن «معلومات المخابرات أثبتت أن البلدة قد أصبحت قاعدة للإرهابيين.. فقد قتل ما لا يقل عن ٣٤ من الفدائيين الشيعة خلال معركة الأسلحة النارية واحتجز مايربو على مائة رجل للتحقيق معهم - من قرية واحدة صغيرة» (أريك بريندل) - وهو ما يوضح حجم شبكة الإرهاب الشيعة وذكر المراقبون الموجودون فى موضع الأحداث أن الجنود الإسرائيليين، دون وعى منهم بالاتجاه العام للدولة، كتبوا باللغة العربية على حوائط البلدة شعار «انتقام القوات المسلحة الإسرائيلية»^(٢٠).

وفى مناطق أخرى أطلق الجنود الإسرائيليون النيران على المستشفيات والمدارس، واحتجزوا «المشتبه فيهم»، ومن بينهم مرضى على أسرة المستشفيات وغرف العمليات، «للتحقيق معهم» أو لنقلهم إلى معسكرات الاعتقال الإسرائيلية فضلا، عن العديد من الأعمال الوحشية الأخرى التى وصفها دبلوماسى غربى يتردد كثيرا على المنطقة، بأنها تصل إلى درجات جديدة من «الأعمال الوحشية المحسوبة وعمليات القتل الاعتيادية»^(٢١).

وقد قال الجنرال شلومو إيليا رئيس وحدة الاتصال التابعة للجيش الإسرائيلي فى لبنان إن «السلاح المجدى الوحيد لمكافحة الإرهاب هو الإرهاب، وأن إسرائيل لديها خيارات تتخطى ما استخدمته بالفعل من أجل الحديث باللغة التى يفهمها الإرهابيون»! وهذا المفهوم ليس جديدا. فبنفس الشكل، كانت عمليات الجستابو التى وقعت فى أوروبا المحتلة «تبرر كذلك

باعتبارها مكافحة للإرهاب»؛ وقد عثر على أحد ضحايا السفاح النازى كلاوس بارى وقد ثبتت على صدره بطاقة كتب عليها «الإرهاب ضد الإرهاب» - وهو بالمصادفة الاسم الذى أطلقته جماعة إرهابية إسرائيلية على نفسها، وهو كذلك العنوان الذى اختارته مجلة «دير شبيجل» لموضوعها الرئيسى عن العملية الإرهابية التى قامت بها الولايات المتحدة ضد ليبيا فى إبريل ١٩٨٦. وقد استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو للاعتراض على قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يدعو لإدانة «الممارسات الإسرائيلية والإجراءات الموجهة ضد السكان المدنيين فى الجنوب اللبنانى» بحجة أن القرار «يطبق معايير مزدوجة»، وقالت المندوبة الأمريكية جين كير كباتريك موضحة «أننا لانتعتقد أن قرارا غير متوازن يمكن أن ينهى مأساة لبنان» (٢٢).

وقد استمرت عمليات الإرهاب الإسرائيلية، فى حين أجبرت القوات الإسرائيلية على الانسحاب بسبب المقاومة.

ونكتفى بذكر حالة واحدة فقط؛ فقد أنهت القوات الإسرائيلية بمعاونة جيش جنوب لبنان المرتزق «عام الإرهاب الدولى الدامى» فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٨٥، بأن «شنوا هجوما على قرية (كونين) المسلمة الشيعية فى الجنوب اللبنانى، وأجبروا جميع سكانها البالغ عددهم نحو ألفى شخص على مغادرتها»، ونسفوا المنازل واشعلوا فيها النيران، وألقوا القبض على ٣٢ من الشباب؛ وأفادت الأنباء أن الرجال والأطفال والنساء من سكان القرية كانوا يتدفقون على بلدة تقع خارج حدود «المنطقة الأمنية» الإسرائيلية، وتقع بها نقطة تابعة لقوات الأمم المتحدة (٢٣).

وقد ورد من بيروت هذا النبأ الذى استند إلى روايات شهود نقلت عنهم الشرطة اللبنانية، وإلى صحفى يعمل بصحيفة «النهار» المحافظة التى تصدر فى بيروت، وإلى حركة أمل الشيعية. أما من القدس، فقد أورد جويل جرينبرج رواية مختلفة لاستند إلى أية مصادر محددة، بل يقرها ببساطة على أنها الحقيقة، ويقول فيها: «إن القرويين الذين يخشون من قيام جيش جنوب لبنان بعمل انتقامى قد فروا من قرية كونين الشيعية، بعد أن لقي اثنان من جنود جيش جنوب لبنان مصرعهما فى القرية» (٢٤).

إن هذه المقارنة التى تعد نموذجية تماما توضح الأمور. فالدعاية الإسرائيلية تستفيد كثيرا من أن أجهزة الإعلام تعتمد بشكل طاع على المراسلين الموجودين فى إسرائيل، وهذا يوفر ميزتين هامتين : أولا، أن الأنباء تقدم إلى المستمع الأمريكى عبر عيون إسرائيلية رسمية؛ وثانيا، وفى الحالات النادرة التى يقوم فيها مراسلون أمريكيون بتحريرات مستقلة بدلا من الاعتماد على مضيفهم الكرماء، فإن نظام الدعاية الإسرائيلى وعملاءه الأمريكيين العديدين يمكنهم الشكوى بمرارة من أن الجرائم العربية يتم تجاهلها فى حين توضع إسرائيل موضع

الفحص والتحصيص بسبب أى قصور بسيط، فى ضوء كثافة الأنباء المتواترة.

إن عدم القدرة على إدارة الأنباء بالطريقة العادية يثير أحيانا بعض المشكلات: منها على سبيل المثال ما حدث خلال حرب لبنان عام ١٩٨٢، عندما لم يكن لدى إسرائيل وسيلة للسيطرة على الأنباء التى ينقلها الصحفيون الموجودون فى لبنان عن شهود العيان. فقد أثار ذلك صيحة احتجاج عالية ضد المتاجرة المزعومة بالأعمال الوحشية وتلفيقها فى إطار «حرب نفسية شنت على نطاق واسع» ضد دولة إسرائيل الصغيرة الجديرة بالشفقة، - وهو مظهر آخر من مظاهر معاداة السامية المتأصلة فى الرأى العام العالمى، فتصبح إسرائيل هى الضحية وليست المعتدية. ويبدو بوضوح أن هذه الاتهامات ملفقة، وأنها فى أغلب الأحيان مشيرة للضحك، وأن وسائل الإعلام كما هو متوقع تلتوى إلى الوراء لترى الأمور من وجهة النظر الإسرائيلية، وهو أمر ليس بالسهل على صحفيين يحاولون الإبقاء على حياتهم وسط القصف الإرهابى الإسرائيلى. وفى الواقع، فإن الشهادة التى ترد عن مصادر إسرائيلية تكون غالبا أكثر حدة مما يتردد فى الصحافة الأمريكية؛ فإن ما يظهر فى الصحف الأمريكية من أنباء مخفف بشكل كبير عما رآه الصحفيون بالفعل^(٢٥). غير أن هذه الاتهامات تؤخذ مأخذ الجد تماما على الرغم من منافاتها الواضحة للعقل، فى حين أن الانتقادات الدقيقة لأجهزة الإعلام لخضوعها للمنظور الأمريكى - الإسرائيلى وقمعها للحقائق غير المقبولة، فإنه يتم تجاهلها بشكل كامل كالمعتاد. وكذلك فإن دراسة عن «التحليلات المنشورة عن التغطية الإعلامية لحرب عام ١٩٨٢ فى لبنان» تتضمن العديد من الاتهامات للصحافة حول تبنيها المزعوم لموقف معاد لإسرائيل، بينما لا تتضمن سوى عدد قليل من الردود المدافعة عن وسائل الإعلام ضد هذه الاتهامات؛ إلا أنها لا تتضمن إشارة واحدة عن وجود تحليل نقدى دقيق وشامل للظاهرة المعاكسة^(٢٦). وداخل الحدود الضيقة للمناخ الثقافى الأمريكى ذى الطابع الأيديولوجى الشديد، لا يتردد إلا الانتقاد الأول. وبالمناسبة، فإن هذه نظرية تقليدية ظهرت بوضوح فيما يتعلق بحروب الهند الصينية وحرب أمريكا الوسطى الراهنة وغيرها، حيث تعمل كوسيلة أخرى من وسائل التحكم فى الأفكار.

أما عمليات القبض الحديدية التى يسعد قادة إسرائيل أن يصفوها «بالإرهاب» (انظر تعليقات الجنرال إيليا التى ذكرناها من قبل)، فإن لها هدفين رئيسيين. الأول ورد فى ملاحظات جون كينغر (من لبنان) عن «تحويل السكان ضد الفدائيين عن طريق جعل تكلفة تأييدهم عالية جدا»؛ وهو ما يعنى باختصار احتجاز السكان كرهينة للهجمات الإرهابية إلى أن يقبلوا الإجراءات التى تعتمزم إسرائيل فرضها بالقوة.

أما الهدف الثانى فهو مفاجمة الصراعات الداخلية فى لبنان، وتنفيذ تبادل عام للسكان بعد الصراع بين الطوائف الذى فرضه المحتل بطريقة كلاسيكية منذ عام ١٩٨٢. فقد لاحظ

جيم موير المراسل الصحفى المقيم ببلنات «أن هناك أدلة كثيرة على أن الإسرائيلىين هم الذين أشعلوا نيران الصراع المسيحى - الدرزى فى منطقة الشوف وواله بالتشجيع». وفى الجنوب، قال مسئول كبير من مسئولى المعونة الدولية إن : «إدارة الألعايب القذرة لديمهم قد فعلت كل مافى وسعها لإثارة المشكلات، غير أنها لم تغلح». ويضيف قائلا «إن سلوكهم كان دنينا»؛ وهى وجهة نظر «تتيناها جماعات الغوث الدولية كلها». كذلك فقد «ذكر شهود العيان المحليون أن الجنود الإسرائيلىين كانوا كثيرا ما يطلقون النار على مخيمات الفلسطينيين من مناطق قريبة من تلك التى يسيطر عليها المسيحيون فى محاولة لتأليب الفلسطينيين على المسيحيين». وذكر سكان القرى المسيحية أن الدوريات الإسرائيلىة كانت تحجر المسيحيين والمسلمين تحت تهديد السلاح على ضرب بعضهم البعض، ضمن أساليب أخرى «للإذلال الغربى» ونجحت هذه الأساليب فى نهاية الأمر. فقد هاجم المسيحيون المتحالفون مع اسرائيل، المسلمين بالقرب من صيدا بشكل يضمن إثارة رد فعل قوات أكثر قوة، بما يبدأ دائرة دموية من العنف أدت فى النهاية إلى فرار عشرات الآلاف من المسيحيين ذهب معظمهم إلى المناطق التى يسيطر عليها الإسرائيلىون فى الجنوب، فى حين دفعت عشرات الآلاف من الشيعة نحو الشمال نتيجة لعمليات القبضة الحديدية. (٢٧)

وكانت الحجة التى تتردد فى الولايات المتحدة هى أن إسرائيل كانت دائما ماتعززم الانسحاب، غير أن انغماس الإرهابيين الشيعة فى ما عرف عن العرب من حب للعنف من أجل العنف هو ببساطة ماكان يؤجل هذا الانسحاب المزمع. غير أنه كما يقول جيم موير عن حق، فإن «الحقيقة التاريخية التى تعلو فوق أى جدال جاد إنما تتمثل فى أن الإسرائيلىين ماكانوا لينسحبوا الآن لولا ماتعرضوا له من هجمات وماتكبدها فيها من خسائر»، وأن نطاق الانسحاب سوف يتحدد بمدى كثافة المقاومة (٢٨).

وقد أوضحت القيادة العليا الإسرائيلىة أن ضحايا عمليات القبضة الحديدية كانوا «إرهابيين قرويين»؛ وبالتالى كان مفهوما أن يقوم رجال ميليشيا جيش جنوب لبنان بقتل ثلاثة عشر من القرويين فى الحادثة التى وردت عنها هذه الملاحظة. ويلاحظ يوسى أولمرت الذى يعمل بمعهد شيلواح الإسرائيلى للدراسات الاستراتيجية، أن «هؤلاء الإرهابيين يعملون بتأييد من معظم السكان المحليين». وشكا قائد إسرائيلى من أن «الإرهابى .. له عيون كثيرة هنا، لأنه يسكن هنا»، فى حين وصف المراسل العسكرى لصحيفة «جيروزاليم بوست» الصعوبات التى تواجه مكافحة «مرتزقة الإرهاب» بأنهم «متعصبون، كل منهم يهب نفسه بشكل كامل لقضيته إلى حد الاستعداد لمواجهة خطر القتل خلال عملهم ضد جيش الدفاع الإسرائيلى»، الذى يعمل على «الحفاظ على النظام والأمن» على الرغم من «التمن الذى يتعين أن يدفعه السكان» كما عبر عن «تقديره للأسلوب الذى يتبعه الجيش فى القيام بعمله» وأوضح

فيسيلتير الفرق بين «إرهاب الشيعة» ضد جيش الاحتلال وبين الإرهاب الفلسطيني، وكلاهما تعبير عن الطبيعة العربية الشريرة بقوله إن «الفلسطينيين لديهم قتلة يرغبون فى القتل. أما الشيعة فلديهم قتلة يرغبون فى الموت»، ويقومون بأعمال «مدفوعين برؤية دينية متعصبة للعالم لايمكن تحقيقها بأى شكل سياسى أو دبلوماسى» - فتحققها لايمكن أن يتمثل فى شىء بسيط مثل طرد جيش الاحتلال من أراضيهم. فضلا عن ذلك فإن «جيشهم السرى» وهو ميليشيا أمل منذ تأسيسه فى عام ١٩٧٥ كان «مكرسا» «للقضاء على إسرائيل» - وهو ما يظهر الهراء الذى يتخطى جميع الحكايات التى يلفقها مفكروه.^(٢٩)

ويستخدم المستولون والمعلقون الأمريكيون هذا المفهوم نفسه للإرهاب على نطاق واسع. فالصحف تذكر دون تعليق أن قلق وزير الخارجية شولتز بشأن «الإرهاب الدولى» قد تحول إلى «غضب شديد» بعد العملية الانتحارية التى تعرضت لها مشاة البحرية الأمريكية فى لبنان فى أكتوبر ١٩٨٣؛ وهى القوات التى كان السكان يرونها على نحو طبيعى باعتبارها قوات عسكرية أجنبية أرسلت لفرض «النظام الجديد» الذى فرضه العدوان الإسرائيلى. وكتب بارى روين إن «أهم استخدام للإرهاب الذى ترعاه سوريا داخل لبنان كان يتمثل فى فرض انسحاب القوات الإسرائيلية ومشاة البحرية الأمريكية»، فى حين كانت كل من إيران وسوريا تدعم «الأنشطة الإرهابية» التى تقوم بها «الجماعات الشيعية المتطرفة» فى الجنوب اللبنانى مثل عمليات الهجوم على «جيش جنوب لبنان الذى تدعمه إسرائيل». وبالنسبة لمؤيدى إرهاب الدولة، تعد مقاومة جيش الاحتلال وعملاته المحليين عملا إرهابيا يستحق الانتقام العنيف. وكان توماس فريدمان مراسل «النيويورك تايمز» فى إسرائيل يصف بشكل روتينى الهجمات التى تتعرض لها القوات الإسرائيلية فى الجنوب اللبنانى بأنها «عمليات قصف إرهابية» أو «إرهاب انتحارى»؛ وكان يؤكد لنا أنها نتاج «ضعف نفسى أو تعصب دينى». وكتب كذلك أن سكان «المنطقة الأمنية» التى أعلنتها إسرائيل الذين ينتهكون القواعد التى وضعها المحتلون، كان «يطلق عليهم النار فى الحال، ثم تجرى التحقيقات فى وقت لاحق. وكان بعض الذين أطلق عليهم النار مجرد مارة أبرياء». غير أن هذه الممارسات لاتعد من قبيل إرهاب الدولة. وذكر كذلك أن إسرائيل «قد تحملت الكثير من أجل الحد من تدفق الأنباء خارج المنطقة»؛ «فلم يسمح للصحفيين بتغطية الأحداث التى تلت العمليات الانتحارية، وفعليا لم تدع أى معلومات عنها». ولم تمنعه هذه الحقيقة من أن يكتب بقدر كبير من الثقة عن الخلفيات والدوافع التى تحرك أولئك الذين يصفهم المحتلون بأنهم «إرهابيون» - وهو الوصف الذى كان يستخدمه كذلك من تقاريره الصحفية^(٣٠).

وفى الوقت الذى كان فيه ريجان وبيروز يهتئ أحدهما الآخر على موقفهما المبدئى ضد «شورور وبلاء الإرهاب» أمام المستمعين المعجبين بهما، أوردت الصحف أنباء عن عمل إرهابى

جديد وقع فى الجنوب اللبناني: «الإرهابيون يقتلون ستة أشخاص، ويدكون مقر محطة الإذاعة المسيحية المملوكة للولايات المتحدة فى جنوب لبنان» - هكذا كانت عناوين الصحف الصادرة فى اليوم نفسه^(٣١). فلماذا يقوم الإرهابيون اللبنانيون بتدمير محطة إذاعة «صوت الأمل» التى يديرها مبشرون مسيحيون أمريكيون؟

هذا السؤال لم يكن يطرح؛ ولكن دعنا نبحثه بهدف توضيح مفاهيم الإرهاب والانتقام. أحد الأسباب يتمثل فى أن هذه المحطة «تتحدث باسم جيش جنوب لبنان»^(٣٢)، وهو قوة المرتزقة التى شكلتها إسرائيل فى جنوب لبنان بهدف إرهاب السكان فى «المنطقة الأمنية» التى أعلنتها إسرائيل. ويجدر بالملاحظة كذلك أن المحطة تقع بالقرب من قرية الخيام؛ وهى قرية لها تاريخ غير معروف عندنا. وكان زيتيف شيف قد ألح إلى هذا التاريخ وسط عمليات القبضة الحديدية التى قام بها بيريز. وذكر أنه بعد أن غزت إسرائيل لبنان فى عام ١٩٨٢ كانت قرية الخيام «خالية من السكان»؛ والآن يقطنها عشرة آلاف شخص؛ وأن بلدة النبطية اللبنانية كان يسكنها خمسة آلاف شخص والآن بها خمسون ألف شخص. وأوضح شيف أن «هؤلاء وغيرهم قد يجبرون مرة أخرى على التخلي عن منازلهم وديارهم إذا سمحوا للمتطرفين منهم أو للفلسطينيين بمهاجمة المستوطنات الإسرائيلية»^(٣٣). إن هذا سيكون مصيرهم إذا ما سخروا من قوات الدفاع الإسرائيلية التى كانت فى ذلك الوقت تهاجم القرويين اللبنانيين وتقتل المدنيين بشكل عشوائى، وتقوم بعمليات دفاعية ضد «الإرهاب (الذى) لم يتوقف» حيث «كان الجنود الإسرائيليون يتعرضون للهجوم يوميا فى الجنوب اللبناني»^(٣٤).

ولم يكن على شيف أن يوضح للبنانيين الذين يوجه إليهم التحذير، أو على الأقل لبعض العناصر الأكثر اطلاعا من مستعميه الإسرائيليين، لماذا انخفض سكان النبطية إلى خمسة آلاف شخص ولماذا أخلت قرية الخيام من سكانها فى عام ١٩٨٢. فقد طرد السكان وقتل مئات منهم خلال القصف الإرهابى الإسرائيلى المستمر منذ أوائل السبعينيات؛ أما القلة التى بقيت فى قرية الخيام، منذ تعرضت للذبح على يد ميليشيا حداد الإسرائيلية خلال غزو لبنان عام ١٩٧٨، وتحت أنظار لواء جولانى من القوات الخاصة الإسرائيلية، وهى الميليشيا التى أوضح رجل السلام (بيريز) أنها «نجحت فى إقرار سلام نسبى فى المنطقة مما منع عودة إرهابى منظمة التحرير الفلسطينية»^(٣٥).

وكانت قرية الخيام كذلك مقر «سجن سرى» أقامته «إسرائيل والميليشيات المحلية الموالية لها فى جنوب لبنان.. حيث كان المسجونون يحتجزون فيه فى أوضاع مروعة ويتعرضون للضرب وللتعذيب بصدمات الكهرباء، وفقا لما ذكره نزلاؤه السابقون ومسئولو الغوث الدوليون فى المنطقة»، وذكرت هيئة الصليب الأحمر أن «الإسرائيليين هم الذين يديرون هذا المركز»؛ وأن جيش الدفاع الإسرائيلى قد منع مسئولى الصليب الأحمر من الدخول^(٣٦).

وربما كان هناك الكثير يمكن أن يقال في ذلك الوقت عن الهجوم الإرهابي الذي قام به «المتعصبون» في قرية الخيام في السابع عشر من أكتوبر ١٩٨٥، لو كانت مثل هذه الأمور تعتبر ملائمة لأن تصبح جزءاً من الذاكرة التاريخية إلى جانب أعمال إرهابية أخرى لها فائدة أيديولوجية أكبر.

والنبتية أيضاً لها حكايات تروى. فإن فرار خمسين ألفاً من سكانها البالغ عددهم ستون ألفاً «كان أغلبه بسبب الخوف من القصف (الإسرائيلي)»، وفقاً لما ذكره اثنان من مراسلي صحيفة «جيروزاليم بوست» كانوا يقومان بجولة في جنوب لبنان في محاولة للكشف عن أدلة على الأعمال الإرهابية والوحشية التي تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يجدا سوى القليل رغم أنه كان هناك العديد من الأدلة التي تثبت الإرهاب الإسرائيلي واثاره^(٣٧).

وقد وقعت إحدى عمليات القصف في الرابع من نوفمبر ١٩٧٧، عندما تعرضت النبتية «لنيران المدفعية المكثفة التي أطلقتها المواقع المارونية اللبنانية (والتي تزويدها إسرائيل) وبطاريات المدفعية الإسرائيلية المتمركزة على جانبي الحدود - ومن بينها بعض من المواقع القوية الإسرائيلية الستة داخل لبنان». واستمرت الهجمات حتى اليوم التالي، وأسفرت عن مقتل ثلاث سيدات ضمن الضحايا الآخرين. وفي السادس من نوفمبر، رد رجال فتح بإطلاق صاروخين أسفرا عن مصرع اثنين من الإسرائيليين في نهاريا؛ مما أشعل معركة بالمدفعية، وأدى إلى إطلاق صاروخ آخر أسفر عن مقتل إسرائيلي واحد. «ثم جاءت الغارات الجوية الإسرائيلية التي أسفرت عن مقتل نحو سبعين شخصاً كلهم تقريباً من اللبنانيين»^(٣٨). وقد ذكر الرئيس المصري أنور السادات هذه المعارك المتبادلة التي بدأتها إسرائيل، والتي كانت تهدد بنشوب حرب كبرى، باعتبارها سبباً لتقديمه عرضاً لزيارة القدس بعد بضعة أيام^(٣٩).

ولقد دخلت هذه الأحداث ذاكرة التاريخ بشكل مختلف، ليس فقط من خلال الصحافة، ولكن أيضاً من خلال الدراسات الأكاديمية. فقد كتب ادوارد هالي دون الاستناد إلى أي دليل: «أن منظمة التحرير الفلسطينية قامت في محاولة لتعطيل الخطوات المؤدية لعقد مؤتمر للسلام بإطلاق صواريخ الكاتيوشا على قرية نهاريا الواقعة شمالي إسرائيل في السادس والثامن من نوفمبر، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص»، وأدى إلى «الانتقام الإسرائيلي المحتوم» في التاسع من نوفمبر، والذي أسفر عن مقتل ما يزيد على مائة شخص خلال هجمات «شنت على مدينة صور وما حولها وبلدتين صغيرتين تقعان في الجنوب»^(٤٠). وكما هي العادة في التاريخ المعدل بشكل لاتق، نجد أن الفلسطينيين هم الذين يقومون بأعمال الإرهاب في حين يقوم الإسرائيليون بالانتقام، الذي ربما يكون مفرطاً في قسوته. وفي دنيا الواقع غالباً ما تختلف الحقيقة عن ذلك؛ وهو الأمر الذي يتسم بقدر ليس قليلاً من الأهمية في الدراسات الخاصة بالإرهاب في الشرق الأوسط.

إن الولايات التي تعرضت لها النبطية لم تذكر في الصحف الغربية، إلا في استثناءات قليلة. فقد وقعت إحدى الهجمات الإسرائيلية في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧٥، عندما قام سلاح الجو الإسرائيلي بقصف المدينة مما أدى إلى مقتل العديد من اللبنانيين والفلسطينيين المدنيين بفعل الأسلحة المضادة للأفراد والقنابل والصواريخ^(٤١). والغريب فيما يتعلق بهذه الغارة أن أجهزة الإعلام الغربية قد نقلت أخبارها، غير أنها لم تثر أى اهتمام، وقلق داخل الدوائر المتحضرة، ربما لأنها كانت على ما يبدو «انتقامية»: انتقاما من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي كان قد وافق لتوه على تخصيص جلسة لبحث اقتراح السلام المقدم من جانب سوريا والأردن ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والذي بحثناه في الفصل الأول.

وما زالت القصة مستمرة حتى اليوم دون اختلاف يذكر. ففي أوائل عام ١٩٨٦، عندما كانت أنظار العالم موجهة بفرع إلى الإرهابيين المجانين في العالم العربي، ذكرت الصحف أن دبابة إسرائيلية قد أطلقت النيران على قرية صريفا في الجنوب اللبناني، مستهدفة ثلاثين مسكنا زعم جيش الدفاع الإسرائيلي أن «إرهابيين مسلحين» قد أطلقوا منها النار عليهم لمقاومة أعمالهم العسكرية التي قاموا بها في إطار ما وصفوه بعملية البحث عن جنديين إسرائيليين كانا قد «اختطفنا» في «المنطقة الأمنية» الإسرائيلية في لبنان. وقد منعت عن الذكر في الصحافة الأمريكية الأنباء الواردة عن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والتي أفادت أن القوات الإسرائيلية قد «انتابتها نويات جنونية حقا» خلال هذه العمليات، فحوصرت قرى بأكملها، ومنعت القوات التابعة للأمم المتحدة من إرسال المياه والخبز والبرتقال للقرويين الذين كان يجري «استجوابهم» - حيث تعرض الرجال والسيدات لتعذيب وحشى بيد القوات الإسرائيلية وحلفائها من المرتزقة المحليين، في حين وقف جيش الدفاع الإسرائيلي يرقب كل ذلك عن كثب. ثم رحل جيش الدفاع الإسرائيلي بعد ذلك مصطحبا معه العديد من القرويين من بينهم سيدات حوامل، ونقلوا بعضهم إلى إسرائيل في ما يعد انتهاكا آخر للقانون الدولي، وقاموا بتدمير بعض المساكن ونهب البعض الآخر، في حين كان شيمون بيريز يقول إن بحث إسرائيل عن الجنود «المختطفين» إنما «يعبر عن موقفنا من تقدير قيمة حياة الإنسان وكرامته»^(٤٢).

وبعد شهر، أى في الرابع والعشرين من مارس، ذكر راديو لبنان أن القوات الإسرائيلية، سواء كانت جيش الدفاع الإسرائيلي أو جيش جنوب لبنان المرتزق، قد قصفت النبطية مما أسفر عن مصرع ثلاثة مدنيين وإصابة اثنين وعشرين آخرين، حيث «سقطت القذائف داخل منطقة السوق في وسط المدينة في منتصف النهار، حيث كانت الجموع محتشدة للبيع والشراء»؛ وزعم أن ذلك قد جاء كرد انتقامي على الهجوم الذي تعرضت له القوات المرتزقة التابعة لإسرائيل في الجنوب اللبناني. وتوعد أحد زعماء حركة أمل الشيعية بأن «المستوطنات

والمنشآت الإسرائيلية لن تكون بمنأى عن هجمات المقاومة». وفى السابع والعشرين من مارس، سقط صاروخ كاتيوشا فى ساحة مدرسة فى شمالى إسرائيل مما أسفر عن إصابة خمسة أشخاص، وكان سببا فى شن هجوم إسرائيلى على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالقرب من صيدا مما أسفر عن مصرع عشرة أشخاص وإصابة اثنين وعشرين آخرين، فى حين صرح قائد المنطقة الشمالية الإسرائيلية فى إذاعة الجيش الإسرائيلى بأن جيش الدفاع الإسرائيلى لم يتمكن من تحديد ما إذا كان الشيعة أم رجال المقاومة الفلسطينية هم الذين أطلقوا الصاروخ. وفى السابع من أبريل قصفت الطائرات الإسرائيلية مخيما صغيرا وقرية قريبة منه، مما أسفر عن قتل اثنين وإصابة عشرين آخرين، بزعم أن إرهابيين قد خرجوا من هذه المنطقة بهدف قتل المواطنين الإسرائيليين^(٤٣).

ومن بين كل هذه الأحداث كان حادث إطلاق صاروخ على شمالى إسرائيل هو الوحيد الذى حظى بتغطية تلفزيونية كبيرة وهياج عام ضد «ويلات وشور الإرهاب»؛ وإن كانت هذه الموجة قد خفتت بعض الشيء بسبب حالة الهستيريا التى نظمت فى ذلك الوقت حول «غزو» نيكارجوا لهندوراس، عندما مارس جيش نيكارجوا حقه الشرعى فى طرد العصابات الإرهابية من أراضيه ومطاردتها، وهى العصابات التى أرسلها مديروها فى الولايات المتحدة لإظهار قوتهم قبيل اقتراع مجلس الشيوخ على تقديم معونة لمتحدى الكونترا؛ ويذكر هنا أن القضية الجادة الوحيدة التى كان يدور حولها الجدل فى دولة الإرهاب كلنت تتمثل فيما إذا كان الجيش العميل قادرا على تحقيق المهمة المكلف بها من قبل سادته^(٤٤).

لم تكن إسرائيل بالطبع تقارس حقا شرعيا فى المطاردة الساخنة بقصفها للمدن ومخيمات اللاجئين، ولم تكن أعمال الإرهاب بالجملة والعدوان السافر الذى تقارسه فى لبنان لتقع أبدا ضمن هذا المفهوم. غير أن إسرائيل كدولة عميلة تترث عن الامبراطور حق الإرهاب والتعذيب والعدوان. أما نيكارجوا، وباعتبارها عدوا، فإنها تفتقر بوضوح للحق فى الدفاع عن أراضيتها ضد الإرهاب الدولى الأمريكى، على الرغم من أنه يمكن للمرء القول بأن الأعمال الأمريكية هناك قد وصلت إلى مستوى العدوان. وهو من جرائم الحرب التى شق أناس بسببها فى نورمبرج وطوكيو. ونتيجة لذلك، يصبح من الطبيعى أن يجرى تجاهل الأعمال الإسرائيلية باعتبارها «انتقاما مشروعا»، فى حين يشجب الكونترجس عبر المنظور الضيق «الماركسيين» اللينينيين فى نيكارجوا لإظهارهم المتجدد للتهديد الذى يشكلونه على السلام والاستقرار فى المنطقة.

كذلك فإن الغزو الإسرائيلى للبنان فى يونيو ١٩٨٢ يقدم دائما بشكل مخفف ليكون أكثر ملاءمة. ويكتب شيمون بيريز أن عملية «سلام الجليل» تمت من أجل ضمان عدم تعرض الجليل بعد ذلك للقصف بصواريخ كاتيوشا. ويوضح أريك بريندل أن «الهدف الرئيسى للغزو

الإسرائيلي في عام ١٩٨٢ كان يتمثل بالطبع» في «حماية منطقة الجليل.. من الهجمات بصواريخ الكاتيوشا وغير ذلك من أعمال القصف التي تأتي من لبنان». وتطلعنا صفحات الأخبار بصحيفة «النيويورك تايمز» بأن الغزو قد بدأ «بعد هجمات شنّها فدائيو منظمة التحرير الفلسطينية على المستوطنات الإسرائيلية الشمالية»؛ وتذكر (بدون تعليق) أن القادة الإسرائيليين «قالوا إنهم يرغبون في إنهاء الهجمات بالصواريخ وعمليات القصف التي تتعرض لها الحدود الإسرائيلية الشمالية»، والتي «تمت خلال الأعوام الثلاثة التي قضاها الجيش الإسرائيلي في لبنان». ويضيف هنري كام إنه «لمدة ثلاث سنوات تقريبا، لم يكن سكان كيريات شيمونه مضطرين للنوم داخل المخابى»، ولم يكن القلق يساور الآباء على أطفالهم عندما يخرجون للمدرسة أو للعب. فلم تعد صواريخ الكاتيوشا السوفيتية الصنع، التي ظلت لسنوات تقصف هذه البلدة الواقعة بالقرب من الحدود اللبنانية بشكل عشوائي، لم تعد تسقط على البلدة منذ أن غزت إسرائيل لبنان في يونيو ١٩٨٢». ويعلق توماس فريدمان بأن «إذا عادت هذه الصواريخ مرة أخرى لتخطر الحدود الإسرائيلية الشمالية بعد كل ماتكبدناه في لبنان، فإن الرأي العام الإسرائيلي سيثور»؛ و«.. في الوقت الحالي لاتسقط صواريخ على شمال إسرائيل.. وإذا تجددت هجمات على نطاق واسع على الحدود الشمالية الإسرائيلية فإن هذه الأقلية (التي ترى إبقاء الجيش في لبنان) يمكن أن تتحول مرة أخرى إلى أغلبية». وذكر فريدمان في إحدى قصصه الإنسانية العديدة حول آلام الإسرائيليين المذبذبين أن «عملية سلام الجليل - أي الغزو الإسرائيلي للبنان - تمت في الأصل» لحماية المدنيين من مدافع الفلسطينيين. وظلت الشخصيات السياسية البارزة تؤيد دائما الفكرة نفسها. ويكتب ريجنيو بريجنسكي أن «التواجد العسكري السوري المتزايد واستخدام منظمة التحرير الفلسطينية للبنان في القيام بهجمات مفاجئة على إسرائيل قد عجّل بالغزو الإسرائيلي في العام الماضي»؛ ويطالبنا ريجان في عرض نموذجي للجن الأديبي أن «نتذكر أنه عندما وقع (الغزو)، فإن إسرائيل قامت بسبب انتهاك الفلسطينيين أو منظمة التحرير الفلسطينية لحدودها الشمالية، بقطع كل هذا الطريق إلى بيروت»، وليس أولئك المحاربين المجانين الذين كان يدعمهم باهتجاج^(٤٥). إن هذه القصة والعديد من القصص الأخرى التي تتضمن وصفا يمزق نياط القلوب للعذاب الذي يتعرض له شعب الجليل بسبب الهجمات العشوائية بصواريخ الكاتيوشا، قد ساعد على خلق الصورة المقبولة للفلسطينيين المتعصبين المسلحين بأسلحة سوفيتية، والذين يشكلون العنصر المحوري لشبكة الإرهاب الدولي المتمركزة في الاتحاد السوفيتي، والذين دفعوا إسرائيل لغزو مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وقصفها مع غيرها من الأهداف. كما كانت ستفعل أي دولة أخرى للدفاع عن شعبها ضد الهجمات الإرهابية التي لا ترحم.

ومرة أخرى نجد أن الأمر يختلف عن ذلك في دنيا الواقع. فقد كتب دافيد شيلر أنه

« خلال السنوات الأربع التى تفصل بين الغزو الإسرائيلى السابق للجنوب اللبنانى فى عام ١٩٧٨ وبين غزو السادس من يونيو ١٩٨٢، لقى ٢٩ شخصا فقط مصرعهم فى شمال إسرائيل خلال جميع أنواع الهجمات التى جاءت من لبنان، بما فى ذلك ما قام به الإرهابيون من عمليات قصف وعبور للحدود»، غير أنه على مدار عام كامل قبل غزو عام ١٩٨٢ « كانت الحدود هادئة»^(٤٦). ويمتاز هذا التقرير بميزة الوصول إلى نصف الحقيقة على الأقل. ففى حين أحجمت منظمة التحرير الفلسطينية عن القيام بعمليات عبور للحدود لمدة عام قبل الغزو الإسرائيلى، فإن الحدود كانت أبعد ما تكون عن الهدوء، حيث استمر الإرهاب الإسرائيلى، فى قتل العديد من المدنيين؛ فلم تكن الحدود تتمتع « بالهدوء» إلا بالمعنى العنصرى المستخدم فى الخطاب الأمريكى. وفضلا عن ذلك فإن أيا من شيبلى أو زملائه لم يذكر أنه فى حين لقى ٢٩ شخصا مصرعهم فى شمال إسرائيل منذ عام ١٩٧٨، فإن الآلاف قد لقوا مصرعهم بسبب القصف الإسرائيلى فى لبنان، وهو الأمر الذى لا يكاد يذكر فى هذا السياق، والذى لا يعد « انتقاما» بأى معنى من المعانى.

إن عمليات القصف التى تمت منذ عام ١٩٧٨ كانت عنصرا رئيسيا فى « عملية سلام» كامب دافيد، التى مكنت إسرائيل كما كان متنبأ لها تماما من أن توسع نطاق سيطرتها وقمعها فى الأراضى المحتلة، فى الوقت الذى تهاجم فيه جارتها الشمالية، بعد أن أبعدت العقبة الرادعة العربية الرئيسية (مصر) عن حلبة الصراع، ومع تزايد الدعم العسكرى الأمريكى على نحو سريع. ويذكر وليم كوانت كذلك أن « التخطيط الإسرائيلى لعملية غزو لبنان الموجهة ضد منظمة التحرير الفلسطينية (فى عامى ١٩٨١ - ١٩٨٢) قد تواكب فيما يبدو مع ترسيخ أقدام معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية». ويجب أن نذكر أن كبار الصحفيين الأمريكيين يدركون المعنى الواضح لاتفاقيات كامب دافيد، رغم أنه لم يتم التعبير عن هذا المعنى فى وسائل الإعلام هنا فى ذلك الوقت (الذى كان فيه على نفس الدرجة من الوضوح أيضا) أو منذ ذلك الحين. وهكذا، وفى حديث صحفى أجرى فى إسرائيل، يقول دافيد شيبلى إنه « من الجانب الإسرائيلى، يبدو لى أن معاهدة السلام قد هيأت الظروف للحرب فى لبنان. فحيث لم تعد مصر من دول المواجهة، شعرت إسرائيل بحريتها فى أن تشعل حربا فى لبنان، الأمر الذى لم تكن فى الأغلب لتجرؤ على القيام به قبل معاهدة السلام.. وأنه لمن المفارقات (هكذا!) أن حرب لبنان لم تكن لتشتعل بدون معاهدة السلام^(٤٧)» والجدير بالذكر أن شيبلى لم يكتب أى شىء من هذا القبيل فى صحيفة «النيويورك تايمز» طوال فترة خمسة أعوام عمل خلالها كمراسل للصحيفة فى إسرائيل، وانتهت فى يونيو ١٩٨٤، أو بعد تلك الفترة. وأضاف شيبلى قائلا «أعتقد أن المعارضة الواسعة لهذه الحرب بين الإسرائيليين لم تكن لتوجد دون وجود معاهدة السلام هذه نفسها» ولما كان موجودا فى إسرائيل فى ذلك الوقت، فإنه يعرف أن

« هذه المعارضة الواسعة للحرب » ما هي إلا دعاية تقوم على مغالطة منطقية بهدف الحفاظ على صورة « إسرائيل الجميلة »؛ فالمعارضة كانت في الواقع ضئيلة حتى وقوع مذابح صابرا وشاتيلا (عندما هجر مؤيدو الحرب هنا أيضا السفينة الغارقة، وصنعوا تاريخا ملفقا «لمعارضة سابقة»، كما حدث في حالة الحرب في الهند الصينية)، وحتى تم ادراك ارتفاع تكلفة الاحتلال المتصاعدة بوجه خاص^(٤٨).

وإذا ما عدنا إلى دنيا الواقع، لنأخذ في الاعتبار أولا الخلفية المباشرة لعملية «السلام من أجل الجليل». فقد التزمت منظمة التحرير الفلسطينية بوقف إطلاق النار الذي رتبته الولايات المتحدة في يوليو ١٩٨١ على الرغم من المحاولات الإسرائيلية المتكررة لإثارة بعض الأحداث التي يمكن استخدامها كذريعة للقيام بالغزو المزمع، ومن بينها القصف المدفعي الذي وقع في أواخر أبريل من عام ١٩٨٢ وأسفر عن مقتل نحو عشرين شخصا، وإغراق زوارق الصيد وغير ذلك من أحداث. ويتمثل الاستثناء الوحيد في بعض الردود الانتقامية الخفيفة التي وقعت في شهر مايو بعد القصف الإسرائيلي، والرد على أعمال القصف والهجمات البرية الإسرائيلية المكثفة على لبنان في شهر يونيو، والتي أسفرت عن مقتل العديد من المدنيين. وجاء الهجوم الإسرائيلي «كرد انتقامي» على محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن التي قام بها أبو نضال أحد الأعداء الألداء لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي لم يكن له حتي مكتب في لبنان - إنها نفس قصة «الردود الانتقامية» مرة أخرى.

وكانت محاولة الاغتيال هذه هي التي استخدمت كذريعة لهذا الغزو الذي ظلوا يخططون له لفترة طويلة.

وتطالعنا مجلة «نيوربيبليك» بأن النجاحات التي حققها بريان أوركارت مفاوض الأمم المتحدة «كانت ضئيلة ولا تكاد تذكر؛ ومنها على سبيل المثال مفاوضاته المتعلقة بوقف إطلاق النار مع منظمة التحرير الفلسطينية في الجنوب اللبناني في عام ١٩٨١^(٤٩)». وأنه ليس من المدهش أن تفضل تلك الصحف التي تدين بالالتزام بالخط الحكومي أن «تتناسي» هذه الحقائق، غير أن شيوع هذه الحالات من النسيان إنما هو أمر جدير بالملاحظة.

وفضلا عن ذلك فإن النظر الي ما حدث في يوليو ١٩٨١ يكشف عن النموذج نفسه ففي يوم ٢٨ مايو، كتب كل من زيف شيف وإيهود يعاري أن رئيس الوزراء مناحم بيجين ورئيس الأركان رفائيل ايتان «قد اتخذوا خطوة أخرى من شأنها أن تقرب بلادهم بدرجة ملحوظة من إشعال حرب في لبنان عن طريق عمل كان محسوبا في جوهره بما يؤدي إلى هذه النهاية»، ألا وهو انتهاك وقف إطلاق النار عن طريق قصف «تجمعات منظمة التحرير الفلسطينية» (أحد اصطلاحات اللغة الجديدة، حيث يشير إلى أي هدف تختار إسرائيل قصفه) في الجنوب اللبناني. ويضيف شيف ويعاري أن الهجمات استمرت من الجو والبحر حتى الثالث من يونيو،

فى حين «كان الفلسطينيين يردون بحذر شديد، خوفاً من أن يؤدى أى رد فعل عنيف إلى قيام إسرائيل بهجوم برى ساحق». وتم إقرار وقف آخر لإطلاق النار؛ وعادت إسرائيل لانتهاكه فى العاشر من يوليو بعمليات قصف جديدة. ولكن هذه المرة كان هناك رد فعل فلسطينى تمثل فى هجمات بالصواريخ أثارت الذعر فى الجليل الشمالى، وأعقبها قصف إسرائيلى مكثف لبيروت وأهداف مدنية أخرى. وبحلول الوقت الذى أعلن فيه وقف إطلاق النار فى ٢٤ يوليو، كان حوالى ٤٥٠ عربياً - جميعهم تقريباً من المدنيين اللبنانيين وستة إسرائيليين قد لقوا مصرعهم^(٥٠).

ولم يتذكر أحد من تفاصيل هذه القصة سوى معاناة الجليل الشمالى الذى تعرض للقصف العشوائى بصواريخ الكاتيوشا من جانب إرهابى منظمة التحرير الفلسطينية، وهو مادفع إسرائيل فى نهاية الأمر إلى الرد الانتقامى الذى قتل فى غزوها لبنان فى يونيو ١٩٨٢. وينطبق ذلك حتى على الصحفيين الجادين الذين لا يعملون كمجرد قناة مباشرة للدعاية الرسمية. فقد كتب إدوارد والش أن «الهجمات المتكررة بالصواريخ التى وقعت فى عام ١٩٨١ قد وضعت (كيريّات شيمونة) مرة أخرى تحت الحصار»، ووصف «الآباء والأمهات القلقين» والفرع الذى يحدثه «هدير المدفعية والصواريخ التى كانت تطلق على القواعد الفلسطينية القريبة» فى عام ١٩٨١، دون أن يضيف كلمة واحدة عما كان يحدث فى ذلك الوقت. وكتب كيرتس ويلكى، وهو من أكثر الصحفيين الأمريكيين تشككاً وقوة للملاحظة فى الشرق الأوسط، كتب أن كيريّات شيمونة «تعرضت لنيران مدمرة فتحتها عليها قوات منظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٨١؛ وكان انهمار صواريخ الكاتيوشا السوفيتية الصنع شديد الكشافة حتى أن سكان المنطقة الذين لم يفروا منها كانوا يضطرون لقضاء ثمانية أيام وليال متتالية داخل المخابى» - دون أن يشير هو الآخر ولو بكلمة واحدة إلى الأسباب التى أدت إلى اندلاع هذه «النيران المدمرة»، أو عن الحالة السائدة فى بيروت والمناطق السكانية الأخرى حيث قتل المئات من جراء القصف الإسرائيلى. ولم تثر هذه القضايا فى أى مكان آخر^(٥١).

ويوفر هذا المثال رؤية أعمق لمفهومي «الإرهاب» و«الانتقام»، كما يؤخذ بهما داخل النظام الأيديولوجى الأمريكى، وللافتراضات العنصرية التى تتجاهل على نحو طبيعى معاناة الضحايا الأصليين الذين هم العرب، والذين هم بالتالى فى درجة أقل من حيث إنسانيتهم. أما القصة الرسمية التى تقول بأن «الهجمات بالصواريخ وقصف الحدود الشمالية الإسرائيلية» قد توقفت بفضل عملية «السلام من أجل الجليل»، (صحيفة «النيويورك تايمز» - مثلاً) فقد كانت كاذبة بشكل مزدوج. أولاً، لأن منطقة الحدود ظلت هادئة لمدة عام كامل قبل الغزو، باستثناء الهجمات والاستفزازات الإرهابية الإسرائيلية؛ أما هجمات الصواريخ الكبرى فكانت رداً على الإرهاب الإسرائيلى الذى أسفر عن وقوع خسائر فى الأرواح بلغت نحو مائة

ضعف حجم الخسائر التي أسفر عنها رد منظمة التحرير الفلسطينية في هذه الحادثة وحدها. وثانيا، وعلى العكس تماما من الفترة السابقة، نجد أن هجمات الصواريخ قد بدأت بعد انتهاء الغزو بفترة وجيزة، من أوائل عام ١٩٨٣، واستمرت منذ ذلك الحين. وذكرت مجموعة من الصحفيين الإسرائيليين المنشقين أن ١٤ صاروخا من صواريخ الكاتيوشا قد أطلقت على الجليل خلال فترة اسبوعين في شهر سبتمبر عام ١٩٨٥؛ فضلا عن ذلك، زادت «الهجمات الإرهابية» بنسبة ٥٠ في المائة في الضفة الغربية في الأشهر التي تلت الحرب، ثم ارتفعت بحلول نهاية عام ١٩٨٣ بنسبة ٧٠ في المائة عما كانت عليه عند نهاية الحرب في لبنان، بحيث أصبحت تشكل تهديدا خطيرا بحلول عام ١٩٨٥، وهي نتيجة ليست مستغربة للأعمال الوحشية ولتدمير المجتمع المدني والنظام السياسي للفلسطينيين^(٥٢).

إن السبب الحقيقي وراء غزو عام ١٩٨٢ لم يكن التهديد الذي كان الجليل الشمالي يتعرض له، كما يذكر التاريخ المعدل؛ بل إن العكس هو الصحيح بالأحرى، وهو ما أوضحه بعد فترة وجيزة من . الغزو الإسرائيلي يهوشوا بوراث الأستاذ بالجامعة العبرية؛ وهو أبرز الإسرائيليين المتخصصين في شئون الفلسطينيين (وأحد «المعتدلين» بالمعنى الإسرائيلي ويؤيد «الحل الأردني» للفلسطينيين، وهو الحل الذي يطرحه حزب العمل). إذ يقول إن قرار الغزو «قد نبع من حقيقة أنه قد جرى بالفعل الالتزام بوقف إطلاق النار». وكان ذلك بمثابة «كارثة محققة» بالنسبة للحكومة الإسرائيلية، لأنه يهدد سياسة التهرب من إقرار تسوية سياسية. ويستطرد بوراث قائلا، «إن أمل الحكومة هو أن تعود منظمة التحرير الفلسطينية المطعونة، والتي تفتقر إلى قاعدة من الإمدادات والأراضي، إلى أعمالها الإرهابية السابقة؛ بحيث تقوم بعمليات تجبير إرهابية في أنحاء العالم وتخطف الطائرات وتقتل العديد من الإسرائيليين»؛ وبالتالي «تفقد جزءا من الشرعية السياسية التي اكتسبتها» «ويتم تقويض خطر» إجراء مفاوضات مع ممثلين فلسطينيين، وهو الخطر الذي من شأنه أن يهدد السياسة - التي يتبناها التجمعان السياسيان الكبيران - والتي تتمثل في الإبقاء على السيطرة الفعلية على الأراضي المحتلة^(٥٣). إن الافتراض المقبول للقيادة الإسرائيلية كان يتمثل في أنه يمكن الاعتماد على هؤلاء الذين يصنعون الرأي العام في الولايات المتحدة - وهي الدولة الوحيدة التي تؤخذ في الاعتبار الآن بعد أن اختارت إسرائيل أن تقوم بدور الدولة المرتزقة التي تخدم مصالح الولايات المتحدة - يمكن الاعتماد عليهم في محو التاريخ الفعلي وتصوير الأعمال الإرهابية الناجمة عن القمع والأعمال الوحشية الإسرائيلية باعتبارها أعمال عنف عشوائية ترجع إلى نقائص في الشخصية والثقافة العربية إن لم يكن إلى نقائص عرقية أو عنصرية.

إن التعليقات الأمريكية التي صدرت بعد ذلك عن الإرهاب تفي بهذه التوقعات الطبيعية بقدر من الدقة، وهو ما يعد ضربة إعلامية كبرى لإرهابيي الدولة في كل من واشنطن والقدس. أما المعاني الأساسية، فهي مفهومة بما فيه الكفاية في إسرائيل. فقد صرح رئيس الوزراء

اسحاق شامير فى التلفزيون الإسرائيلى بأن إسرائيل قد دخلت الحرب لأنها كانت تتعرض «لخطر رهيب.. وهو خطر لم يكن عسكريا بقدر ما كان سياسيا، مما شجع الكاتب الإسرائيلى الساخر ب. ميشيل على أن يكتب قائلا إن «العذر الواهى المتمثل فى الخطر العسكرى أو الخطر الذى يهدد الجليل لم يعد له وجود»، فقد «أزلنا الخطر السياسى» عن طريق توجيه الضربة الأولى فى وقتها؛ والآن «نشكر الله، لأنه لم يعد هناك أحد نستطيع إجراء محادثات معه». وعلق الكاتب الصحفى آرون باتشار بأنه «من السهل أن ندرك الحالة النفسية للقيادة الإسرائيلية. فعرفات متهم بأنه يتجه بخطى ثابتة نحو تحقيق نوع ما من التسوية السياسية مع إسرائيل» «وترى الإدارة الإسرائيلية أن هذا يعد أسوأ تهديد ممكن» - وينطبق ذلك على حزب العمل بنفس القدر الذى ينطبق به على الليكود. ويرى بينى موريس «أن منظمة التحرير الفلسطينية أوقفت توجيه نيرانها إلى الحدود الشمالية لمدة عام كامل، وامتنعت فى عدة مناسبات عن أن تقوم بأى رد فعل للأعمال الإسرائيلية (التي دبرت خصيصا لدفع منظمة التحرير الفلسطينية لفتح نيرانها على المنطقة الشمالية)؛ ويضى فى تعليقه إلى القول بأنه بالنسبة لضباط جيش الدفاع الإسرائيلى، «كانت حتمية الحرب تعتمد على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها خطرا سياسيا على إسرائيل وعلى سيطرة إسرائيل على الأراضى المحتلة»، حيث إن «الآمال الفلسطينية داخل الأراضى المحتلة وخارجها والمتعلقة بإنضاج المطامح القومية كانت تعتمد على منظمة التحرير الفلسطينية وتدور حولها». وكأى معلق عاقل، يسخر بينى موريس فى الحديث الهيستيرى عن الأسلحة التى تم ضبطها وعن التهديد العسكرى الذى تشكله منظمة التحرير الفلسطينية، ويتنبأ بأن «الشيعية فى بيروت الغربية، ومعظمهم لجأوا إلى هناك بعد عمليات قصف إسرائيلية سابقة للجنوب اللبنانى فى السبعينيات، سيبقى بذآكرتهم لفترة طويلة على الأرجح حصار جيش الدفاع الإسرائيلى الذى استمر من يونيو حتى أغسطس عام ١٩٨٢»، وأن ذلك ستكون له مضاعفات بعيدة الأثر فى «عمليات الإرهاب الشيعية الموجهة ضد أهداف إسرائيلية»^(٥٤).

ومن الجناح اليمينى، علق إيهود أولمرت عضو الكنيست المنتمى إلى الليكود قائلا : (أن الخطر الذى تشكله منظمة التحرير الفلسطينية على إسرائيل لايمكن فى تطرفها، ولكن فى الاعتدال الزائف الذى نجح عرفات فى التظاهر به دون أن يتحول نظره عن هدفه النهائى، وهو تدمير إسرائيل، وهذا صحيح جدلا، بنفس المعنى الذى لم يتحول به نظر ديفيد بن جوريون عندما كان فى السلطة عن هدفه النهائى وهو توسيع إسرائيل إلى «أقصى حدود المطامح الصهيونية»، بما فى ذلك أجزاء كبيرة من أراضى البلاد المحيطة بها، وفى بعض الأحوال إلى «الحدود المشار إليها فى التوراة» أى من النيل إلى الفرات، فى حين يتم بشكل من الأشكال ترحيل السكان الأصليين). ويقول البروفيسور مناحم ميلسون المدير السابق لإدارة شئون الضفة الغربية أنه «من الخطأ أن تفكر أن التهديد الذى تشكله منظمة التحرير الفلسطينية على

إسرائيل هو في جوهره تهديد عسكري، بل إنه بالأحرى تهديد سياسى وأيديولوجى». وقد أوضح أرييل شارون وزير الدفاع قبل الغزو مباشرة أن «هدوء الضفة الغربية» يتطلب «القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان»؛ أما زميله اليميني المتطرف رافائيل إيتان رئيس الأركان، فقد علق فيما بعد قائلاً إن الحرب كانت ناجحة لأنها أضعفت جدا «الوضع السياسى» لمنظمة التحرير الفلسطينية و«نضال المنظمة من أجل إقامة دولة فلسطينية»، فى حين عززت القدرة الإسرائيلية على «عرقلة أى هدف من هذا النوع». وتعليقا على هذه التصريحات، يقول يورى ميلشتاين المؤرخ العسكرى الإسرائيلى (وهو أحد مؤيدى «الحل الأردنى» الذى بطرحه حزب العمل) أن بين أهداف الغزو حسب تصور شارون وإيتان؛ «إقامة نظام جديد»^(٥٥) فى لبنان والشرق الأوسط». و«دفع مسيرة التحول الساداتى Sadatization فى العديد من الدول العربية» و«ضمان ضم يهودا والسامرة (الضفة الغربية) إلى دولة إسرائيل» و«ربما إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية». وفى الطرف الآخر من الساحة السياسية، كتب أمنون روبنشتاين عضو الكنيست الذى يحظى بكثير من الاحترام هنا بسبب مراقبه الليبرالية المعتدلة، كتب أنه على الرغم من أن وقف إطلاق النار كان موضع احترام «بشكل أو بآخر» (ويقصد : موضع احترام من جانب منظمة التحرير الفلسطينية، وليس من جانب إسرائيل)، فإن غزو لبنان كان مع ذلك «مبيرا» بسبب تهديد عسكرى ممكن، وإن لم يكن فعليا : فالأسلحة والذخائر الموجودة فى الجنوب اللبناى كانت مخصصة للإستخدام ضد إسرائيل فى نهاية المطاف. فلننظر إلى المعنى الضمنى الذى تنطوى عليه هذه التصريحات المذهلة إذا ما وضعت فى سياق آخر، حتى إذا أخذنا مأخذ الجد المزاعم المتعلقة بالتهديد العسكرى الممكن الذى تشكله منظمة التحرير الفلسطينية على إسرائيل^(٥٦).

ومن الملاحظ أن روبنشتاين قد سبق إدارة ريجان فى التعبير عن المذهب المشير للأهتمام الذى أعلنته كمبرر لقيامها فى أبريل ١٩٨٦ بتصف ليبيا «دفاعا عن النفس ضد هجوم مستقبلى» وهو ما سننتقل للحديث عنه فى الفصل التالى.

أما المدافعون الأمريكين عن الأعمال الوحشية الإسرائيلية، فإنهم لا يعترفون بالحقائق نفسها إلا بشكل عارض. فقبل الغزو مباشرة، راح مارتى بيرليتز رئيس تحرير مجلة «نيوربيبلِك»، مرددا ما يقوله كل من شارون وإيتان، يدعى إلى أن توجه إسرائيل إلى منظمة التحرير الفلسطينية «هزيمة عسكرية نهائية» فى لبنان، يكون من شأنها أن «توضح للفلسطينيين فى الضفة الغربية أن نضالهم من أجل إقامة دولة مستقلة لهم قد تعرض لانكسار مستدام على مدى أعوام عديدة»، حتى أن «الفلسطينيين سوف يتحولون إلى مجرد قومية مدعومة أخرى مثل الأكراد والأفغان». ويوضح مايكل ولنز اللاشراكى الديمقراطى، الذى يرى أن حل مشكلة الحرب الفلسطينىين زمن منهم داخل إسرائيل أيضا - إنما يتمثل فى

نقل هؤلاء الذين «لا يتسمون إلا بأهمية هامشية للدولة» (وهذا في جوهره هو موقف الحاخام كاهانا العنصرى، انظر الفصل الأول، الهامش رقم ٧) وهو ما أوضحت في مجلة «نيويورك» بعد الحرب قائلا «إننى أرحب بالتأكيد بالهزيمة السياسية التى لحقت بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأعتقد أن العملية العسكرية المحدودة التى كانت مطلوبة لتحقيق هذه الهزيمة إنما يمكن الدفاع عنها باعتبارها حربا عادلة»^(٥٧)

وإنه لما يشير الفضول بالمناسبة، أن نرى الالتقاء حول هذه القضايا بين اليمين المتطرف الإسرائيلى وبين اليسار الليبرالى الأمريكى.

وباختصار كانت أهداف هذه الحرب أهدافا سياسية، وكانت الأراضى المحتلة واحدا من أهم هذه الأهداف، بينما كان هدف رئيسى آخر يتمثل فى إقامة «نظام جديد» فى لبنان (وربما أبعد من ذلك)، أما الحكايات التى تنسج عن حماية الحدود من الإرهاب، فهى مجرد دعاية تهييجية راحت تبتلعها أجهزة الإعلام الأمريكية الخانعة بتلief. فإذا أمكن إحياء الإرهاب الفلسطينى سيكون ذلك أفضل. وإذا لم نستطع إلقاء اللوم على عرفات، فسيمكن على الأقل أن يوصم بأنه «الأب المؤسس للعنف الفلسطينى المعاصر» (نيويورك)، بحيث يمكن تحاشى الجهود التى يبذلها من أجل التوصل إلى تسوية سياسية.

إن مشكلة تحاشى التوصل إلى تسوية سياسية لم تنته بتدمير القاعدة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية كما كان مأمولا، لذلك كان على أجهزة الإعلام الأمريكية أن تظل يقظة لمحاربة هذا التهديد، ولناصرة الحقيقة المذهبية التى تقول بأن الولايات المتحدة وإسرائيل هما اللتان تسعيان إلى السلام، ولا يعوقهما سوى نزعة الرفض العربى. وكان عرفات فى شهرى أبريل ومايو ١٩٨٤ قد أدلى بسلسلة من التصريحات فى أوروبا وآسيا، دعا فيها لإجراء مفاوضات مع إسرائيل تؤدى إلى اعتراف متبادل. ورفضت إسرائيل هذا العرض على الفور فى حين تجاهلته الولايات المتحدة. ونشرت صحيفة «سان فرانسيسكو اكزامينر» فى صفحتها الأولى تحقيقا أذاعته وكالة اليونايتهبرس انترناشيونال عن مقترحات عرفات، بينما نشرت الحقائق بدون تركيز عليها فى الصحف ذات الطابع المحلى. أما الصحافة القومية، فقد حظرت نشر القصة برمتها، باستثناء مرة واحدة أشير فيها للقصة بشكل عابر فى صحيفة «واشنطن بوست» بعد بضعة أسابيع. أما صحيفة «نيويورك تايمز» فقد رفضت نشر كلمة واحدة عن القصة، بل ومنعت نشر الرسائل الواردة عن الموضوع، فى حين استمرت (إلى جانب وسائل الإعلام بشكل عام) فى شجب عرفات بسبب عدم استعداده لأن ينتهج مسارا دبلوماسيا. وبوجه عام، كلما زادت أهمية الصحيفة، كلما كانت أكثر تصميمًا على إخفاء الحقائق، وهو موقف طبيعى تماما فى ضوء الموقف الذى تتبناه الحكومة الأمريكية من القضية^(٥٨).

أما الأشخاص المطلعون فى إسرائيل، فهم على بينة بالتأكيد من موقف عرفات. ويشير

ياهو شفاط هاركابى، الرئيس السابق للمخابرات العسكرية وأحد المتخصصين فى الشئون العربية وأحد الصقور المعروفين لسنوات عديدة، يشير إلى أن «منظمة التحرير الفلسطينية ترغب فى التوصل إلى تسوية سياسية، لأنها تعرف أن البديل رهيب وسوف يؤدى إلى الدمار الكامل». ويقول «إن عرفات شأنه فى ذلك شأن حسين وبقية العرب فى الضفة الغربية، يخشى من أنه إذا لم يتم التوصل إلى تسوية، فإن إسرائيل سوف تنفجر ومعها جميع جيرانها ومن بينهم الفلسطينيون». ولذلك، «فإن عرفات يتبنى مواقف معتدلة نسبيا فيما يتعلق بإسرائيل» (٥٩).

أن هذه الملاحظات تؤكد عدة نقاط :

١ - أن هناك سياقاً سياسياً هاماً يجب أن يفهم الإرهاب فى إطاره إذا ما أردنا أن نكون جادين فى بحثه؛

٢ - أن الجرائم التى يقوم بها أناس آخرون، وليست جرائمنا الماثلة لها أو الأسوأ منها، هى التى تدخل فى عداد أعمال «الإرهاب» - وفى هذه الحالة، فإنها جرائم الفلسطينيين وليست الجرائم الإسرائيلية أو الأمريكية هى التى تعتبر إرهاباً؛

٣ - أن مفاهيم مثل «الإرهاب» و«الانتقام» تستخدم كمصطلحات دعائية، وليست وصفية. وبشكل حاسم، فإن الهيستريا التى تثار حول بعض أعمال الإرهاب المنتقاة بعناية - وهى تلك التى يقوم بها العرب، سواء كانوا فلسطينيين أو لبنانيين أو شيعة أو ليبيين أو سوريين، أو حتى إيرانيين ممن يمكن إدراجهم فى عداد العرب فى هذه الحالة - إنما تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية معينة. والمزيد من التمييز يعزز هذه الاستنتاجات.

فإذا ما نظرنا مرة أخرى إلى مسألة الانتقام، فسنجد أن أول هجوم بالصواريخ قام به الشيعة على كبريات شيمونة نفسها كان فى ديسمبر ١٩٨٥، بعد ما يزيد على ثلاثة أعوام من احتلال عسكري يتسم بأقصى درجة من الوحشية، التى بلغت ذروتها خلال عمليات القبضة الحديدية التى قام بها شيمون بيريز فى أوائل عام ١٩٨٥. غير أن الأعمال الوحشية التى كان يقوم بها المحتلون والتى كانت تنشر بشكل عارض، قد فشلت فى أن تنقل القصة كاملة، حيث أن ما ينشر كان يتجاهل متابعة الحقائق يوماً بيوم، والشئ نفسه ينطبق على التغطية العارضة للأعمال الوحشية الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة، وهى التغطية التى فشلت فى نقل الصورة الحقيقية للمعاملة الوحشية والقمع واستغلال العمالة الرخيصة (بما فيها الأطفال) والقيود القاسية المفروضة على الحياة السياسية والثقافية واعاقة التطور الاقتصادى. وقد قدمت جولى فلينت صورة أكثر وضوحاً، عندما حكّت «قصة الحياة والموت فى إحدى قرى الجنوب اللبناني» الشيعية قبل شهر واحد من وقوع هجوم الصواريخ. كانت كفر رمان «بلدة زراعية مزدهرة يسكنها ثمانية آلاف شخص» تقع بالقرب من النبطية خلال الفترة التى كان

جنوب لبنان يتعرض فيها لإرهاب منظمة التحرير الفلسطينية. وفقا للتاريخ الرسمي (انظر الهامش رقم ٣٧). فبعد ما أسمته صحيفة «النيويورك تايمز» «تحرير» كفر رمان من حكم منظمة التحرير الفلسطينية، أحيطت البلدة «بأثنين من التحصينات الضخمة التى أقامتها إسرائيل ووكيلها اللبناني وهو جيش جنوب لبنان»، وهى التحصينات التى كانت تنطلق منها نيران القنص والقصف بشكل دائم، حيث «كانت فى بعض الأحيان تستمر من شروق الشمس حتى غروبها، وفى أحيان أخرى لاتستمر أكثر من بضع ساعات»، مما أسفر عن مصرع العديد من الأشخاص، وأدى إلى فرار ستة آلاف شخص تاركين ثلاثة أرباع مساحة تلك «القرية المحتضرة» خالية من السكان، فى حين لم تكن هناك أى إشارة إلى وجود أنشطة مقاومة، وحيث لم يكن هناك احتمال كبير لوجود مقاومة بين المزارعين غير المسيحيين على امتداد سفح التل المنبسط^(١٠).

فهل كان قصف كيريات شيمونه «إرهابا» أم «انتقاما»، حتى إذا نحينا جانبا أعمال القتل الوحشية التى أسفرت عنها عملية القبضة الحديدية التى قام بها بيريز ورايين؟ كذلك فإن النظر إلى حياة هؤلاء الإرهابيين يزيد الأمور وضوحا. لقد أجرت صحيفة «الواشنطن بوست» حديثا مع واحد منهم نشر فى سلسلة من خمس حلقات عن الإرهاب، الذى تم التعامل معه على نحو انتقائى كالمعتاد. وباعتباره يقضى عقوبة السجن لمدة ثمانية عشر عاما فى أحد السجون الإسرائيلية، فقد جرى اختياره باعتباره «يمثل من نواح عديدة نموذجا للإرهابيين المسجونين مابين لندن والكويت». وقالت الصحيفة، «لقد تضافرت فى حياته مأساة شخصية (مقتل والده إثر انفجار قنبلة فى القدس عام ١٩٤٦) مع اكتشافه لنظام عقائدى (الماركسية)، على نحو دفعه إلى عالم من جرائم القتل السياسية المتعمدة». واستطردت تقول إن «القنبلة التى قتلت والده ومايزيد على ٩٠ شخصا آخرين، كانت قد وضعتها جماعة الأرجون الصهيونية السرية، التى كان يقودها مناحم بيجن، فى مقر عسكري بريطانى، أصبح يسمى الآن فندق الملك داود» - كما كان فى ذلك الوقت^(١١). وقالت الصحيفة إنه «قال أنه قد دخل الى الماركسية بسبب واقع الأوضاع فى المخيمات الفلسطينية فى الضفة الغربية المحتلة. إن «واقع» الأوضاع فى الأراضي المحتلة، وليس فى المخيمات فقط، هو واقع حقيقى تماما، ومرير وقاس، وليست له علاقة بما يكتب فى صفحات الافتتاحيات فى النصحف القومية، حيث يمكن أن نرى فى الاحتلال «نموذجا للتعاون المستقبلى» و«تجربة فى التعايش العربى - الإسرائيلى»^(١٢). إن التوضيح ليس تبريرا، غير أنه من الواضح أن بعض الأسئلة تثور عن سهولة استخدام تعبيرات مثل «الانتقام».

أو فلننظر إلى سليمان خاطر الجندى المصرى الذى قتل سبعة من السياح الإسرائيليين على أحد شواطئ سيناء فى الخامس من أكتوبر عام ١٩٨٥. لقد ذكرت الصحف المصرية أن

والدته قالت إنها «سعيدة لموت هؤلاء اليهود»، ووصف طبيب من قرية بحر البقر هذه الحادثة بأنها إنذار ضد «السلام الوهمي» بين مصر وإسرائيل. فلماذا حدث رد فعل يبعث على الصدمة بهذا الشكل على جريمة نكراء؟ ربما يكون قصف تونس قبل ذلك بأيام سببا من الأسباب، ولكن قد تكون هناك أسباب أخرى. ففي عام ١٩٧٠، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية قرية بحر البقر مما أسفر عن مقتل ٤٧ تلميذا، خلال «حرب الاستنزاف» عندما أدى القصف الإسرائيلي المكثف والذي كان بعضه يصل إلى عمق مصر إلى ترحيل مليون ونصف مليون من السكان المدنيين من منطقة قناة السويس، كما هدد بنشوب حرب شاملة عندما قامت طائرات الفانتوم التي كانت إسرائيل قد حصلت عليها في ذلك الوقت بإسقاط طائرات الميج التي كان يقودها طيارون سوفيت. والتي كانت تحمي عمق مصر فوق الأراضي المصرية (٦٣).

أن هناك عنصرا مفقودا عندئذ عندما يكتب مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» في إسرائيل أن سليمان خاطر «قام بهذا العمل نتيجة لدوافع قومية متطرفة ومناهضة لإسرائيل» (٦٤) - شيء لم يكن ليجرى تجاهله بالتأكيد لو أن الوضع كان معكوسا.

ويلحق دافيد هيرست قائلا «أن المركز الرئيسي والحقوقي للإرهاب الدولي (بالمعنى الغربي المحرف للكلمة) هو لبنان، الذي إما أنه يرى إرهابيين من داخله، أو يكون بمثابة الوطن الملائم لإرهابيين من الخارج»، سواء كانوا فلسطينيين ممن «لا يعرفون كثيرا غير القصف والقتل والمذابح والتشويه وما يحيطهم من كراهية وخوف وانعدام للأمان»، أو لبنانيين ممن تلقى مجتمعهم لضربة قاضية قتلت في العدوان الإسرائيلي الذي تدعمه الولايات المتحدة وعواقب هذا العدوان؛ «... أن هناك قناة واحدة راسخة في عقول شباب اليوم» من هذه الجماعات، وهي «أنه في ظل حكم الرئيس ريجان، الذي أوصل مناصرة بلاده التقليدية لإسرائيل إلى أبعاد لم يسبق لها مثيل، أصبحت الولايات المتحدة الراعي الثابت لنظام كامل قائم بالفعل غير أنه غير محتمل لدرجة تبرر استخدام أية وسيلة الآن لتدميره. إن الدافع الإرهابي قد يكون أقوى بين الفلسطينيين، غير أنه من الممكن أن يكون لبنانيا أو عربيا أو - في صورته الأكثر وضوحا وإثارة - شيعيا». وقد أوضح الجنرال ياهو شفاط هاركاوى الرئيس السابق للمخابرات العسكرية الإسرائيلية النقطة الجوهرية بقوله إن «تقديم حل مشرف للفلسطينيين يحترم حقهم في تقرير المصير هو الحل لمشكلة الإرهاب. فعندما يختفى المستنقع لن يكون هناك بموضع» (٦٥).

ولقد أسهم الإرهاب بالجملة والعدوان اللذان تقارسهما الولايات المتحدة وإسرائيل بالتأكيد في الوصول إلى الوضع الذي وصفه هيرست، بشكل يمكن التنبؤ به، وربما أيضا بشكل واع؛ كما تشعر كلتا الدولتين الإرهابيتين بالرضا الكامل عن النتائج التي توفر لهما المبرر

للاستمرار فى مسيرة الرفض والعنف. فضلا عن ذلك، نجد أن إرهاب التجزئة الذى أسهمت فيه هاتان الدولتان بشكل فعال يمكن أن يستغل من أجل إشاعة حالة من الخوف والتعبئة بين السكان، وهو أمر مطلوب من أجل غايات أكثر عمومية. وكل ما هو مطلوب هو نظام دعائى يمكن الاعتماد عليه ليكون بمثابة الجوقة التى تردد الشعارات حسب الطلب، وليتولى قمع أى منهم للمبادرات الأمريكية، أو النموذج الذى تعتمد عليه أو مصادرها أو دوافعها. وفى هذا الشأن، لا يحتاج صناع السياسة لأن يشعروا بكثير من القلق.

إن الأعمال الإرهابية يصفها مرتكبوها عادة بأنها «انتقامية» أو كما هو الحال بالنسبة للإرهاب الأمريكى والإسرائيلى، توصف بأنها «وقائية». وهكذا تم قصف تونس فيما زعم أنه انتقام من عمليات الاغتيال التى وقعت فى لارناكا، على الرغم من أنه لم يكن هناك بالكاد أى زعم بأن ضحايا قصف تونس كانت لهم أى علاقة بمذبحة لارناكا. وعملية لارناكا نفسها كانت تبرر بأنها رد «انتقامى» على قيام إسرائيل باختطاف السفن التى تسافر من قبرص إلى لبنان^(٦٦). فى حين تقبل الولايات المتحدة الزعم الأول (الإسرائيلى) وتعتبره مشروعاً، نجد أنها تتجاهل الزعم الثانى أو تهزأ به، فيما يمثل تمييزاً يقوم على الالتزام الأيديولوجى كما يقضى العرف السائد.

وإذا تركنا جانباً المبررات التى تساق لأعمال العنف الإرهابى والتزمنا بالسجل الواقعى لهذه الأعمال، نجد أنه ليس ثمة شك فى أن إسرائيل كانت تقوم بعمليات أختطاف فى البحر على مدى أعوام عدة، ولم تكن هذه الجرائم تحظى هنا باهتمام يذكر على الرغم من أن جرائم مماثلة كانت تثير الحنق الشديد عندما يكون مرتكبوها من العرب. ولم يكن يعتبر أمراً لائقاً أن تذكر حقيقة أن المحكمة العليا الإسرائيلية قد صدقت بالموافقة على هذه الأعمال. وفى قضية تقدم فيها عربى مسجون باستئناف ضد الحكم بسجنه على أساس أنه قد ألقى القبض عليه وهو خارج المياه الإقليمية الإسرائيلية، قضت المحكمة العليا بأن «مشروعية الحكم والسجن لا تتأثر بالسبل التى استخدمت لإحضار المتهم إلى الأراضى الإسرائيلية»، وقضت كذلك بأنه يمكن أن تصدر المحكمة الإسرائيلية حكماً على شخص لقيامه بأعمال خارج إسرائيل تعتبرها المحكمة أعمالاً إجرامية. وفى هذه القضية، قالت المحكمة إن «دواعى الأمن» قد اقتضت الإبقاء على المستأنف فى السجن^(٦٧).

وإذا انتقلنا إلى السجل التاريخى، نجد أنه فى عام ١٩٧٦، وفقاً لما ذكره عضو الكنيست (والجنرال المتقاعد) ماتيتياهو بيليد، بدأ الأسطول الإسرائيلى فى الاستيلاء على قوارب تابعة للمسلمين اللبنانيين، وتسليمها للمسيحيين اللبنانيين الموالين لإسرائيل، ليقوموا بقتلهم فى محاولة لإجهاض الخطوات الرامية إلى المصالحة التى كان يجرى ترتيبها بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وقد اعترف رئيس الوزراء رابين بهذه الحقائق، غير أنه قال لقد تم

الاستيلاء على القوارب قبل بدء الترتيبات، فى حين رفض وزير الدفاع شيمون بيريز التعليق على الأمر. وبعد عملية تبادل الأسرى التى تمت فى نوفمبر ١٩٨٣، ذكرت صحيفة «النيويورك تايمز» فى موضوع نشر فى الصفحة الأولى، وفى الفقرة الثامنة عشرة منه أن ٣٧ من المسجونين العرب الذين كانوا محتجزين فى معسكر اعتقال «أنصار» السىء السمعة «كان الأسطول الإسرائيلى قد اعتقلهم فى الآونة الأخيرة أثناء محاولتهم السفر من قبرص إلى طرابلس» شمال بيروت، ولم تثر هذه الملاحظة أى تعليق سواء فى إسرائيل أو فى أى مكان آخر (٦٨).

وفى يونيو ١٩٨٤ قامت إسرائيل باختطاف سفينة تعمل بين قبرص ولبنان على بعد خمسة أميال من الساحل اللبنانى بعد أن أطلقت عليها سبلا من طلقات المدافع الرشاشة، وأجبرتها على التوجه إلى حيفا، حيث تم نقل تسعة أشخاص واحتجازهم، منهم ثمانية من اللبنانيين بينما كان التاسع سوريا. وقد تم إطلاق سراح خمسة أشخاص بعد استجوابهم واحتجز الأربعة الآخرون، وكان من بينهم سيدة وتلميذ صغير كانا عائدين من إنجلترا لقضاء العطلة فى بيروت، وتم إطلاق سراح اثنين منهم بعد اسبوعين، بينما لم ترد أية أنباء عن مصير الباقين. وقد اعتبر هذا الأمر تافها حتى أنه كان يتعين على المرء أن يبحث فى الاخبار القصيرة فى الصحف الخلفية حتى يحصل على هذا القدر من المعلومات عن مصير الركاب المختطفين. وقد أشارت صحيفة «الأوزيرفر» اللندنية إلى «دافع سياسى» : وهو إكراه الركاب على استخدام السفينة التى تقلع من ميناء جونية المارونى بدلا من بيروت الغربية التى يسيطر عليها المسلمون، أو إعطاء إشارات للبنانيين بأنهم «بلا حول ولا قوة»، ويجب أن يتوصلوا إلى اتفاق مع إسرائيل. وقد شجب لبنان «عمل القرصنة» هذا، الذى وصفه جود فرى جانسين بأنه «بند آخر» يضاف إلى «القائمة الإسرائيلية الطويلة من أعمال البلطجة الدولية». واستطرد جانسين يقول «وللإبقاء على قصص الإرهاب البحرى الخيالية، قام الإسرائيليون فى ذلك الوقت بقصف جزيرة صغيرة قبالة ساحل طرابلس تردد أنها قاعدة للعمليات البحرية التى تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية» وهو الزعم الذى رفضه جانسين باعتباره «عبثا».

وذكرت الشرطة اللبنانية أن ١٥ شخصا قد لقوا مصرعهم، وأصيب عشرون، واعتبر عشرون آخرون فى عداد المفقودين، وجميعهم لبنانيون من الصيادين والأطفال الذين كانوا يقيمون فى معسكر سنّى للكشافة، وهو الذى كان «أكثر المناطق تعرضا للقصف» (٦٩).

وذكرت صحيفة «النيويورك تايمز» فى تعليقها على قيام إسرائيل «باعتراض طريق» السفينة (وهو التعبير الذى يستخدم فى اللغة الجديدة بدلا من كلمة «اختطاف»)، ذكرت أنه قبل حرب عام ١٩٨٢، «كان الأسطول الإسرائيلى يقوم بانتظام باعتراض طريق السفن المتجهة إلى مينائى صور وصيدا الجنوبيين أو المغادرة لهما بحثا عن الفدائيين» وكانت الصحيفة

كالمعتاد تقبل المزاعم الإسرائيلية كما هي -؛ أما قيام سوريا «باعتراض طريق» السفن الإسرائيلية المدنية استنادا إلى ذريعة مماثلة، فكان سينظر إليه بشكل مختلف قليلا؛ كذلك، فإن قيام إسرائيل باختطاف طائرة مدنية ليبية فى الرابع من فبراير ١٩٨٦ قد استقبل باتزان كبير، وإذا كان قد تعرض لأى انتقاد على الإطلاق، فقد كان ذلك من زاوية أنه خطأ ناجم عن عدم دقة معلومات المخابرات^(٧٠). وفى ٢٥ أبريل ١٩٨٥، اختطف عدة فلسطينيين من قوارب مدنية تعمل بين لبنان وقبرص، وأرسلوا إلى أماكن سرية فى إسرائيل، الأمر الذى أصبح معروفا (فى إسرائيل) عندما أجرى حديث مع واحد منهم فى التلفزيون الإسرائيلى، مما أدى إلى رفع التماس للمحكمة العليا طلبا للحصول على معلومات؛ ومن المفترض أن يكون هناك آخرون غير معروفين^(٧١).

ولم تؤد أى من هذه الحالات، التى لم يعرف معظمها إلا عن طريق تعليقات وردت بشكل عرضى، إلى إثارة أى اهتمام أو قلق، بأكثر مما أثارته الأنباء التى ترددت بشكل عابر عن أن «المعتقلين الأمنيين» العرب الذين أطلق سراحهم فى مبادلة مع الأسرى فى سوريا كانوا فى الواقع، «دروزا من سكان القرى الواقعة فى القطاع الذى ضمته إسرائيل من مرتفعات الجولان الاستراتيجية»^(٧٢). لقد أصبح من الحقوق المقصورة على إسرائيل أن تقوم باختطاف السفن والأفراد وقت أن تشاء، فضلا عن قصف ما يطلق عليه «أهدافا إرهابية»، بموافقة الرأى العام العالى الصوت فى الولايات المتحدة بغض النظر عما تكون عليه الحقائق.

ويمكننا أن نتوقف لحظة أمام الهجوم الإسرائيلى على الجزيرة الواقعة قبالة طرابلس شمالي بيروت، حيث لقى الصيادون اللبنانيون وأطفال الكشافة فى أحد المعسكرات مصرعهم. ولم يلق ذلك اهتماما يذكر؛ غير أن هذا هو العرف السائد فى مثل هذه الأعمال الإرهابية الإسرائيلية التى تتم بانتظام، والتى لاتعد هذه الحادثة من أخطرها.

أما الهجمات الفلسطينية فإنها تؤخذ بشكل مختلف. فليس هناك ما يذكر برعب أكثر من مذبحة معالوت، التى وقعت فى عام ١٩٧٤، حيث لقى ٢٢ من الأعضاء فى جماعة شبه عسكرية للشباب مصرعهم خلال تبادل لإطلاق النار، بعد أن رفض موشيه ديان، رغم اعتراضات الجنرال موردخاى جور التفاوض بشأن مطالب الإرهابيين المتعلقة بإطلاق سراح المسجونين الفلسطينيين^(٧٣). وربما يتساءل المرء لماذا كان قتل أطفال الكشافة اللبنانيين أقل وحشية- بل فى الواقع لم يكن وحشيا بالمرّة، حيث إنه جاء من قبل «دولة تعنى الحياة للانسان» (الواشنطن بوست) ولها «غايات أخلاقية عليا» (النيويورك تايمز) ربما تكون فريدة من نوعها فى التاريخ^(٧٤).

وقبل هجوم معالوت بيومين، قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف قرية الكفير اللبنانية، مما أسفر عن مقتل أربعة مدنيين. وحسبما يقول ادوارد سعيد، فإن هجوم معالوت «قد سبقته

أسابيع من الهجوم الإسرائيلي المتصل بالنابالم على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فى الجنوب اللبنانى» أدى إلى مقتل مايزيد على مائتى شخص. وفى ذلك الوقت كانت إسرائيل منهكة فى عمليات إحراق الأراضى على نطاق واسع فى الجنوب اللبنانى، عن طريق الهجمات الجوية والقصف المدفعى وهجمات القوارب المزودة بالدفاع والعمليات الخاصة التى استخدمت فيها القذائف والقنابل والأسلحة المضادة للأفراد والنابالم، حيث لقى آلاف الأشخاص مصرعهم (البيانات الدقيقة غير متاحة هنا لأن الغرب لايمكن أن ينشغل بمثل هذه الأمور)، واضطر مئات الآلاف إلى النزوح شمالا إلى الأحياء الفقيرة المحيطة ببيروت^(٧٥).

وكان مقدار الاهتمام بذلك طفيفا، وما ينشر عنه ضئيل. ولم يدون أى من هذه الأعمال فى سجلات الإرهاب، بل إنها حتى لم تحدث بالقدر الذى يهتم به التاريخ المعدل، على الرغم من أن الهجمات الإرهابية الفلسطينية التى وقعت أوائل السبعينيات كانت (عن حق طبعاً) تدان بمرارة، ولا تزال تعد دليلا على أن الفلسطينيين لايمكن أن يصبحوا شريكا فى المفاوضات المتعلقة بمصيرهم.

وفى نفس الوقت، كانت أجهزة الإعلام تدان باستمرار باعتبار أنها تفرط فى انتقاد إسرائيل، أو حتى لأنها «موالية لمنظمة التحرير الفلسطينية» - إنها حقا خطة إعلامية على قدر كبير من الأهمية.

ويمكن أن نشير إلى التفسير الذى يقدمه لهذه الأحداث الزعماء الإسرائيليون الذين يوصفون هنا «بالمعتدلين»، مثل اسحاق رابين الذى كان سفيرا فى واشنطن، ثم أصبح رئيسا للوزراء فى الفترة التى شهدت أسوأ أعمال وحشية إسرائيلية فى لبنان قبل كامب دافيد، حيث يقول: «لايمكننا أن نتجاهل محنة السكان المدنيين فى الجنوب اللبنانى.. إن من واجبنا الانسانى أن نساعد سكان المنطقة، وأن نمنع الإرهابيين المعادين من القضاء عليهم^(٧٦). والذين قاموا بمراجعة مذكرات رابين التى تضمنت هذه الكلمات لم يجدوا أى خطأ بها؛ فبهذه الدرجة من الفاعلية يصاغ التاريخ المفيد من الناحية الأيديولوجية، وإلى هذه الدرجة من العمق يصل التعصب العنصرى ضد العرب فى الغرب.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن إسرائيل لاتتمتع وحدها بحق القرصنة والخطف. فقد أدان نبالأوردته وكالة أنباء تاس السوفيتية عملية إختطاف السفينة أكيلي لاورو التى وقعت عام ١٩٨٥، واتهم الولايات المتحدة بالنفاق، لأن رجلين كانا قد قاما باختطاف طائرة سوفييتية وقتلا مضيغة وأصابا عددا من أفراد الطاقم، قد حصلوا على اللجوء السياسى فى الولايات المتحدة التى رفضت تسليمهما^(٧٧) إن هذه الحادثة غير معروفة بشكل محدد، كما أن تهمة النفاق لها فيما يبدو أسانيد موضوعية.

كما أن هذه الحادثة ليست الوحيدة من نوعها. حيث يقول ابراهام صوفير المستشار القانونى

لوزارة الخارجية الأمريكية أنه «خلال الخمسينيات وعلى الرغم من معارضة أمريكا العنيفة لعمليات اختطاف الطائرات، نجد أن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين قد رفضوا مطالب مقدمة من تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي وبولندا ويوغوسلافيا وغيرها من الأنظمة الشيوعية لتسليم أشخاص كانوا قد قاموا باختطاف طائرات وقطارات وسفن بهدف الهرب» ويزعم صوفير أن الولايات المتحدة قد «أعادت فحص سياساتها» في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، «عندما وصلت حوادث اختطاف الطائرات إلى معدلات أشبه بالوباء»، وأصبحت تشكل «مشكلة خطيرة وتهديدا كبيرا لأمن الركاب الأبرياء بأكثر مما يمكن تحمله»^(٧٨). وهذا من قبيل استخدام «اللغة الجديدة» حيث إن عمليات الاختطاف بدأت توجه ضد الولايات المتحدة وحلفائها، ولذلك أصبحت تتدرج ضمن أعمال الإرهاب بعد أن كانت تعتبر مقاومة بطولية للاضطهاد. ومرة أخرى، نجد أن عمليات الاختطاف الموجهة بشكل دقيق والتي تؤذيها الولايات المتحدة لا يرد ذكر لها بشكل واضح في أجهزة الإعلام أو فيما يكتبه من سطع نجمهم في مجال علم الإرهاب.

ويمكن أن نذكر كذلك أول عملية اختطاف طائرة تقع في الشرق الأوسط والتي لم تؤخذ هي الأخرى بشكل مألوف. فقد قامت بها إسرائيل في عام ١٩٥٤، عندما اعترضت الطائرات المقاتلة الإسرائيلية طائرة مدنية سورية وأجبرتها على الهبوط في مطار اللد. وقد كتب موشيه شاريت رئيس الوزراء في مذكراته الشخصية أن رئيس الأركان موشيه ديان كان يهدف إلى «احتجاز رهائن حتى نتمكن من إطلاق سراح مسجونينا في دمشق». وكان هؤلاء المسجونون جنودا إسرائيليين ألقى القبض عليهم لقيامهم بمهمة التجسس داخل سوريا؛ ونتذكر هنا أن ديان هو نفسه الذي قام بعد ذلك بعشرين عاما بإصدار أوامر لبدء عملية الإنقاذ التي أسفرت عن مقتل الشباب الإسرائيليين في معالوت الذين كانوا قد احتجزوا كرهائن بهدف إطلاق سراح المسجونين الفلسطينيين في إسرائيل. وكتب شاريت في مذكراته الخاصة «لم يكن لدينا أي مبرر مهما كان لاحتجاز الطائرة»، وأنه لم يكن لديه «ما يدعوني للشك في صدق التأكيدات الواقعية التي أصدرتها وزارة الخارجية الأمريكية عن أن عملنا هذا لم يسبق له مثيل في تاريخ الممارسات السياسية». غير أن هذه الحادثة قد اختفت من التاريخ، حتى أن بنيامين نتنياهو السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، والذي يعد الآن من أهم من كتبوا في موضوع الإرهاب الدولي، يمكن أن يظهر على شاشات التلفزيون ليتهم منظمة التحرير الفلسطينية «باختراع» عمليات خطف الطائرات، وحتى اغتيال الدبلوماسيين، دون أن يخشى أي معارضة لما يقول^(٧٩).

وفما يتعلق باغتيال الدبلوماسيين يمكن أن نذكر عملية اغتيال وسيط الأمم المتحدة فولك برنادوت في عام ١٩٤٨، التي قامت بها جماعة إرهابية كان يتزعمها وزير الخارجية، اسحق

شامير الرئيس المباشر لنييتناهو والذي كان أحد القادة الثلاثة الذين أصدروا أمر الاغتيال (وكان الثانى، وقد مات، صحفيا بارزا فى إسرائيل لعدة أعوام، وكذلك كان الثالث). وقد اعترف صديق مقرب لدافيد بن جوريون فى حديث خاص أنه كان أحد الذين قاموا بعملية الاغتيال، غير أن بن جوريون أبقى على هذا الأمر سرا، وقامت الحكومة الإسرائيلية بالترتيبات اللازمة لتهرب المستولين عن العملية وإخراجهم من البلاد.

وقد كتب المؤرخ الصهيونى جون كيمخى، ضمن روايته كشاهد عيان، أنه «لم يكن هناك نداء على نطاق واسع فى البلاد وعزم فعلى لألقاء القبض على الجناه»، ولم يكن هناك كذلك «شعور عام بالإدانة الأخلاقية» ويستطرد قائلا: «كان موقف الأغلبية هو أن عدوا آخر لليهود قد سقط على جانب الطريق». كذلك، فإن الاغتيال قد شجب وأدين لأنه كان من الممكن أن يؤدى إلى وقوع انعكاسات على إسرائيل ويصعب من مهمة الدبلوماسيين الإسرائيليين؛ وليس لأنه من الخطأ فى حد ذاته اللجوء إلى الاغتيال»^(٨٠).

وفى ذاكرتنا المنتقاة بشكل ملائم، يظل العرب وحدهم هم الذين يمثلون «بلاء الإرهاب». فبعد اختطاف السفينة اكيلى لاورو كرد انتقامى على قصف تونس، أصبح موضوع اختطاف السفن من أكثر الموضوعات التى تشغل اهتمام الغرب. وخلصت دراسة أعدتها وكالة أنباء رويتر إلى أنه «لم يقع سوى عدد ضئيل من عمليات اختطاف السفن منذ عام ١٩٦١» وأعطت بعض أمثلة لهذه العمليات قام بها مسلمون؛ فى حين أن أعمال الاختطاف التى قامت بها إسرائيل لم ترد نهائيا فى هذه القائمة^(٨١).

وليس الاختطاف هو الشكل الإرهابى الوحيد الذى يغفل عندما يقوم به أصدقاؤنا. فقد أوضحت جين كير كباتريك أن قيام عملاء فرنسيين بتفجير السفينة «رينبو وورير» التابعة لمنظمة السلام الأخضر المناهضة للتسلح النووى، والتى أسفرت عن مصرع شخص واحد، لم يكن بالعمل الإرهابى، وقالت: «أود أن أقول إن الفرنسيين لم يكونوا بوضوح يعتزمون مهاجمة المدنيين أو المتفرجين أو تشويههم وتعذيبهم وقتلهم» فهذا مايمكن أن يقوم به إرهابيون آخرون بسهولة. وقد كتبت صحيفة «إشيان وول ستريت جورنال» فى مقالها الافتتاحى تحت عنوان «أفضل ساعات ميتران» تقول «إن حملة السلام الأخضر خطيرة وعنيفة إلى حد كبير.. وحقيقة أن الحكومة الفرنسية كانت على استعداد لاستخدام العنف ضد السفينة رينبو وورير.. إنما تشير إلى أن الحكومة كانت ترتب أولوياتها بشكل صحيح». وفى صحيفة «نيويورك تايمز»، عرض دافيد هو سيجو كتابا، عن هذا الموضوع ينتقد الفرنسيين «لتخبطهم» ولارتكابهم «خطأ كبيرا» ويقول «لم تكن هناك حاجة» لتفجير السفينة، وكان بإمكان الفرنسيين «الوصول إلى الهدف نفسه فى مقابل قدر أقل بكثير من التشهير». وليس هناك مايدل على أن كلمات أكثر قسوة يمكن أن تقال. وفى ضوء هذا «التخبط»، استخلص هو

سيجو أنه «كان من الصعب إيجاد المبررات لعدم تجريم (وزير الدفاع) هيرنو، كما كان من الصعب القاء اللوم على النيوزيلانديين لإلقتائهم القبض على الضباط الفرنسيين»^(٨٢). وناقش هو سيجو المقارنة بين هذه القضية وقضية ووترجيت، مغفلا أكبر وجه للشبه بينهما: ففي هذه القضية أيضا، كانت هناك ضجة كبيرة حول مسألة «التخبط» وصغر شأن الجرائم، وكثير من الرضا عن النفس من جانب أجهزة الإعلام، في حين تجاهل كل من الكونجرس وأجهزة الإعلام الجرائم الحقيقية التي ارتكبتها حكومة نيكسون باعتبارها لاعلاقة لها بالموضوع^(٨٣). فالإمبراطور محصن ضد الاتهام بالإرهاب، أو بجرائم أخرى، كما أن حلفاء غالبا ما يشاركونه في هذا الامتياز. فهم على أسوأ تقدير، يتهمون «بالتخبط» فحسب.

وقد يستحق جورج شولتز جائزة النفاق في هذا المجال. حيث إنه في الوقت الذي يشن فيه حملة «نشطة» ضد الإرهاب، فإنه يصف الزعم القائل بأن «الإرهابي في نظر شخص ما هو مناضل من أجل الحرية في نظر شخص آخر»، يصفه بأنه زعم خبيث، ويقول :

إن المناضلين من أجل الحرية أو الثوريين لا يقومون بنسف الأنوبيسات التي تحمل غير المقاتلين. والقتلة الإرهابيون هم الذين يفعلون ذلك. المدافعون عن الحرية لا يقتلون رجال الأعمال الأبرياء، أو يختطفون الرجال والسيدات والأطفال الأبرياء. القتل الإرهابيون هم الذين يفعلون ذلك. رجال المقاومة في أفغانستان لا يدمرون القرى أو يقتلون من لا حول لهم. ورجال الكونترا في نيكاراغوا لا يقومون بنسف أنوبيسات المدارس، أو يقومون بعمليات قتل جماعية للمدنيين.

وفي الواقع، فإن الإرهابيين الذي يقودهم شولتز في نيكاراغوا متخصصون كما يعرف هو، بشكل محدد في الهجمات الاجرامية القاتلة على المدنيين فضلا عن التعذيب والاغتصاب والتشويه؛ إن سجلهم الإرهابي البغيض معزز بالوثائق، على الرغم من تجاهله وسرعة نسيانه أو حتى إنكاره من جانب المدافعين عن الإرهاب (انظر الهامش رقم ١٧). أما رجال المقاومة في أفغانستان، فقد قاموا كذلك بمذابح وحشية من النوع الذي كان من الممكن أن يشير اعتراضات محمومة في الغرب، إذا كانت القوات المهاجمة (التي سيطلق عليها في هذه الحالة «قوات التحرير» التي تعمل «دفاعا عن النفس») من الأمريكيين والإسرائيليين. وقبل بضعة أشهر فقط من حديث شولتز، كان أصدقاؤه من أعضاء منظمة يونيتا في أنجولا يتفخخون بإسقاطهم طائرة مدنية تحمل ٢٦٦ شخصا، كما كانوا قد أطلقوا سراح ٢٦ رهينة كانوا قد ظلوا محتجزين لمدة تسعة أشهر، من بينهم ٢١ من المبشرين البرتغاليين والأسبان ومن أمريكا اللاتينية. كما أعلنوا «حملة جديدة من العصيان المدني» وفقا لما ذكرته وكالة أنباء

الأسوشيتيدبرس، مشيرة إلى الانفجار الذى وقع فى لواندا وراح ضحيته ٣٠ شخصا وأصيب مايزيد على ستين شخصا عندما انفجرت سيارة جيب محملة بالديناميت فى المدينة. كما قاموا باحتجاز مدرسين وأطباء وأوروبيين وغيرهم، ذكرت الصحف أن عددهم بلغ ١٤٠ أجنبيا، من بينهم ١٦ من الفنيين البريطانيين «احتجزوا كرهائن»، على حد قول زعيمهم جوناس ساثيمبي، وتقرر عدم «إطلاق سراحهم حتى تقدم رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر لمنظمتهم نوعا من الاعتراف». إن مثل هذه الأعمال تتم بانتظام؛ فعلى سبيل المثال هناك عملية تفجير أحد الفنادق فى أبريل ١٩٨٦، التى راح ضحيتها ١٧ شخصا من المدنيين الأجانب، وأصيب كثيرون آخرون. وقد قالت جين كيركاتريك فى مؤتمر لجماعة العمل السياسى المحافظة حظى فيه ساثيمبي «بإشادة حماسية إثر تعهده بمهاجمة المنشآت البترولية الأمريكية فى بلاده»، قالت إن ساثيمبي «هو أحد الأبطال الحقيقيين للقتال فى زمننا الحالى»، وكان ماتعهده به ساثيمبي خطة لقتل الأمريكيين ولكنها لم تدفع الولايات المتحدة إلى تطبيق مذهبها الذى يطالب «بالدفاع عن النفس ضد هجمات قد تحدث فى المستقبل» الذى استخدم لتبرير قصف القذافى «الكلب المسعور»؛ تماما كما لم يحدث قصف لجوهانسبرج عندما أنقذ القبض على قوات المرتزقة التابعين لجنوب أفريقيا فى مايو ١٩٨٥ فى شمالى أنجولا خلال قيامهم بهمة لتدمير هذه المنشآت وقتل الأمريكيين؛ فالدولة الإرهابية يجب أن تصدر أحكامها بدقة وحذق. وفى دنيا الواقع نجد أن ساثيمبي يعد مناضلا من أجل الحرية بالنسبة لشولتز وكيركاتريك وغيرهما من كبار قادة الإرهاب ومناصره، وهو مايرجع أساسا إلى أن «منظمة يونيتا هى الجماعة العميلة لدولة جنوب أفريقيا التى تحظى بالقدر الأكبر من المساندة من أجل إشاعة عدم الاستقرار فى الدول المجاورة» (٨٥).

أما فيما يتعلق بجيوش الكونترا التى يدعمها شولتز، فإن مهمتها الأساسية، كما لاحظنا من قبل، هى احتجاز كل سكان نيكاراغوا المدنيين كرهائن تحت تهديد الإرهاب الوحشى لإجبار الحكومة على التخلّى عن أى التزام لتلبية حاجات الأغلبية الفقيرة، ولصالح السياسة «المعتدلة» و«الديمقراطية» التى تخدم المتطلبات الأعلى لقطاع الأعمال الأمريكى وعملاته المحليين، كما هو الحال فى الدول التى تحسن التصرف فى ظل الرعاية الأمريكية.

غير أنه فى ظل هذا المناخ الثقافى الفاسد والمنحرف الذى يرتع فيه قادة الإرهاب والمدافعون عنه، تمر تصريحات شولتز وتصريحات مماثلة لها دون أن تثير دهشة أحد.

إن احتجاز الرهائن يعد بوضوح عملا من أعمال الإرهاب وليس هناك شك اذن فى أن إسرائيل مدنية لأرتكابها عملا خطيرا من أعمال الإرهاب الدولى، عندما نقلت نحو ١٢٠٠ سجين، معظمهم من الشيعة اللبنانيين، إلى إسرائيل فى طريق انسحابها من لبنان، منتهكة بذلك القانون الدولى، وعندما أوضحت أنها سوف تطلق سراحهم «وفقا لجدول زمنى غير محدد

يوضع وفقا للأوضاع الأمنية فى الجنوب اللبنانى» - وهو ما يعنى بوضوح أنهم سوف يحتجزون كرهائن إلى أن يثبت «حسن تصرف» السكان المحليين الموضوعين تحت حراسة القوات الإسرائيلية وقوات المرتزقة التابعة لها فى «المنطقة الأمنية» فى الجنوب اللبنانى وفى المناطق المجاورة. وكما ذكرت مارى ماكجورري، فيما كان خروجا نادرا عن الإجماع العام، فإن هؤلاء المسجونين كانوا «رهائن فى السجون الإسرائيلية»؛ وأنهم ليسوا مجرمين؛ لقد احتجزوا كضمان ضد الهجمات عندما كان الاسرائيليون يغادرون لبنان بشكل نهائى» - وفى الواقع لم يكن هناك اعتزام بترك الجنوب اللبنانى حيث احتفظت إسرائيل «بمنطقتها الأمنية»؛ وحتى الانسحاب الجزئى لم يتحقق إلا بفضل المقاومة اللبنانية. وقد تم نقل ١٤٠ سجيناً بشكل سرى إلى إسرائيل فى نوفمبر ١٩٨٣ انتهاكا لاتفاقية مع الصليب الأحمر كانت تقضى بإطلاق سراحهم فى عملية تبادل للأسرى بعد الإغلاق (الذى ثبت فيما بعد أنه مؤقت) لمعتقل «أنصار» الذى كان مسرحا لأعمال وحشية، والذى كان كثيرا مايوصف بأنه «معسكر اعتقال» من جانب الإسرائيليين الذين كانوا يعملون فيه أو يزورونه ويصيبهم الاشمئزاز من التصرفات الهمجية للسجانين؛ حيث ظل المسجونون يحرمون حتى من زيارات الصليب الأحمر لهم حتى يوليو ١٩٨٤. وقد ذكر ناحمان شاي المتحدث باسم وزارة الدفاع الإسرائيلية أنه من بين ٧٦٦ مسجوناً كانوا مايؤالوا محتجزين فى يونيو ١٩٨٥، كان ٤٠٠ مسجون قد ألقى القبض عليهم للقيام «بأنشطة إرهابية» - وهو ما يعنى مقاومة الاحتلال العسكرى الإسرائيلى - فى حين «ألقى القبض على بقية المسجونين لقيامهم بأشكال أقل عنفا من النشاط السياسى أو تنظيم أنشطة تستهدف تقويض الوجود العسكرى الإسرائيلى فى لبنان، وفقا لما ذكره شاي»^(٨٦).

وكانت إسرائيل قد تعهدت بإطلاق سراح ٣٤٠ من الرهائن فى العاشر من يونيو، «غير أنها ألغت قرار الإفراج فى آخر لحظة لأسباب أمنية لم توضح أبدا بشكل كامل»^(٨٧). وبعد ذلك بأربعة أيام، قامت جماعة من الشيعة اللبنانيين تردد أنهم من أصدقاء وأقارب الرهائن الذين تحتجزهم إسرائيل^(٨٨) باختطاف طائرة تابعة لشركة الخطوط الجوية العالمية فى رحلتها رقم ٨٤٧، واحتجزوا رهائن فى محاولة لإطلاق سراح الرهائن الذين تحتجزهم إسرائيل، مما أثار نوبة جديدة متناغمة من نوبات هبستيريا النفاق المطبق فى الولايات المتحدة، والتى تضمنت تلميحات عنصرية مكشوفة وهجمات على أجهزة الإعلام التى أتاحت للمختطفين فرصة عابرة لتوضيح موقفهم، بما كان تدخلا فى الانضباط الشمولى الذى يعتبر ملائما داخل النظام الدعائى. ولم يكن المختطفون الإسرائيليون فى حاجة إلى من يسهل لهم بشكل خاص الوصول إلى أجهزة الإعلام الأمريكية، التى كانت ترحب بتبليغ الرسالة نيابة عنهم، غالبا فى صورة «أخبار».

. وتعرض أجهزة الإعلام عموماً إلى اتهامات بأنها «تساند الإرهاب»، لسماعها للإرهابيين بالتعبير عن مواقفهم؛ ولاتعود هذه الإشارة على الظهور المتكرر لرونالد ريجان أو جورج شولتز أو إليوت إبرامز أو غيرهم من الإرهابيين البارزين، الذين يقدمون رسالتهم بدون أى تعليق أو رد عليها، إنطلاقاً من إطار المفاهيم والافتراضات التى تحكم ما يطلق عليه «التغطية الاخبارية».

وقد تجاهلت الصحافة البيانات التى أدلى بها المختطفون والتى تفيد أنهم يرغبون فى تأمين إطلاق سراح الرهائن المحتجزين لدى إسرائيل - الذين هم بالطبع ليسوا رهائن فى اللغة الأمريكية، حيث إنهم محتجزون «من جانبنا» نحن.

وقد تم بسهولة توضيح وعرض لامعقولية الذريعة التى ساقها الشيعة. حيث أوضحت فلورا لويس أنه «أمر لا يتفق مع شخصية الشيعة المقاتلين الذين يجدون الاستشهاد ولا يعبأون كثيراً بقتل الآخرين، أن يقلقوا إلى هذا الحد على موعد الافراج عن المسجونين»؛ وهو تعبير آخر عن المفهوم المفيد القائل بأن الطبقات الدنيا لاتشعر بالألم. وقد قدم محررو «النيويورك تايمز» البرهان المؤثر على أن «إسرائيل كانت تعتزم ترضية الشيعة الساخطين فى الأسبوع الماضى (أى قبل بضعة أيام من اختطاف الطائرة). غير أنهم تعطلوا بسبب عملية اختطاف عدد من الفنلنديين الذين يعملون ضمن القوات التابعة للأمم المتحدة فى لبنان»؛ وقد أشارت «النيويورك تايمز» فى خبر من ٩٠ كلمة إلى الاتهام الذى وجهته فنلندا أنه خلال هذا الحدث الذى ليس له أى علاقة بالموضوع «كان الضباط الإسرائيليون يشاهدون رجال الميليشيات اللبنانية وهم يضربون الجنود الفنلنديين المختطفين التابعين لقوات الأمم المتحدة فى لبنان دون أن يحركوا ساكناً لمساعدتهم» فى حين كان «أعضاء جيش جنوب لبنان يضربونهم بالقضبان الحديدية وخراطيم المياه». وراحت صحيفة «النيويورك تايمز» تهدد قائلة، «إن هناك العديد من الجرائم تحدث هنا»، وتدين مختطفى طائرة شركة الخطوط الجوية العالمية والسلطات اليونانية (لتخاذلها)، بل وكذلك الولايات المتحدة «لإخفاقها فى معاقبة إيران لإيوائها للمجرمين الذين قتلوا اثنين من الأمريكيين خلال عملية اختطاف طائرة فى العام الماضى» (انظر الهامش رقم ٧٧) أما احتجاج إسرائيل للرهائن، فإنه لم يندرج ضمن هذه الجرائم^(٨٩).

أما برنارد لويس مؤرخ الشرق الأوسط فى جامعة برينستون، والذى يتمتع بسمعة أكاديمية تجعل من غير الضرورى تقديم أدلة أو تفنيدات للرد على الأدلة المضادة الواضحة، فقد أكد بشكل قاطع أن «المختطفين أو من أرسلهم كانوا يعرفون بالتأكيد أن الإسرائيليين كانوا يعتزمون إطلاق سراح الشيعة وغيرهم من اللبنانيين المحتجزين، وأن قيامهم بتحدث من هذا النوع كان من شأنه فقط أن يعطل إطلاق سراح المحتجزين بدلاً من أن يؤدى إلى الإسراع به». وكان يمكنهم أن يستمروا فى «تحدى أمريكا وإهانة الأمريكيين»، لأنهم يعلمون أن أجهزة

الإعلام المتخاذلة «سوف توفر لهم قدرا غير محدود من الدعاية، وربما نوعا من أنواع التأييد» ولنتذكر أن هذا ما يروده أكاديمي محترم في صحيفة محترمة، وهي حقيقة تلقى بعض الضوء مرة أخرى على الحمى الهزلية التي يحسبها الناس حياة ثقافية.

وقد تجاهل محررو مجلة «نيويورك» المطلب الشيوعي المتعلق بإطلاق سراح الرهائن المحتجزين لدى إسرائيل باعتباره، «هراء محض»، قائلين: إن «اختطاف الطائرات والأشخاص وعمليات الاغتيال والمذابح هي الأساليب التي يعتمد عليها الشيعة وغيرهم من الفصائل اللبنانية لإنجاز أعمالهم السياسية»، وأن «الجميع كانوا يعرفون» أنه كان من المقرر إطلاق سراح السجونيين الذين تحتجزهم إسرائيل - عندما تكون إسرائيل بخير وعلى استعداد لذلك. وقد أضاف الرئيس ريجان إلى هذه الهستيريا نقطة جديدة بتوضيحه أن «الهدف الحقيقي» للإرهابيين هو «طرد أمريكا من العالم» لا أقل من ذلك؛ في حين أشار نورمان هوديتس إلى أن استخدام القوة كان سيؤدي على الأرجح إلى مقتل الرهائن الأمريكيين، وأدان ريجان لإخفاقه في «الاعامرة بالحياة نفسها (ويقصد حياة الآخرين) دفاعا عن الشرف الوطني» بينما دعا إدوارد كوخ عمدة نيويورك إلى قصف لبنان وإيران وغيرها ممن يتظاهرون باتخاذ المواقف البطولية^(٩٠).

ومن ناحية أخرى للقارئ الدقيق أن يكتشف من بين سطور التقارير الصحفية التي ترد عن أزمة الرهائن، أن ألفين من اللبنانيين الشيعة، من بينهم ٧٠٠ طفل قد فروا من منازلهم تحت قصف نيران جيش جنوب لبنان الموالي لإسرائيل، الذي أطلق النار كذلك على سيارات الجيب، التابعة لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، في حين «أعلن متحدث باسم الأمم المتحدة أن قوة تضم جنودا إسرائيليين وبعض رجال الميليشيات التي يرأسها المسيحيون، قد تسللت إلى قرية لبنانية اليوم واحتجزت تسعة عشر شخصا من الشيعة»^(٩١).

والجدير بالذكر أن إسرائيل بدأت بعد اختطاف الطائرة في إطلاق سراح الرهائن وفقا لجدولها الزمني الذي تم التعجيل به على الأرجح لأن حادثة اختطاف الطائرة قد ركزت الاهتمام الدولي على عملية الاختطاف الأوسع نطاقا التي قامت بها إسرائيل. وعندما تم إطلاق سراح ٣٠٠ من المسجونين في الثالث من يونيو، ذكرت وكالة أنباء «الأسوشيتد برس» ضمن شهاداتهم أنهم قد تعرضوا للتعذيب والتجوع، في حين نجد أن توماس فريدمان يقول في «النيويورك تايمز» إنه لم يسمع سوى أنهم قالوا «لقد تلقينا معاملة طيبة من جانب الإسرائيليين...». وفي النهاية، كتب ريجان رسالة إلى شيمون بيريز، «يقول فيها إن أزمة رهائن بيروت قد أدت الى تعزيز العلاقات بين بلدينا»؛ دون أن يذكر شيئا عن «أزمة الرهائن» الأخرى التي لاتعد جزءا من التاريخ الرسمي^(٩٢).

وحتى بمعايير اللغة الجديدة التي يستخدمها الغرب، فإن الأعمال الإسرائيلية كانت ستندرج

ضمن أعمال احتجاز الرهائن لو لم تكن إسرائيل هي أحد عملاء الامبراطور الذين يقومون بأعمال القرصنة في كافة أرجاء العالم، وهو ما يعيقها من هذه التهمة. غير أنه يجدر بالتأكيد مرة أخرى على حدود المفاهيم الأوروبية للخطاب السياسي المعاصر، الذي يفسر تعبيرات مثل «الإرهاب» و«الرهائن» بحيث يستبعد انطباقها على أكثر الأمثلة فجاجة، مثل الوضع في نيكاراغوا أو في الجنوب اللبناني حيث يحتجز السكان بأكملهم كرهائن لضمان طاعتهم للسيد الأجنبي. ويتسم هذا الاستخدام للتعبيرات بأنه الزامى، انطلاقاً من الطبيعة الحقيقية للإرهاب الدولي بالجملة والضرورة الواضحة لمنع أى فهم آخر له.

وإذا اكتفين بالحديث عن الشرق الأوسط، سنجد أن منظّمى الإرهاب الدولي يفهمون هذه المسألة جيداً إلى حد ما. فأباً إيمان الدبلوماسية الإسرائيلية الذي يعد من أبرز الحماة، أوضح الأسباب التي أدت إلى الهجوم الوحشى على الجنوب اللبناني خلال السبعينيات بقوله: «لقد تم أخيراً تحقيق الفكرة العقلانية القائلة بأن السكان المتأثرين بالهجوم سيفرضون ضغوطاً لوقف الأعمال العدائية» ضدنا؛ وترجمة ذلك إلى لغة بسيطة نجد أنه يقول: إن سكان الجنوب اللبناني كانوا محتجزين كرهائن. لفرض ضغوط عليهم حتى يجبروا الفلسطينيين على قبول الوضع الذي تفرضه عليهم حكومة حزب العمل التي يمثلها أباً إيمان، الذي كان قد صرح بأن الفلسطينيين «ليس لهم أى دور يقومون به» فى أى تسوية للسلام^(٩٣). وقد أوضح موردخاي جور رئيس الأركان فى عام ١٩٧٨ أنه «منذ ثلاثين عاماً.. ونحن نحارب سكان القرى والمدن،» مشيراً إلى أحداث مثل قصف مدينة أريد الأردنية وعمليات الطرد التي تمت عن طريق قصف عشرات الآلاف من سكان وادى الأردن، وطرده مليون ونصف مليون من سكان منطقة قناة السويس، فضلاً عن أمثلة أخرى تعد كلها جزءاً من برنامج احتجاز السكان المدنيين كرهائن فى محاولة لمنع أى مقاومة للتسوية السياسية تفرضها إسرائيل بالقوة، ومن ثم المحافظة على بقائها، فى حين ترفض إسرائيل احتمال أقرار أى تسوية سياسية أخرى، فهناك على سبيل المثال الاقتراح الذى تقدم به السادات عام ١٩٧١ لعقد اتفاقية سلام شاملة وفقاً للحدود المعترف بها دولياً. كذلك فإن الممارسات الإسرائيلية المعتادة لعمليات «الانتقام» الموجهة ضد أهداف مدنية عزلاء لا علاقة لها بالأعمال التي يقوم بها الإرهابيون (والتي غالباً من تأتى هي نفسها كرد فعل إرهابى إسرائيلى سابق)، إن هذه الممارسات إنما تعكس التصور نفسه، الذى يمثل خروجاً - بدأً فى أوائل الخمسينيات - عن أقوال بن جوريون السابقة بأن «رد الفعل لا يكون فعالاً» إلا إذا تم توجيهه بدقة: «فإذا عرقنا العائلة - (يجب علينا) أن نضرب بلا رحمة حتى النساء والأطفال»^(٩٤).

تشارك القيادة العسكرية الإسرائيلية مع جور الى حد كبير فى فهمه للحروب الإسرائيلية. فخلال عمليات القبض الحديدية فى أوائل عام ١٩٨٥، حذر اسحاق رابين وزير الدفاع من أنه

إذا اقتضت الضرورة، فإن إسرائيل ستنتهج «سياسة احراق الأراضي كما فعلت فى وادى الأردن خلال حرب الاستنزاف» مع مصر. وأضاف رابين إن «لبنان كمصدر للإرهاب تعد الآن أكثر خطورة مما كانت عليه فى عام ١٩٨٢» حيث يشيع الإرهابيون من الشيعة الفزغ فى أوروبا الغربية (وهم لم يقوموا بذلك قبل الغزو الإسرائيلى للبنان فى عام ١٩٨٢، ولكنه لا يوضح أسباب ذلك)، بحيث يكون على إسرائيل أن تحتفظ بمنطقة فى الجنوب «يمكنها التدخل فيها». أما دوبيك تامارى قائد المظلات المخضرم، الذى أعطى أوامره بدك مخيم عين الحلوة الفلسطينى بالطائرات والقصف المدفعى (فيما يعد تطبيقاً آخر للتعبير الوهمى «طهارة السلاح») «لإنقاذ حياة» الجنود الذين كانوا تحت إمرته، فقد برر ذلك بقوله «إن دولة إسرائيل كانت تقتل المدنيين منذ عام ١٩٤٧»، «تقتل المدنيين عن عمد»، «باعتبار ذلك هدفاً من أهدافها»^(٩٥).

وقد ذكر تامارى على سبيل المثال الهجوم الذى شن على قرية قبيه فى عام ١٩٥٣، عندما قامت الوحدة رقم ١٠١ التابعة لأرييل شارون بقتل سبعين شخصاً من القرويين العرب فى منازلهم فيما زعم أنه رد فعل انتقامى على هجوم إرهابى لم يكن لهؤلاء القرويين أى علاقة به على الإطلاق، وقد زعم بن جوريون فى حديث لراديو إسرائيل أن «مدنيين إسرائيليين أثارهم الإرهاب العربى هم الذين قاموا بقتل القرويين العرب»، ومعظم هؤلاء المدنيين الإسرائيليين كانوا من اللاجئين من دول عربية أو الناجين من معسكرات اعتقال النازى «نافيا» «الزعم الوهمى» القائل بأن قوات الجيش الإسرائيلى كانت متورطة فى هذه الأحداث - وهو كذب سافر يضع المستوطنات الإسرائيلية بشكل أكبر تحت تهديد رد الفعل الانتقامى على هذه المذبحة المتعمدة. ومن الحقائق غير المعروفة على نطاق واسع أنه قبل مذبحة قرية قبيه بشهر واحد، أرسل موسى ديان الوحدة رقم ١٠١ لتدفع بأربعة آلاف من البدو من قبيلتى العازمة وطربين عبر الحدود المصرية، فى خطوة أخرى من خطوات الطرد التى ظلت مستمرة منذ عام ١٩٥٠، بعد فترة وجيزة من وقف إطلاق النار. وفى مارس عام ١٩٥٤، لقي أحد عشر إسرائيلياً مصرعهم فى كمين، لأحد الأوتوبيسات فى شرق منطقة النقب نصبته مجموعة من أفراد قبيلة العازمة (فيما اعتبر «عملية إرهابية بلا مبرر»)، مما أدى إلى قيام إسرائيل بغارة على قرية نحالين الأردنية التى ليست لها أى علاءة بالحادث الأولى (فيما اعتبر «رداً انتقامياً»). وفى أغسطس عام ١٩٥٣ قامت الوحدة ١٠١ التابعة لشارون بقتل عشرين شخصاً، ثلاثهم من الأطفال والنساء، فى مخيم البريج للاجئين فى قطاع غزة «كرد انتقامى» على أعمال التسلل عبر الحدود^(٩٦). ومن الممكن رصد دائرة أعمال «الانتقام» (التي يقوم بها اليهود) وأعمال «الإرهاب» (التي يقوم بها الفلسطينيون) خطوة بخطوة منذ سنوات عديدة، وهى تجربة سوف تكشف سريعاً أن هذه المصطلحات تنتمى إلى عالم الدعاية ولا تعتمد على الوصف الموضوعى للحقائق.

وهنا أيضا يمكننا أن نلاحظ الفاعلية التي تمت بها إعادة صياغة التاريخ حتى يخدم الأيديولوجيا بشكل أكبر. فقد كتب توماس فريدمان في تعليق على استراتيجية «الإرهاب المضاد الإسرائيلي»، كتب يقول إن أحسن ما توصف به «الفترة الأولى من ١٩٤٨ حتى ١٩٥٦ هو أنها فترة الإرهاب المضاد - عن طريق - الانتقام أو التغذية العكسية السالبة»، وإن كانت «واحدة على الأقل من هذه الأعمال الانتقامية قد أثارت جدلا عنيفا بسبب سقوط عدد من الضحايا المدنيين»، وكان على الأرجح يشير إلى حادثة قرية قبيه. ولايكاد ما يرد في السجل الأكاديمي يختلف عن ذلك (١٩٧).

كذلك فإن عمليات القبضة الحديدية التي قام بها الجيش الإسرائيلي في الجنوب اللبناني في أوائل عام ١٩٨٥ كان يحكمها المنطق الذي أكد عليه أبا إيبان كما ذكرنا من قبل. كان السكان المدنيون محتجزين كرهائن تحت تهديد الإرهاب لضمان قبولهم للتسويات السياسية التي تفرضها إسرائيل في الجنوب اللبناني والأراضي المحتلة. ولانزال التحذيرات سارية، فالسكان يظلون محتجزين كرهائن، دون أن يشير ذلك أى قلق في الدولة العظمى التي تقول هذه العمليات وتوقع أى تسوية سياسية ذات معنى.

وفى حين لا يتعرض الإرهاب بالجملة، بما فيه احتجاز الرهائن، إلى الانتقاد فى اللغة الجديدة المستخدمة فى الغرب، عندما تقوم به عناصر تحظى بالرضا عنها، فإن عمليات الإرهاب التى تتم على نطاق ضيق من قبل نفس العناصر تحظى هى الأخرى بنفس الامتيازات كما أوضحنا من قبل. وإذا استعرضنا بعض الحالات الدالة الأخرى فحسب، نجد أنه فى نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٨٣، «أعربت إسرائيل بوضوح عن أنها لن تسمح لقوات عرفات بالجلء من المدينة (طرابلس التى تقع فى شمال لبنان التى كانوا يتعرضون فيها لهجمات من جانب القوات الموالية لسوريا)، طالما لا يزال مصير المسجونين الإسرائيليين موضع شك». لذلك قامت إسرائيل بقصف ما كان يسمى «بمواقع الفدائيين» لمنع رحيل السفن اليونانية التى كان من المقرر أن تقل الموالين لعرفات. وذكر المتحدثون باسم الدروز أن أحد المستشفيات قد تعرض للقصف خلال الهجوم الذى شن على «ماكان يوصف بأنه قواعد فلسطينية» شرقى بيروت؛ وفى طرابلس «تعرضت سفينة شحن جانحة إلى إصابة مباشرة أغرقتها»، و «اشتعلت النيران فى شاحنة أخرى عندما أصيبت بقذيفة» (٩٨). ومرة أخرى احتجز السكان، فضلا عن السفن الأجنبية، كرهائن لضمان إطلاق سراح المسجونين الإسرائيليين الذين كان قد ألقى القبض عليهم خلال عمليات العدوان الإسرائيلية فى لبنان. وكالمعتاد، لم يرد أى تعليق هنا عن هذه الأعمال الوحشية.

وفى لبنان ومنطقة البحر المتوسط، تقوم إسرائيل بهجماتها وهى تتمتع بالحصانة الكاملة. ففي منتصف يوليو عام ١٩٨٥، قتلت الطائرات الحربية الإسرائيلية ما يزيد على عشرين

شخصاً، معظمهم من المدنيين، ومن بينهم ستة أطفال تقل أعمارهم عن ١٢ سنة، أثناء قصفها للمخيمات الفلسطينية بالقرب من طرابلس، «ولدت سحب الدخان والأتربة السماء فوق مخيمات اللاجئين في طرابلس، التي يقطنها ما يزيد على ٢٥ ألف فلسطيني لبضع ساعات، عقب الهجوم الذي وقع في الساعة ٢.٥٥ بعد الظهر»، وهو ما تردد أنه رد انتقامي على تفجير سيارتين ملغومتين قامت به جماعة موالية لسوريا قبل ذلك ببضعة أيام في «المنطقة الأمنية» الإسرائيلية في الجنوب اللبناني. وبعد ذلك بأسبوعين هاجمت الزوارق الحربية الإسرائيلية سفينة شحن تحمل علم هندوراس على بعد ميل واحد من ميناء صيدا، كانت تحمل شحنة من الأسمنت، وفقاً لما ذكره قائد السفينة اليوناني الجنسية، وأشعلت النيران فيها بإلقاء ثلاثين قنبلة عليها، فضلاً عن إصابة عدد من المدنيين خلال عمليات قصف تمت على الساحل عندما فتح رجال الميليشيات نيرانهم على الطائرات. ولم يهتم التيار الرئيسي في الصحافة حتى يذكر أنه في اليوم التالي قامت الزوارق الإسرائيلية بإغراق أحد قوارب الصيد وإلحاق أضرار بثلاثة قوارب أخرى، في حين طالب أحد أعضاء البرلمان من صيدا الأمم المتحدة بالعمل على إنهاء عمليات «القرصنة» الإسرائيلية التي تدعمها الولايات المتحدة. ولم تذكر الصحف شيئاً عما أسماه الإسرائيليون بالعملية «الجراحية» الموجهة ضد «مواقع الإرهابيين» بالقرب من بعلبك في وادي البقاع في يناير ١٩٨٤، والتي أسفرت عن مقتل نحو مائة شخص، معظمهم من المدنيين وإصابة أربع مائة آخرين من بينهم ١٥٠ طفلاً إثر قصف مبنى مدرسة. وقد شملت «مواقع الإرهابيين» هذه مسجداً وفندقاً ومطعماً وبعض المتاجر ومباني أخرى في ثلاث قرى لبنانية ومخيماً للاجئين الفلسطينيين تعرضت جميعها للهجوم، وفي نفس الوقت ذكرت الصحف الصادرة في بيروت أنه قد تم قصف سوق للماشية وساحة صناعية، وتدمير عشرات من المنازل. وذكر أحد مراسلي وكالة رويتر في القرى التي تعرضت للقصف أن الجولة الثانية من القصف قد بدأت بعد الجولة الأولى بعشر دقائق، «مما أضاف عدداً آخر من القتلى والجرحى»، حيث كان الرجال والنساء قد شرعوا في نقل القتلى والجرحى من بين حطام المباني المدمرة. ورأى المراسل «أعداداً كبيرة من الأطفال» في المستشفيات، في حين ذكر الشهود أن الرجال والنساء هرعوا إلى المدارس بحثاً عن أطفالهم. وأدان زعيم الشيعة اللبنانيين «الهمجية الإسرائيلية»، ووصف الهجوم على «المدنيين الأبرياء والمستشفيات ودور العبادة» بأنه محاولة «لإرهاب الشعب اللبناني». غير أن هذه الحادثة مرت دون أن يرد عنها أي تعليق هنا، حتى لا يتأثر وضع إسرائيل «كدولة ترعى حياة البشر» (على حد تعبير صحيفة «الواشنطن بوست»)، بحيث يمكننا إذن أن نخلص مرة أخرى إلى أن ضحايا هذه العملية الجراحية كانوا أقل شأنًا من البشر، كما ينظر إليهم بالفعل داخل إطار الاجماع الغربي العنصري.^(٩١)

مرة أخرى لنا أن نتخيل ما كان يمكن أن يكون عليه رد الفعل الغربي بما فيه أجهزة الإعلام

«المالية للعرب»، إذا ما قامت منظمة التحرير الفلسطينية أو سوريا «بضربة جراحية» ضد «مواقع الإرهابيين» بالقرب من تل أبيب، وقتلت مائة من المدنيين وأصابت أربعمئة آخرين من بينهم ١٥٠ طفلاً إثر قصف مبنى مدرسة إلى جانب عدد آخر من الأهداف المدنية.

وفى حين نجد أن القاعدة المستقرة التى يؤخذ بها فى الولايات المتحدة هى أن العنف الإسرائيلى، الذى قد يكون مكثفاً فى بعض الأوقات هو «انتقام» من وحشية العرب، فأنا نجد أن إسرائيل مثلها مثل الولايات المتحدة تزعم لنفسها حقوقاً أكثر؛ فمن حقها أن تشن هجمات إرهابية لمنع هجمات محتملة قد تشن ضدها، كما ذكر عمون روينشتاين عضو الكنيسست الذى يعتبر من الحماة فى تبريره لحرب لبنان كما ذكرنا من قبل. فالقوات الإسرائيلية تقوم بما تسميه «إطلاق النار الوقائى» حين تقوم بدوريات فى لبنان تمطر خلالها المنطقة بطلقات المدافع الآلية، مما يدعو قوات حفظ السلام الأيرلندية إلى إغراق الطرق احتجاجاً على ذلك. وكان من الشائع أن توصف الهجمات الإسرائيلية فى لبنان بأنها «وقائية وليست عقابية»، ونأخذ على سبيل المثال قيام ثلاثين طائرة حربية إسرائيلية بقصف مخيمات اللاجئين والقرى المجاورة لها فى الثانى من ديسمبر ١٩٧٥، مما أسفر عن مقتل ٥٧ شخصاً، فيما يبدو أنه رد انتقامى على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ببحث اقتراح عربى للسلام كانت إسرائيل قد رفضته بعنف، وذلك لم يرد له أى ذكر فى التاريخ^(١٠٠). وعندما قامت القوات الإسرائيلية المحمولة جواً وبحراً بمهاجمة طرابلس فى الشمال اللبنانى فى فبراير ١٩٧٣ وقتلت ٣١ شخصاً (معظمهم من المدنيين)، وفقاً لما ذكرته السلطات اللبنانية، ودمرت فصول دراسية وعبادات وغيرها من المباني، بورت إسرائيل هذه الغارة بأنها «كانت تهدف إلى إحباط عدد من الهجمات التى كان الإرهابيون يعتزمون القيام بها ضد إسرائيل»^(١٠١) وهذا نموذج شائع والتبريرات تقبل هنا باعتبارها مشروعة، وهو ما يعكس مرة أخرى وضع إسرائيل باعتبارها دولة عميلة مفيدة، كما يعكس وضع ضحاياها باعتبارهم لا يرتقون إلى مرتبة البشر.

وكانت آخر حادثة جرى ذكرها قد وقعت فى اليوم نفسه الذى أسقطت فيه إسرائيل طائرة مدنية ليبية، كانت قد ضلت طريقها إثر عاصفة رملية قبل دقيقتين من الموعد المحدد لهبوطها فى القاهرة، مما أسفر عن مصرع ١١٠ أشخاص. وأعلنت الولايات المتحدة رسمياً تعاطفها مع عائلات الضحايا، غير أن المتحدث الصحفى «رفض أن يناقش مع الصحفيين مشاعر الإدارة الأمريكية إزاء هذا الحادث». وقد ألفت إسرائيل باللوم على قائد الطائرة الفرنسى؛ فى حين أن صحيفة «النيويورك تايمز» مدفوعة بإحساسها بالواجب قد قبلت الزعم الإسرائيلى بأن الطيار كان يعرف أنه قد صدر له أمر بالهبوط غير أنه فضل القيام بعمل مراوغ «ينطوى على الكثير من الشبهات» - وهو نفس التبرير الذى أورده الاتحاد السوفيتى لاسقاط طائرة شركة الخطوط

الجوية الكورية فى رحلتها رقم ٠٧. (١٠٢) - مما يجعل من العمل الإسرائيلى «على أسوأ حال.. عملا يبلغ حدا من القسوة حتى أن الأعمال الوحشية التى قام بها العرب فى وقت سابق لا تبرره».

وقد جاء رد الفعل الإسرائيلى الرسمى على لسان رئيسة الوزراء جولدا مائير التى قالت: «إن حكومة إسرائيل تعرب عن أسفها البالغ على فقد الأرواح البشرية، وأنها تأسف لأن الطيار الليبى (هكذا) لم يستجب للتحذير الذى وجه له وفقا للممارسات الدولية»، فى حين أضاف شيمون بيريز قائلا «لقد تصرفت إسرائيل بما يتفق مع القوانين الدولية». وزعمت إسرائيل على نحو زائف أن الطيار لم يكن مرخصا له بقيادة الطائرة.

وقد أشار أميرام كوهين فى تحليل مفصل عن رد الفعل الإسرائيلى (أعده بعد مأساة طائرة الخطوط الجوية الكورية) «لقد حظر على الصحف أن تنشر صورا للطائرة المحطمة أو للقتلى والجرحى»، وأن «الصحفيين لم يسمح لهم بزيارة المستشفى فى بير سبع، أو بإجراء أحاديث مع الناجين»، وأن كل ذلك كان جزءا من عملية «تضليل إعلامى». وقد تجاهلت الصحافة الإسرائيلية رد الفعل الدولى باعتباره اشارة جديدة على أن «روح معاداة السامية مازالت تزدهر» فى أوروبا؛ وفى الواقع كان ذلك هو رد الفعل العصبى الذى يحدث فى الولايات المتحدة أيضا إذا ما جرؤ أحد على ذكر أو انتقاد الوحشية الإسرائيلية. وأصرت الصحف الإسرائيلية على أن «إسرائيل غير مسئولة»، وعلى أنه «يجب الاقاء اللوم على الطيار الفرنسى». وعلق كوهين قائلا : إنها كانت «صحافة معبثة» لدعم عدالة الأعمال الإسرائيلية. وبعد العديد من الأكاذيب، أكدت إسرائيل أنه كان هناك «خطأ فى التقدير» ووافقت على دفع تعويضات لعائلات الضحايا «مراعاة للاعتبارات الانسانية»، فى حين نفت عن نفسها أى «ذنب» أو مسئولية^(١٠٣). وقد توقف الحديث عن هذه الحادثة بسرعة فى الولايات المتحدة، دون أن يوجه لمرتكبها سوى قليل من الانتقادات. وقامت رئيسة الوزراء جولدا مائير بزيارة الولايات المتحدة بعد ذلك بأربعة أيام؛ ولم يزعجها الصحفيون بكثير من الأسئلة المخرجة، ثم عادت إلى بلادها محملة بهدايا جديدة من الطائرات الحربية. وكما ذكرنا من قبل، لم يختلف رد الفعل كثيرا عما كان عليه عندما أسقط الروس طائرة الخطوط الجوية الكورية فى سبتمبر ١٩٨٣^(١٠٤)، غير أنه كان هناك وجه للمقارنة فيما يتعلق بقيام أصدقائنا من جهة يونيتا فى أنجولا بإعلان مسئوليتهم عن إسقاط طائرتين مدنيتين فى نفس الوقت. أنه ليس من الصعب حقا التمييز بين المعايير التى تحكم «الإرهاب الدولى»!

إن تاريخ سجل الإرهاب الإسرائيلى يرجع إلى بداية نشأة الدولة - أو إلى ما قبل ذلك بكثير حقا - حيث يتضمن قتل ٢٥٠ من المدنيين وعملية الطرد الوحشية لسبعين ألفا آخرين من منطقتى اللد والرملة فى يوليو ١٩٤٨؛ والمذابح التى شملت مئات آخرين من سكان قرية

الدوامة المسالمة بالقرب من الخليل فى أكتوبر ١٩٤٨، فى واحدة من «عمليات تطهير الأرض» العديدة التى تمت فى الوقت الذى كان جهاز الدعاية الدولى يردد فيه، كما لا يزال يفعل، أن العرب يهرون استجابة لنداءات قياداتهم؛ وقيام جيش الدفاع الإسرائيلى بقتل عدة مئات من الفلسطينيين إثر استيلائه على قطاع غزة ١٩٥٦، والمذابح التى تمت فى قرى قبيه وكفر قاسم والعديد من القرى المغدورة الأخرى، وطرد الآلاف من البدو من المناطق المنزوعة السلاح بعد فترة وجيزة من حرب ١٩٤٨، وطرد آلاف آخرين من شمال شرقى سيناء فى أوائل السبعينيات، وتدمير قراهم لفتح المنطقة لإقامة المستوطنات اليهودية؛ وغيرها من الأحداث. إن الضحايا بحكم التعريف هم «المناصرون لمنظمة التحرير الفلسطينية»، أى الإرهابيين، وهكذا، يمكن لجيرشوم شوكن رئيس تحرير صحيفة «هاآرتس» المحترم أن يكتب أن أبريل شارون «اكتسب شهرته منذ أوائل الخمسينيات باعتباره مقاتلا عنيدا ضد مناصرى منظمة التحرير الفلسطينية»، مشيرا إلى عمليات قتل المدنيين التى قام بها شارون فى مخيم البريج وقرية قبيه فى عام ١٩٥٣ (قبل ظهور منظمة التحرير الفلسطينية بفترة طويلة). كما أن الضحايا فى لبنان وغيرها كانوا أيضا «إرهابيين»، وإلا لما كانوا قد تعرضوا للقتل من قبل دولة تتمسك إلى هذا الحد «بطهارة السلاح» وتلتزم «بقانون أرقى» فى نظر الصحافة الأمريكية «الموالية للعرب»!

ويحظى قادة الإرهاب بالتكريم. فعندما تولى الإرهابى الأمريكى المعاصر والشهير (ريجان) الرئاسة فى عام ١٩٨١، كان كل من رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيليين من زعماء الإرهاب ذوى السمعة السيئة، فى حين كان من يتولى أعلى منصب فى الوكالة اليهودية هو رجل قام بقتل عشرات من المدنيين كان يحتجزهم تحت الحراسة فى أحد مساجد بلدة لبنانية خلال احدى عمليات تطهير الأرض التى تمت فى عام ١٩٤٨، لكى يتم العفو عنه على جناح السرعة وإزالة كل آثار جرائمه من السجلات، ومنحه رخصة المحامى على أساس أنه ليس هناك ما يمكن أن «يوصم» به^(١٠٥).

وحتى العمليات الإرهابية الموجهة ضد أمريكا كانت جميعها مقبولة تماما. فأحداث مثل الهجمات الإرهابية الإسرائيلية على المنشآت الأمريكية (وهى أيضا أماكن عامة) فى مصر فى عام ١٩٥٤، والتى تمت فى إطار محاولة لإشاعة التوتر فى العلاقات المصرية - الأمريكية، وإجهاض مفاوضات سلام سرية كانت تتم فى ذلك الوقت، هذه الأحداث تم تجاهلها فى ذلك الوقت، ولم يكذب أحد يذكرها؛ بالضبط كما حدث فيما يتعلق بمحاولة زوارق الطوربيد الإسرائيلية إغراق سفينة التجسس الأمريكية «ليبرتى» فى المياه الدولية فى عام ١٩٦٧، ثم إطلاق النار على زوارق النجاة فى محاولة لضمان عدم نجاة أحد، وقد أسفر الحادث عن مقتل ٣٤ من أفراد الطاقم واصابة ١٧١ آخرين، فيما اعتبر أسوأ كارثة بحرية أمريكية فى وقت

السلم خلال هذا القرن؛ غير أن هذه الحادثة أيضا تم تجاهلها باعتبارها «خطأ» - وهى كذبة مفضوحة - غير أن أحدا لا يكاد يعرف ذلك^(١٠٦). وكذلك لم ترد اشارات تذكر فى أجهزة الإعلام عن قيام الجيش الإسرائيلى بتعذيب الأمريكيين فى الضفة الغربية والجنوب اللبنانى، حيث تم التركيز على النفى الاسرتيلى وتجاهل تأكيدات السفير الأمريكى^(١٠٧). ولاشك أن كون الضحايا من العرب الأمريكيين كان مبررا لذلك، حسب معايير أجهزة الإعلام.

إن ما يلفت النظر فى هذا السجل الذى يتضمن أفعالا إرهابية واسعة ضد اليهود أنفسهم منذ البدايات الأولى، هو أنه لا يتضمن بأى حال من الأحوال ما يلمظ السمعة الإسرائيلية والأمريكية التى ليس لها نظير فى العالم فيما يتعلق بالمعايير الأخلاقية. فأى عمل إرهابى جديد، إذا ما ذكر أصلا إنما يتم تجاهله ونسيانه، أو يوصف بأنه انحراف مؤقت عن الكمال تفسره الطبيعة الشرسة للعدو التى تدفع إسرائيل إلى الانحراف المؤقت عن طريق الصواب. ومن ناحية أخرى، تتعرض أجهزة الإعلام للتقادم بشكل مستمر لأنها «تكيل بكيلين»، إذ تتجاهل جرائم العرب، فى حين تلزم إسرائيل بمعايير مستحيلة؛ ويطلعنا أكاديميون محترفون - لا تتلطف سمعتهم بمثل هذه الأكاذيب - يطلعوننا بأسى بأن «العديد من الشخصيات العامة البارزة فى الغرب، بل وعددا من الحكومات الغربية (لا تحدد أسماءها بطبيعة الحال) قد شجعت منظمة التحرير الفلسطينية على تدمير إسرائيل^(١٠٨)». وعبر كل فئات الساحة السياسية الأمريكية وبين الطبقات المثقفة التى تتسم بتوافق ملحوظ حتى أنها لا تتضمن سوى قدر هامشى من الاستثناءات، نجد أن المذهب الذى لا يتغير هو أن إرهاب الفلسطينيين وحلفائهم العرب، الذى يشجعه الكرملين، وتعهدهم المستمر بقتل اليهود وتدمير إسرائيل، ورفضهم قبول أى تسوية سياسية، هو ما يمثل جذور قضية الصراع العربى - الإسرائيلى الذى لا ينتهى والذى تقع إسرائيل ضحية مسكينة له. أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة، فهى لا تملك شيئا جبال «لعنة الإرهاب الشريرة» فى أمريكا الوسطى حتى لبنان، وما وراءهما.

أما الحركة القومية اليهودية والدولة التى نتجت عنها فلم تحدث أى تغيير فى السجل المؤثر لعمليات الإرهاب الوحشية، باستثناء الحصانة التى تتمتعان بها فى ظل رأى العام الغربى المستنير. ويكفى الأمريكيون أن يتذكروا أن «أدولف هتلر أشاد بالولايات المتحدة لقيامها «بحل مشكلة» الشعوب الأصلية^(١٠٩)»، كما يفعل الذين يستخدمون أساليب هتلر فى أمريكا الوسطى اليوم بتأييد فى الولايات المتحدة. غير أن التعليقات الراهنة على «الإرهاب» فى «الدول المتحضرة تنضح بالنفاق»، ولا يمكن إلا أن تكون موضع احتقار بين أناس محترمين.

هوامش الفصل الثانى

- ١ - صحيفة «نيويورك تايمز»، ١٧ و ١٨ أكتوبر ١٩٨٥.
- ٢ - صحيفة «هاآرتس»، ٢٢ مارس ١٩٨٥؛ وكتابى «المثلث المشنوم»، ص ٥٤ و ٧٥ و ٢٠٢.
- ٣ - يوسى بيليد، «ميشيرو شل إيجود» (تل أبيب، ١٩٨٥) ص ١٤٧؛ وجازيت «هاماكل فيهاجيزر» (تل أبيب، ١٩٨٥) - وردا فى صحيفة «عالمهمشمار»، ٧ نوفمبر ١٩٨٥؛ وكتابى «نحو حرب باردة جديدة»، ص ٢٦٧/٢٦٨.
- ٤ - عندما أشير إلى ريجان، فإننى بطبيعة الحال لا أعنى ذلك الشخص الرمزي الذي يتولى السلطة، بل أعنى صناع القرار والقائمين على الدعاية فى الإدارة الأمريكية.
- ٥ - صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ١٥ نوفمبر ١٩٨٥.
- ٦ - زئيف شيف فى صحيفة «هاآرتس»، ٨ فبراير ١٩٨٥؛ انظر كتابى «المثلث المشنوم»، للاطلاع على شهادات من المشاركين، لم تنشر فى الولايات المتحدة، وللإطلاع على نفى لهذه الوقائع من جانب المدافعين عن الإرهاب الاسرائيلى، بحجة أن أجهزة الإعلام معادية للسامية و«موانية لمنظمة التحرير الفلسطينية» على حين أن «العرب يبالغون» وأنه «لا عيب فى الكذب» فى «الثقافة العربية» (مارتن بيرتيز، فيما كتبه فى مجلة «نيوربيبليك»، ٢٩ أغسطس ١٩٨٣).
- ٧ - انظر الهامش رقم ٤٨ فى هذا الفصل.
- ٨ - جودفرى جانسن، مجلة «ميدل إيست انترناشيونال»، ١١ أكتوبر ١٩٨٥، نقلا عن صحيفة «لوس أنجيلوس تايمز» فى ٣ أكتوبر.
- ٩ - نشر ذلك فى مجلة «ضد التيار»، يناير ١٩٨٦.
- ١٠ - انظر كتابى «المثلث المشنوم»، ص ١٢٧ و ١٧٦.
- ١١ - برنارد جفرتزمان، فى صحيفة «نيويورك تايمز» ٧ و ٢ أكتوبر ١٩٨٥.
- ١٢ - بيثرى بييت، تقرير عن المؤتمر الدولى بشأن الإرهاب، صحيفة «لوس أنجيلوس تايمز»، ٩ إبريل ١٩٨٦.
- ١٣ - إدوارد شوماخر، صحيفة «نيويورك تايمز»، ٢٢ أكتوبر ١٩٨٥.
- ١٤ - مجلة «نيوربيبليك»، ٢١ أكتوبر ١٩٨٥، و ٢٠ يناير ١٩٨٦؛ ووكالة أنباء الأسوشيتدبرس، ٤ إبريل ١٩٨٦.
- ١٥ - روبرت ماكفادن، «الإرهاب عام ١٩٨٥: هجمات وحشية ورد قوى»، فى صحيفة «نيويورك تايمز»، ٣٠ ديسمبر ١٩٨٥.

١٦ - وكالة أنباء اليونانيتديرس وصحيفة «لوس انجيلوس تايمز»، ٢٨ ديسمبر ١٩٨٥؛ ومقال ماكفادن السابق ذكره؛ وديرشيتز فى صحيفة «نيويورك تايمز» ١٧ أكتوبر ١٩٨٥، أما ألكسندر كوكبيرن فى مجلة «نيشن»، ٢ نوفمبر ١٩٨٥، فكان الاستثناء الوحيد من هذا التفاف المهين.

١٧ - روس جليسيان، صحيفة «بوسطن جلوب»، ١٦ ديسمبر ١٩٨٥، وللإطلاع على الفظائع التى ارتكبها رجال الكونترا، انظر التقارير الدورية للمنظمات المعنية بحقوق الإنسان مثل «رقابة الأمريكيتين»، ومن بينها «تقرير دونالد ت. فوكس والهورفيسير مايكل ج. جليتون إلى المجموعة الدولية لقانون حقوق الإنسان ومكتب أمريكا اللاتينية فى واشنطن»، أبريل ١٩٨٥. وهم يستشهدون بمسئول رفيع المستوى بوزارة الخارجية، وصف الموقف الأمريكى بأنه يتسم «بالتجاهل المتعمد». وهذا السجل الواسع والمرعب كان أيضا موضع تجاهل عام من أجهزة الإعلام وغيرها؛ بل وموضع نفى قاطع (حتى دون التظاهر بتقديم أدلة) من جانب المدافعين الأكثر تطرفا عن الفظائع الغريبة؛ مثل روبرت كوركست، «الاسراف فى الدعاية» فى صحيفة «الدلى تلجراف» اللندنية، ١٩ أبريل ١٩٨٦، الذى يؤكد لنا أن الاتهامات التى تسوقها أوكسفام وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية ليست زائفة فحسب، بل إنها «سخيفة» أيضا. انظر أيضا، جارى مور فى مجلة «ناشيونال إنترست»، صيف ١٩٨٦، حيث يبلغنا برسالة ماثلة؛ أو جين كيركاتريك (فى صحيفة «بوسطن جلوب»، ١٦ مارس ١٩٨٦) التى تقول لنا إن «سجل رجال الكونترا يفيد أنهم يبذلون جهدهم لتفادى الإضرار بالمدنيين. كما أنهم لم يفعلوا شيئا يقارن بالوحشية المنظمة التى تعامل بها حكومة الساندينستا المنشقين والمعارضين»؛ إلا أن أجهزة الإعلام لن تتحمل للحظة واحدة أن يسوق أحد أكاذيب أو تبريرات ماثلة بالنسبة لفظائع السوفييت. انظر أيضا الهامش رقم ٤٤. والأسلوب المعتاد ليس هو النفى، وإنما ببساطة تجاهل الفظائع التى يرتكبها وكلاء أو عملاء الغرب. وكنوع من التخفيف الهزلى، يمكن للمرء أن ينظر إلى منتجات صناعة بأكملها مخصصة لتفليق المزاعم القائلة بأن نقاد العنف الأمريكى إنما يرفضون أو يتجاهلون أنباء الفظائع التى يرتكبها الأعداء الرسميون. وللإطلاع على بعض نماذج ذلك، ومن بينها أكاذيب صارخة للغاية، انظر كتاب «الاقتصاد السياسى لحقوق الإنسان»، الجزء الثانى؛ ومقالى المعنون «استعراض عقد من الإيذاء الجماعية» فى مجلة «داخل آسيا» اللندنية، فبراير - مارس ١٩٨٥، و «رؤى الرضا عن النفس» فى مجلة «النقد الثقافى»، ربيع ١٩٨٦؛ ومقال كريستوفر هيتشنز، «الكورس وكاساندر»، فى مجلة «جراند ستريت»، خريف ١٩٨٥.

١٨ - صحيفة «نيويورك تايمز»، ٢٩ يونيو ١٩٨٥.

١٩ - وفى إسرائيل أيضا. فبعد أن تولى بيريز الحكم، كانت هناك زيادة فى استخدام التعذيب فى السجون، والاحتجاز الإدارى، وعمليات الطرد المخالفة للقانون الدولى، وإغلاق المنازل؛ وهى الممارسات التى كانت شائعة فى ظل حكومة حزب العمل السابقة، التى كانت تحظى بإشادة واسعة من جانب الرأى العام اليسارى والليبرالى فى أمريكا، وهى الممارسات التى تقلصت أو توقفت أثناء حكم مناحم بيجن. داني روينشتاين، صحيفة «دافار» ٤ فبراير ١٩٨٦؛ وإيتى رونييل، صحيفة «عالمهايمشمار»، ١١ يونيو ١٩٨٦. وللإطلاع على موضوع التعذيب، انظر صحيفة «هاآرتس»، ٢٤ فبراير ١٩٨٦، وغادة أبو جابر «١٩٨٥ - تجدد سياسة التعذيب»، مركز الإعلام البديل، القدس، فبراير ١٩٨٦؛ وكوتيريت راشيت، ٧ مايو ١٩٨٦. انظر أيضا تقرير منظمة العفو الدولية، «أوامر الاعتقال بالمدن فى إسرائيل والأراضى المحتلة»، ٢ أكتوبر ١٩٨٤.

٢٠ - كيرتس ويلكى، صحيفة «بوسطن جلوب»، ١٠ مارس؛ وجولى فلينت، صحيفة «الجارديان» اللندنية، ١٣ مارس؛ وجيم موير، مجلة «ميدل إيست انترناشيونال»، ٢٢ مارس؛ ورايندل فى صفحة مقالات الرأى بصحيفة «نيويورك تايمز» ٢٨ مارس؛ ونورا بستانى، صحيفة «واشنطن بوست»، ١٢ مارس ١٩٨٥.

كما أن كتاب جوزيف شيشيا بعنوان «القبضة الحديدية» (إيه. دي. سي.، واشنطن، ١٩٨٥) يتضمن صوراً فوتوغرافية لتلك الشعارات والرسوم المرسومة على الجدران.

٢١ - صحيفة «الجارديان» اللندنية، ٦٢ مارس ١٩٨٥.

٢٢ - إيليا، صحيفة «الجيروساليم بوست»، ٢٧ فبراير ١٩٨٥؛ وكتاب ماجنوس لينكلتر وإيزابيل هيلتون ونيل أشرسون، «الرايح الرابع» (هودر آند ستاوتون، لندن، ١٩٨٤، ص ١١١)؛ ومجلة «دير شبيجل»، ٢١ أبريل ١٩٨٦ (انظر الفصل الثالث)؛ وصحيفة «نيويورك تايمز»، ١٣ مارس ١٩٨٥.

٢٣ - إحسان حجازي، صحيفة «نيويورك تايمز» ١ يناير ١٩٨٦؛ ويلاحظ حجازي أن التقارير الواردة من إسرائيل كانت مختلفة.

٢٤ - صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور»، ٣٠ يناير ١٩٨٦.

٢٥ - للاطلاع على مناقشة تفصيلية لهذه المسألة، انظر كتابي «الثلث المشنوم». أو قارن على سبيل المثال ما نشر في مجلة «نيوزويك» بما وصفه رئيس مكتبها توني كليفتون في كتابه «ويكي الرب» (كليفتون وكاترين ليروي، كوارتيت، ١٩٨٣)، المنشور في لندن. أو كتاب «يومياتي في الحرب» للكولونيل دوف يرميا، وهو أحد مؤسسي الجيش الإسرائيلي والذي نشر في لندن لتفادي الرقابة في إسرائيل (انظر «الثلث المشنوم» للاطلاع على كثير من الاقتباسات). ثم صدر بعد ذلك في ترجمة إنجليزية (ساوث إند، ١٩٨٣) إلا أن أجهزة الإعلام تجاهلته قماما، رغم أن من الواضح أنه عمل بالغ الأهمية. وهناك العديد من الأمثلة الأخرى.

٢٦ - لاندروم بولينج (المحرر)، «صحفيون تحت النار» (وست فيو، ١٩٨٥)؛ ويتضمن، على سبيل المثال، نقدا لأجهزة الإعلام من جانب منظمة بناي بريث الصهيونية، وغير ذلك من اتهامات لآتكاد ترقى إلى حدود العقل (انظر «الثلث المشنوم» للاطلاع على تحليل لهذه الوثائق)، إلا أنه لا يتضمن دراسة أعدتها اللجنة الأمريكية - العربية لمناهضة التمييز وتقدم فيها أدلة على وجود «تحيز مستمر موالٍ لإسرائيل» في التغطية الصحفية للحرب.

٢٧ - كيفتر، صحيفة «نيويورك تايمز»، ١٠ مارس؛ وموير في مجلة «ميدل إيست انترناشيونال»، ٢٢ فبراير ١٩٨٥، وماري كيرتس في صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور»، ٢٢ مارس؛ وجيم يامين في صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور»، ٢٥ أبريل؛ ويامين في مقابلة مع مجلة «ميريب ريبورتس» يونيو ١٩٨٥، ودافيد ميرست في الجارديان اللندنية - ٢ أبريل وروبرت فيسك في صحيفة «التايمز» اللندنية ٢٧ و٢٨ أبريل؛ وصحيفة «فيلادلفيا إنكوايرر»، ٢٨ أبريل ١٩٨٥. وللإطلاع على الجهود الإسرائيلية لإثارة الصراعات العسكرية وتغذيتها في منطقة الشوف منذ منتصف عام ١٩٨٢، انظر «الثلث المشنوم»، ص ٤١٨ (الهامش).

٢٨ - مجلة «ميدل إيست انترناشيونال»، ٢٢ مارس ١٩٨٥.

٢٩ - وكالة أنباء اليونانديتبرس، وصحيفة «يوسطن جلوب»، ٢٢ سبتمبر ١٩٨٤. وأولمرت في مقابلة مع صحيفة «عالمهايمشمار»، ٢٧ يناير ١٩٨٤، وهيرش جودمان من صحيفة «الجيرو ساليم بوست»، ١٠ فبراير ١٩٨٤، وويسلتيير في «نيويورك بيك»، ٨ أبريل ١٩٨٥.

٣٠ - دون أوبردورفر، «عقل جورج شولتز»، في المجلة الأسبوعية للواشنطن بوست، ١٧ فبراير ١٩٨٦؛ وروبين في «نيويورك بيك»، ٢ يونيو ١٩٨٦؛ وتوماس فريدمان في صحيفة «نيويورك تايمز»، ١٦ فبراير ١٩٨٦؛ ضمن العديد من التقارير الأخرى، ومثل ويسلتيير، يؤكد روبين أن هذا «الإرهاب» (الذي ترعاه سوريا) ليس تعبيراً عن السخط إزاء فشل الغرب في إقرار السلام، وإنما هو محاولة لعرقله العمل

الدبلوماسية بالكامل»، حيث إن «أى حل متصور تقريبا هو مكروه من جانب الحكومة السورية». ويعلم روين أن سوريا قد أيدت الحلول الدبلوماسية التي تقترب من الإجماع الدولي، وإن كانت بعيدة عن نزعة الرفض الأمريكية؛ فمثل هذه الحلول فى نظره ليست «مقصورة»، ولا تعد من قبيل «الخيارات الدبلوماسية»؛ انظر الفصل الأول.

٣١ - صحيفة «لوس أنجيلوس تايمز»، ١٨ أكتوبر ١٩٨٥.

٣٢ - صحيفة «نيويورك تايمز»، ١٨ أكتوبر ١٩٨٥.

٣٣ - زئيف شيف، «إرهاب راين وبرى»، صحيفة «هاآرتس»، ٨ مارس ١٩٨٥، وأيضا الجنرال أورو أور، قائد القيادة الشمالية لجيش الدفاع الإسرائيلى، راديو الجيش الإسرائيلى، ١٥ أبريل ١٩٨٥.

٣٤ - جيرشوم شوكن رئيس تحرير صحيفة «هاآرتس» فى مجلة «فورين أفيرز» (الشئون الخارجية)، خريف ١٩٨٤.

٣٥ - شيمون بيريز فى «نيويورك تايمز»، ٨ يونيو ١٩٨٣. وحول الفظائع التى ارتكبت فى قرية الخيام، انظر كتابى «نحو حرب باردة جديدة»، ص ٣٩٦/٣٩٧، و«المثلث المشنوم»، ص ١٩١؛ ويورام هامزراحي فى «دافار»، ٧ يونيو ١٩٨٤، والتقارير الصحفية الواردة فى مجلة الجبهة الديمقراطية (الإسرائيلية) (تل أبيب، ١٩٨٣). وللإطلاع على ماحدث فى النبطية، انظر «المثلث المشنوم»، ص ٧٠ و ١٨٧.

٣٦ - جيم موير فى «الصانداى تايمز» اللندنية، ١٤ أبريل ١٩٨٥؛ و«كريستيان ساينس مونيتور»، ١٥ أبريل ١٩٨٥؛ وجويل جرينبرج فى «كريستيان ساينس مونيتور»، ٣٠ يناير ١٩٨٦؛ وسونيا ديان وبول كيسلر وجيرو دى لابراديل فى «لوموند دبلوماسيك»، أبريل ١٩٨٦، ومناحم هوروفيتش فى «هاآرتس»، ٣٠ يونيو ١٩٨٦، مع ملاحظة استبعاد الصليب الأحمر، والتعذيب، إلخ. ومع ملاحظة أن إسرائيل قد تعلمت «درس الأنصار»، وهو معسكر الاعتقال الذى كان يديره جيش الدفاع الإسرائيلى، الذى صار يسمح الآن لمرتزقته فى جيش جنوب لبنان بإدارة غرف التعذيب فى قرية الخيام، لتلافى الانتقادات. وقد وردت تقارير واسعة عن التعذيب على لسان المعتقلين السابقين، وهى التقارير التى قوبلت بالتجاهل فى الغرب، فى «النشرة الإعلامية - ٢١» الصادرة عن المركز الدولى للإعلام بشأن المعتقلين والمطرودين والمفقودين الفلسطينيين واللبنانيين، باريس، ١٩٨٥. وتعليقا على هذه الأدلة، يقول بول كيسلر (من الكوليج دى فرانس، وأحد مؤسسى لجنة الأطباء الفرنسيين المعنيين باليهود السوفيت) أن معظم المعتقلين، «قد تم اعتقالهم للاشتباه فيهم خلال عمليات البحث، أو كانوا من القرويين الذين تم اعتقالهم لرفضهم التعاون مع سلطات الاحتلال. وبصفة خاصة لرفضهم الانضمام إلى «ميليشيا جيش جنوب لبنان» الذى تقوده إسرائيل؛ ولم توجه اتهامات لأى منهم، كما لم يحاكم أى منهم، وظل بعضهم معتقلا لما يربو على العام. لقد كانت قرية الخيام هى المركز الرئيسى، وإن لم تكن الوحيد، وهو يذكر حدوث عمليات تعذيب منتظمة على أيدى حراس جيش جنوب لبنان، الذين يديرون السجون «بتوجيه من ضباط إسرائيليين» (كتاب «إسرائيل وفلسطين»، باريس، يوليو ١٩٨٦).

٣٧ - بينى موريس ودافيد برنشتاين فى «الجيروساليم بوست»، ٢٣ يوليو ١٩٨٢؛ وللإطلاع على مقارنة عقدها صحفيون إسرائيليون بين الحياة تحت حكم منظمة التحرير الفلسطينية وبينها تحت حكم حلفاء إسرائيل المسيحيين فى لبنان، وهى صورة تختلف كثيرا عن المبدأ المقبول هنا، انظر «المثلث المشنوم»، ص ١٨٦ (الهامش). ويتسم بأهمية خاصة ذلك التقرير الذى بعث به من لبنان الصحفى الإسرائيلى عطاالله منصور، وهو من أصل مارونى.

٣٨ - مجلة «الأيكونومست»، ١٩ نوفمبر ١٩٧٧.

٣٩ - جون كولى فى كتاب إدوارد هالى ولويس شنيدر (محرران) لبنان فى أزمة (سيراكيوز، ١٩٧٩).
انظر كتابى «نحو حرب ياردة جديدة»، ص ٣٢١، و«المثلث المثلث»، ص ٨٤٧.

٤٠ - إدوارد هالى، «القذافى والولايات المتحدة منذ ١٩٦٩» (بريجر، ١٩٨٤)، ص ٧٤.

٤١ - جيمس ماركهام فى «النيويورك تايمز»، ٤ ديسمبر ١٩٧٥.

٤٢ - وكالة أنباء الاسوشيتدبرس وصحيفة «النيويورك تايمز»، ٢١ فبراير؛ صحيفة «الجارديان» اللندنية، ٢٤ فبراير؛ واحسان حجازى فى «النيويورك تايمز»، ٢٨ فبراير، والأسوشيتدبرس، ٢٠ فبراير ١٩٨٦. وفى حدود علمى، فإن التقرير الوحيد فى الولايات المتحدة هو ذلك الذى كتبه نورا بستانى فى صحيفة «الواشنطن بوست»، ١ مارس، ولكن مع اختصار دور جيش الدفاع الإسرائيلى بدرجة كبيرة، ربما على أيدى محررين، حيث إن المراسلين الذين كانوا فى موقع الأحداث كانوا يعلمون جيدا ما يحدث - بما فى ذلك قتل القرويين الهاربين بواسطة الطائرات الهليكوبتر الحربية الإسرائيلية، والضرب والتعذيب فى حضور الضباط الإسرائيليين، إلخ، مثلما أوضح بعضهم فى تصريحات خاصة. وليس هناك كثير من الشك فى أن هذه الروايات قد أعيد كتابتها فى مكاتب الصحيفة لحذف الاشارات إلى جيش الدفاع الإسرائيلى.

٤٣ - إحسان حجازى فى «النيويورك تايمز»، ٢٥ مارس؛ ودان فيشر فى «لوس انجيلوس تايمز»، ٢٨ مارس؛ والأسوشيتدبرس، ٧ أبريل؛ وحجازى فى «النيويورك تايمز»، ٨ أبريل ١٩٨٦.

٤٤ - انظر على سبيل المثال: روبرت س. لاىكن، «من يقول أن الكونترا لا يستطيعون النجاح؟» فى «الواشنطن بوست»، ٢٧ يوليو ١٩٨٦ - مستبعدا دون نقاش أو حجج السجل الواسع للفظائع التى ارتكبتها الإرهابيون، الذين يسانداهم بالأسلوب المعتاد للمدافعين والمبررين (انظر الهامش رقم ١٧)، وبالثرثرة الماوية عن الجيوش الفلاحية والصراع الأمريكى - السوفيتى، وهى الثرثرة المميزة لكتاباتة؛ وانظر مقالاتى فى كتاب ووكر السابق ذكره، وفى كتاب مورلى وبتراس السابق ذكره؛ وانظر الهامش رقم ٣ فى الفصل الثالث.

٤٥ - بيريز فى «النيويورك تايمز»، ٨ يوليو ١٩٨٣؛ برايندل فى المرجع السابق ذكره، وصحيفة «النيويورك تايمز» ١٦ سبتمبر ١٩٨٣ و ٣ يونيو ١٩٨٥؛ وكام فى «النيويورك تايمز» - ٢٦ أبريل ١٩٨٥؛ وفريدمان فى «النيويورك تايمز» فى ٩ يناير و ٢٠ فبراير و ١٨ فبراير ١٩٨٥ وبرجنسكى فى «النيويورك تايمز»، ٩ أكتوبر ١٩٨٣؛ وريجان فى مؤتمراته الصحفية فى «النيويورك تايمز»، ٢٩ مارس ١٩٨٤، ٢٨ أكتوبر ١٩٨٣. انظر أيضا الملاحظات التى ساقها الحاخام الكسندر شندلر رئيس اتحاد الطوائف اليهودية الأمريكية (الاصلاحية)، مثل قوله: «إن منظمة التحرير الفلسطينية «تهدد بتدمير ماتبقى من بيروت بدلا من أن تستسلم»، وأن ارسال مشاة البحرية الأمريكية للإشراف على انسحابهم (الفلسطينيين) بدلا من السماح لإسرائيل بالانتهاء من مهمتها كان «بالتأكيد أحقر» مهمة كلفت بها مشاة البحرية الأمريكية على الإطلاق (اليوناييتدبرس وصحيفة «بوسطن جلوب»، ٢٨ أكتوبر ١٩٨٤). أما التقرير الذى نشرته «النيويورك تايمز» فى اليوم نفسه، فقد حذفت منه هذه التوضيحات المثيرة لاستخدام الدين فى خدمة أعمال العنف التى تقوم بها الدولة.

٤٦ - صحيفة «نيويورك تايمز»، ٧ يونيو ١٩٨٣.

٤٧ - كوانت فى مجلة «الشئون الأمريكية - العربية»، خريف ١٩٨٥، وهليل شنكر مقابلة مع دافيد شيبيل فى مجلة «نيو أوت لوك» (تل أبيب)، مايو ١٩٨٤.

٤٨ - كان زعيم حزب العمل المعارض يؤيد الحرب، من ناحية لأن نتائج استطلاعات الرأى كانت قد

أوضحت أن ٩٨٪ من أنصار الليكود و ٩١٪ من أنصار العمل يعتبرونها حربا لها ما يبررها. ومع انتهاء الحرب بالقصف المربع لبيروت في منتصف شهر أغسطس، بلغت شعبية ييجن وشارون ذروتها، لتصل إلى ٨٢٪ و ٧٨٪ على الترتيب، ثم عادت لتتخفّض إلى ٧٢٪ و ٦٤٪ بعد مذابح صابرا وشاتيلا. انظر كتابي «المثلث المشنوم»، ص ٢٥١ و ٢٦٢ و ٣٩٤ و ٣٧٨ (الهامش).

٤٩ - فيليب وايس في مجلة «نيويورك تايمز»، ١٠ فبراير ١٩٨٦.

٥٠ - زئيف شيف وياهو يعاري «حرب إسرائيل في لبنان» (سيمون آند شوستر ١٩٨٤)، ص ٣٥؛ وجون كينغز في «النيويورك تايمز»، ٢٥ يوليو ١٩٨١. ويزعم شيف ويعاري أنه «رغم الجهود الشديدة التي بذلت لتحديد الأهداف بدقة وتحقيق إصابات مباشرة، فإن أكثر من مائة شخص قد لقوا مصرعهم»، بما في ذلك ثلاثين «إرهابيا». وكتاب شيف ويعاري هو ترجمة انجليزية لأجزاء من النص الأصلي المكتوب بالعبرية؛ وقد حذفت الرقابة الإسرائيلية ٢٠٪ من النص الأصلي، حسبما يقول يعاري (في برنامج كول هير الاذاعي، ٢ فبراير ١٩٨٤)، و ٥٠٪ حسبما يقول الباحث الأمريكي أوجسطس نورتن استنادا إلى «مصدر يحظى بالاحترام - واصله له بالمؤلفين» (مجلة «ميدل إيست جورنال»، صيف ١٩٨٥). أما الرقابة في نيكاراجوا، التي تتعرض لهجوم من جانب جيش عميل للولايات المتحدة، فإنها تثير سخطا واسعا في الولايات المتحدة. وأقصى أشكال الرقابة في إسرائيل هي بالطبع تلك الموجهة ضد العرب، بما في ذلك المواطنون الإسرائيليون منهم. انظر «المثلث المشنوم»، ص ١٣٩ (الهامش). و«صد موجة المد»، ص ٧٣ (الهامش)، ومقال في كتاب ووكر السابق ذكره - كعينة بسيطة.

٥١ - والش في المجلة الأسبوعية لصحيفة «واشنطن بوست»، ٤ مارس ١٩٨٥؛ وويلكي في «بوسطن جلوب»، ١٨ فبراير ١٩٨٥.

٥٢ - كتاب «المثلث المشنوم»، ص ٤٤٨ و ٤٤٠، نقلا عن الصحف الإسرائيلية؛ ونشرة «أنباء من الداخل» (تل أبيب) ١٠ أكتوبر ١٩٨٥؛ وصحيفة «يديعوت أحرونوت»، ٤ نوفمبر ١٩٨٣.

٥٣ - صحيفة «هاآرتس»، ٢٥ يونيو ١٩٨٢؛ انظر «المثلث المشنوم»، ص ٢٠٠ (الهامش) للاطلاع على مزيد من الاقتباسات والتحليلات الماثلة من جانب معلقين إسرائيليين آخرين.

٥٤ - ب. مايكل في «هاآرتس»، ١٣ نوفمبر ١٩٨٣؛ وياشار في «يديعوت أحرونوت»، ١١ نوفمبر ١٩٨٣؛ وموريس في «الجيروساليم بوست»، ٥ يونيو ١٩٨٤.

٥٥ - ان مجلة «نيويورك تايمز» الحريصة دائما على الدفاع عن إسرائيل ضد «الكثيرين من رجال الصحافة» من «المستعدين لتصديق أي شيء ينعكس بصورة سيئة على الدولة اليهودية (وبالمثل تقريبا، أي شيء ينعكس بصورة طيبة على أعدائنا)»، راحت تشجب صحيفة «واشنطن بوست» بسبب «تواطؤها في واحدة من أكبر عمليات الافتراء» عندما أشارت إلى أن شارون قد حاول إقامة «نظام جديد (وهي عبارة هتلية)» في لبنان (مارتن بيرتيز في «النيويورك تايمز»، ١٨ مارس ١٩٨٥، و ١٩ مارس ١٩٨٤). وكانت العبارة لهتلر حقا؛ وقد استخدمها شارون، مثلما هي مستخدمة في التعليقات الإسرائيلية بوجه عام. فقبل شهر واحد من شجب «الواشنطن بوست» لتغطيتها للوقائع على نحو دقيق، كان عنوان رئيسي في صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية اليمينية الواسعة الانتشار يقول: «شارون يعلن مقدما خطته لإقامة نظام جديد»، نقلا عن السفير الأمريكي موريس دريبر الذي كان ينقل عن كلمات شارون في اجتماع مغلق للاتحاد اليهودي في لوس أنجلوس (٢٣ فبراير ١٩٨٤) وهو استخدام شائع، انظر كتابي «المثلث المشنوم» للاطلاع على أمثلة أخرى، وعلى حالات أخرى حرصت فيها مجلة «نيويورك تايمز» على تجنب المصادر الإسرائيلية في محاولاتها لاحتواء الانحرافات عن الخط الرسمي المحدد (مثلا، ص ٢١٥ - الهامش وهي ٢٥٨ - الهامش).

٥٦ - أولميرت فى صحيفة «معاريف»، ٢٢ نوفمبر ١٩٨٣: وميلسون فى «كوتيرت راشيت»، ٩ نوفمبر ١٩٨٣: وشارون الذى نقل عنه زئيف شيف فى «هآرتس»، ٢٣ مايو ١٩٨٢: وميلشتاين فى «حداشوت»، ٢٦ سبتمبر ١٩٨٤: وروينشتين فى «هاعولام هزه»، ٨ يونيو ١٩٨٣. وحول مطامح بن جوريون قبل وبعد قيام الدولة، انظر «المثلث المشنوم»، ص ٥١ و ١٦٠- الهامش: وشبطاي تيفيت فى كتابه «بن جوريون والعرب الفلسطينيين» (أكسفورد، ١٩٨٥). والعرض الذى نشره له بنى موريس فى «الجيروساليم بوست»، ١١ أكتوبر ١٩٨٥.

٥٧ - كتاب «المثلث المشنوم»، ص ١٩٩، نقلا عن مقابلة نشرتها «هآرتس»، ٤ يونيو ١٩٨٢: و«المثلث المشنوم»، ص ١١٧، ٢٦٣.

٥٨ - مجلة «نوفيل أويرفاتور»، ٤ مايو: وصحيفة «الأوزرفر» اللندنية، ٢٩ أبريل، وصحيفة «الجيروساليم بوست»، ١٦ مايو: وصحيفة «سان فرانسيسكو إكزامينر»، ٥ مايو، و«الواشنطن بوست» ٨ يوليو ١٩٨٤، وانظر مقالى «تصنيع الموافقة»، ديسمبر ١٩٨٤، المنشور لدى الكنيسة المشتركة فى بوسطن، ومقالى «الولايات المتحدة والشرق الأوسط» (إيند بيمرز بريطانيا)، صيف ١٩٨٥، للاطلاع على مزيد من التفاصيل. وحول تصميم إسرائيل السابق على تجنب التسوية السياسية، مع الدعم الأمريكى المستمر لموقفها، انظر «المثلث المشنوم» وكتاب بيلين السابق ذكره. والمواد الأرشيفية التى أذيعت مؤخرا فى إسرائيل توضح أن المسألة ترجع إلى سنوات بعيدة، وحول نجاح «النيويورك تايمز» فى خلق تاريخ ملثم، انظر الفصل الأول ومقالى «كل الأخبار الملائمة» فى مجلة «أوتنى ريدر» فبراير/ مارس ١٩٨٦.

٥٩ - صحيفة «هآرتس»، ٢٩ سبتمبر ١٩٨٥ (واقتبسه كابلوك فى «لوموند دبلوماسيك» نوفمبر ١٩٨٥: وكوتيرت راشيت»، ٩ أكتوبر ١٩٨٥.

٦٠ - جولى فلينت فى العدد الأسبوعى من «الجارديان»، ١٩ يناير ١٩٨٦.

٦١ - لم تصف «الواشنطن بوست» ذلك بأنه «عمل إرهابى» قام به «القائد الإرهابى» مناحيم بيجن.

٦٢ - كريستيان وليامز ويوب ودوارد وريتشارد هارود، «من هم؟» فى «الواشنطن بوست»، ١٠ فبراير ١٩٨٤: وافتتاحية «النيويورك تايمز»، ١٩ مايو ١٩٧٦. وللإطلاع على الحقيقة التى تكتب هنا بوجه عام، انظر «نحو حرب باردة جديدة» و«المثلث المشنوم»، وسلوك بعض منظمات «حقوق الإنسان» فى هذا المجال هو سلوك جدير بالملاحظة. فلكى تضمن «الرابطة الدولية لحقوق الإنسان» ألا تتوافر لديها أية معلومات لاتبعث على السرور، فقد أغلقت فرعها فى إسرائيل، استنادا إلى سبب وحيد يتمثل فى أن حزب العمل الحاكم قد حاول القضاء على الفرع بإجراءات بالغة الفجاجة إلى حد أن المحاكم الإسرائيلية سرعان ما أوقفت هذه الإجراءات، انظر كتابى «السلام فى الشرق الأوسط» (بانثون، ١٩٧٤، ص ١٩٦/١٩٧) و «المثلث المشنوم»، ص ١٤٢ و ١٧٨، والمراجع الواردة فيهما. وكان أى سلوك من هذا النوع تجاه أى بلد آخر من شأنه أن يشير سخطا واسعا؛ إلا أن ذلك لم يؤثر على سمعة هذه الرابطة الدولية. وبالمثل، فإن صحيفة «هيومان رايتس إنترنيت» المعنية بحقوق الإنسان، والتى تنشر ببساطة ودون تعليق المزاعم حول حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، تسمح لرابطة مناهضة تشويه السمعة (الصهيونية) بالرد على الاتهامات الموجهة لإسرائيل، وهو أسلوب غير معمول به بالنسبة لأية دولة أخرى؛ فالحزب الشيوعى (الأمريكى)، الذى يتمتع بمؤهلات داخلية مساوية لما تتمتع به رابطة مناهضة تشويه السمعة، لا يسمح له كممنظمة لحقوق الإنسان بالرد على الاتهامات الموجهة إلى الاتحاد السوفيتى، عن حق دون شك!

٦٣ - مجلة «نيو أوت لوك»، تل أبيب، أكتوبر ١٩٨٥. وصحيفة «دافار»، ١٨ يوليو ١٩٨٥. ويكتب المؤرخ العسكرى يورى ميلشتاين أنه خلافا للتقارير السائدة، فإن إسرائيل هى التى بادرت بالصراع الذى أدى

إلى «حرب الاستنزاف»، بفتح نيران دباباتها على المواقع المصرية، مما أسفر عن مصرع العشرات منهم: «مونيتين»، أغسطس ١٩٨٤.

٦٤ - توماس فريدمان فى «النيويورك تايمز»، ٣١ يناير ١٩٨٦.

٦٥ - هيرست فى العدد الأسبوعى من «الجارديان»، ٢٠ أبريل ١٩٨٦، وهاركاى (واقتبسه كابليوك فى «لوموند دبلوماسيك»، فبراير ١٩٨٦).

٦٦ - قالت منظمة التحرير الفلسطينية إن الإسرائيليين الثلاثة القتل كانوا متورطين فى هذه العمليات، وهى تهمة غير محتملة الى حد بعيد حسب تعليق الصحفى الإسرائيلى دافيد شاهام (جون بولوك، «ضحايا منظمة التحرير الفلسطينية كانوا عملاء للموساد»، فى «الدلى تلجراف» اللندنية، ٣ أكتوبر ١٩٨٥. شاهام فى صحيفة «الفجر»، ٢٩ نوفمبر ١٩٨٥).

٦٧ - صحيفة «هآرتس»، ١٢ يونيو ١٩٨٦. ولايورد التقرير أية إشارة إلى إجراء محاكمة.

٦٨ - كتاب «المثلث المشنوم» ص ٧٧: ودافيد شيبيل فى «النيويورك تايمز»، ٢٥ نوفمبر ١٩٨٣، و«النيويورك تايمز»، ٢٦ يناير ١٩٨٤، الفقرة الأخيرة.

٦٩ - صحيفة النيويورك تايمز ٣٠ يونيو و١ يوليو، «بوسطن جلوب»، ١٢.٤.١ يوليو: و«الميدل إيست ريبورتر» البيروتية، ٣٠ يونيو: و«الأوبزرفر» اللندنية، ١ يوليو: وجانسن فى «الميدل إيست انترناشيونال» ١٣ يوليو ١٩٨٤.

٧٠ - توماس فريدمان فى «النيويورك تايمز»، ٥ فبراير، والولايات المتحدة «تجهم عن إصدار حكم على العمل الإسرائيلى» («النيويورك تايمز»، ٥ فبراير)، وأيضاً نورمان كمبستر فى «لوس انجيلوس تايمز»، ٥ فبراير ١٩٨٦.

٧١ - نشرة «أنباء من الداخل» (القدس)، ١ نوفمبر ١٩٨٥.

٧٢ - صحيفتا «لوس انجيلوس تايمز» و«بوسطن جلوب»، ٢٩ يونيو ١٩٨٤. وحول أعمال القمع المتسمة بالقسوة فى الجولان، انظر كتابى «المثلث المشنوم»، ص ١٣٢ (الهامش).

٧٣ - للاطلاع على تقرير حديث، انظر بورى ميلشتاين فى «مونيتين»، أغسطس ١٩٨٤.

٧٤ - انظر المقدمة، ص ٣.

٧٥ - كتاب «المثلث المشنوم» ص ١٨٨ (الهامش).

٧٦ - كتاب «مذكرات راين»، ص ٢٨٠/٢٨١.

٧٧ - صحيفة «النيويورك تايمز»، ١٢ أكتوبر ١٩٨٥. وفى الوقت نفسه، كانت هذه الصحيفة تشجب إيران، «التي مازالت لم تسلم أو تعاقب أولئك الذين اختطفوا طائرة ركاب كويتية، وقتلوا اثنين من الأمريكيين فى ديسمبر ١٩٨٤»، وتطالب الغرب بمقاطعة ليبيا إذا استمر القذافى فى «إبواء المخاطفين» (افتتاحية «النيويورك تايمز»، ١٤ مايو ١٩٨٦). إلا أن هذه الصحيفة لم تقل أى شئ ماثل، أو أى شئ على الإطلاق، عن أولئك الذين وفروا ملجأ لمخاطف طائرة الركاب السوفيتية، أو عن السجل الطويل لأعمال خطف الطائرات والقرصنة التى قام بها عملاؤنا الإسرائيليون.

٧٨ - ابراهام صوفر فى مجلة «فورين أفيرز»، صيف ١٩٨٦.

٧٩ - ليفيا روكاخ «إرهاب إسرائيل المقدس»، وهى دراسة تعتمد على المذكرات الشخصية لموشى شاريت

• (هيئة خريجي الجامعات الأمريكيين - العرب، ١٩٨٠، ص ٢٠/ الهامش)، وبرنامج «ستون دقيقة»، شبكة تلفزيون «سى.بى. اس» الأمريكية، السابعة مساء يوم ١٩ يناير ١٩٨٦.

٨٠ - انظر كتاب سونى بيرسون، «الوساطة والاعتقال» (لندن، ١٩٧٩)، وميشيل بار زوهار «بن جوريون - سيرة حياة» (ديلاكورت، ١٩٧٨)، ص ١٨٠/١٨١؛ وستيفن جرين، «الانحياز» (مورو، ١٩٨٤) ص ٣٨- الهامش؛ وكيمخى «الأعمدة السبعة المنهارة» (سيكر آند واربورج، ١٩٥٣)، ص ٢٧٢/٢٧٣.

٨١ - صحيفة «جلوب آدميل» (تورونتو)، ٩ أكتوبر ١٩٨٥.

٨٢ - صحيفة «نيويورك تايمز»، صورة بتعليق دون تقرير اخبارى، ٢٧ سبتمبر ١٩٨٥؛ وما اقتبسه الكسندر كوكبيرن فى مجلة «نيشن»، ٢ سبتمبر ١٩٨٥؛ وهوسيجو فى «ملحق النيويورك تايمز للكتب»، ٢٠ يوليو ١٩٨٦. وفى فرنسا، وهى دولة إرهابية أخرى، لم يكن هناك من الناحية الفعلية أى احتجاج على الفظائع أو الأعمال التأديبية التى قامت بها فرنسا ضد نيوزيلاندا «كعقاب» على محاكمة الإرهابيين الذين ألقى القبض عليهم. بل، وعلى حد ما جاء بتقرير وارد من باريس بعد إقرار تسوية مع نيوزيلاندا، فإن ماقامت به فرنسا «لم يكن يتطلب نقدا ذاتيا، وإنما إحساسا بالوطنية. ففى نظر فرنسا، سرعان ما أصبحت نيوزيلاندا ورئيس وزرائها دافيد لانج من الأوغاد لقيامهما باحتجاز العميلين، بلا مبرر كما هو معتقد هنا بوجه عام، بسبب جرمتهما فى خدمة المصالح القومية. وفى فرنسا، لم تتحدث الصحف كثيرا عن مصرع أحد أفراد طاقم السفينة جرين بيس (السلام الأخضر)، أو عن انتهاك سيادة نيوزيلاندا. ورغم وعود الحكومة الاشتراكية بأجراء «أعمال قانونية» إذا ما ثبت حدوث «أعمال إجرامية»، فإن «العمل القانونى الوحيد الذى اتخذ كان موجهها ضد العديد من أعضاء الحكومة الفرنسية لكشفهم المعلومات للصحف»، كما لم يجر «أى تحقيق علنى» «النيويورك تايمز»، ٣٠ يوليو ١٩٨٦. وتم تنظيم مظاهرة فى باريس بعد إغراق السفينة، ضمت ١٥٠ شخصا وأحد المفكرين المرموقين، هو رينيه دومون. ورغم متابعة أجهزة الإعلام للمظاهرة جيدا، إلا أنها لم تحظ بأى تغطية فى التلفزيون والصحافة، بما فى ذلك الصحف الاشتراكية وصحيفة «ليبراسيون»، أما «اللوموند»، فقد أجلت إعلانا من أربعة أسطر عن المظاهرة إلى ما بعد حدوثها. وكان الخضر الفرنسيون وجماعات السلام «مترددون فى تحدى الموجة الشوفينية العارمة التى كشفتها فضيحة جرين بيس فى فرنسا»، على حين رحب مؤتمر الحزب الاشتراكى «ترحيب الأبطال» بوزير الدفاع شارل إيرنو، المسئول رسميا عن الفظائع التى ارتكبت (ديانا جونستون واليزابيث شيلينج «فى هذه الأوقات»، ٢٣ أكتوبر ١٩٨٥). وكان الإرهاب الفرنسى ضد جماعة جرين بيس قد بدأ بعد احتجاج الجماعة على قيام فرنسا باختبارات نووية فى مستعمراتها بالمحيط الهادى فى عام ١٩٧٢، عندما قامت كاسحة ألغام فرنسية بمداومة يخت الجماعة واغراقه تقريبا ثم قام الكوماندوز «بمهاجمة اليخت، والاعتداء الوحشى بالهراوات المطاطية على دافيد ماك تاجارت، حتى كادوا يصيبونه بالعمى، فضلا عن عضو آخر من طاقم السفينة» (جيمس ريدجواى فى مجلة «صوت القرية»، ٨ أكتوبر ١٩٨٥، الذى أشار أيضا إلى قيام السوفييت بمضايقة السفينة جرين بيس).

٨٣ - انظر مقالتي، «ووترجيت - رؤية متشككة» فى «نيويورك ريفيو»، ٢٠ سبتمبر ١٩٧٣؛ وافتتاحية مجلة «مور»، ديسمبر ١٩٧٥؛ ومقدمتى لكتاب «كونيتبلرو»، لمحرره ان. بلاكستوك (فينترج، ١٩٧٦).

٨٤ - شولتز فى «بوسطن جلوب»، ٢٥ يونيو ١٩٨٤، «النيويورك تايمز»، ٢٥ يونيو ١٩٨٤ و ٣٠ ديسمبر ١٩٨٣، و «الاسوشيتد برس» و «بوسطن جلوب»، ٢٣ ابريل ١٩٨٤، و «النيويورك تايمز»، ابريل ١٩٨٤، و «انترناشيونال هيرالد تريبيون»، ٥ مايو ١٩٨٦، وكولن نيكرسون فى «بوسطن جلوب»، ٣ فبراير ١٩٨٦ حول المؤتمر، ومجلة «أفريقيا وآسيا»، يوليو ١٩٨٥ للاطلاع على تفاصيل كوماندوز جنوب

أفريقيا الذين ألقى القبض عليهم، وهى قصة كانت موضع تجاهل واسع هنا. وحول طائرات الركاب، انظر «بوسطن جلوب» و «النيويورك تايمز» و «الواشنطن بوست»، ١١ نوفمبر ١٩٨٣، و «بوسطن جلوب»، ٢١ فبراير ١٩٨٤. وهذه الحوادث التى لم تذكر إلا لما قد وقعت وسط الهيستيريا الجماعية حول قيام الاتحاد السوفيتى بإسقاط طائرة الركاب الكورية الجنوبية، وهو الأمر الذى استحق أن يشغل سبع صفحات كاملة فى كشاف «النيويورك تايمز» المكتظ بالفقرات لشهر سبتمبر ١٩٨٣ وحده.

٨٥ - بارى مونسلو وقيل أوكيف فى «المجلة الفصلية للعالم الثالث»، يناير ١٩٨٤.

٨٦ - دان فيشر فى «لوس أنجيلوس تايمز»، ٢١ يناير، وماك جرورى فى «بوسطن جلوب»، ٢١ يونيو، ودافيد آدمز فى «نيوستيتسمان»، ١٩ أبريل، و«النيويورك تايمز»، ٢١ يونيو ١٩٨٥. وحول معتقل أنصار، انظر «المثلث المشنوم»، ص ٢٣١ (الهامش)، ومقابلة فى «هوتام»، ١١ أبريل ١٩٨٦. انظر أيضا تقرير منظمة العفو الدولية المعنون، «احتجاز الفلسطينيين واللبنانيين فى سجن عتليت العسكرية» (فى إسرائيل)، ١٨ أبريل ١٩٨٤، حول احتجاز الفلسطينيين واللبنانيين المنقولين من الجنوب اللبنانى، ومنعهم من الاتصال بعائلاتهم أو بالصليب الأحمر، وحرمانهم من المحامين أو من أية أدلة تتعلق باحتجازهم ونقلهم إلى إسرائيل فيما كان انتهاكا للقانون الدولى.

٨٧ - صحيفة «لوس أنجيلوس تايمز»، ١ يوليو ١٩٨٥.

٨٨ - دافيد اجناتيرس فى «وول ستريت جورنال»، ١٨ يونيو ١٩٨٥.

٨٩ - صحيفة «نيويورك تايمز»، ٢١ يونيو و ١٨ يونيو و ١ يوليو ١٩٨٥.

٩٠ - برنارد لويس فى «نيويورك ريفيو»، ١٥ أغسطس، و «نيويورك بيليك»، ٨ يوليو، وخطاب ريجان أمام اتحاد المحامين الأمريكى فى ٨ يوليو («بوسطن جلوب»، ٩ يوليو)، و بودهوريتز فى «لوس أنجيلوس تايمز»، ٢٦ يونيو، و «النيويورك تايمز»، ٢ يوليو ١٩٨٥.

٩١ - توماس فريدمان فى «النيويورك تايمز» ٢٣ يونيو، و «النيويورك تايمز»، ١٩ يونيو ١٩٨٥.

٩٢ - «الأسوسيتيد برس» و «بوسطن جلوب»، ٤ يوليو، وفريدمان فى «النيويورك تايمز»، ٤ يوليو، و «بوسطن جلوب»، ٤ يوليو ١٩٨٥.

٩٣ - كتاب جون كولى، «آذار الأخضر وأيلول الأسود» (فرانك كاس، لندن، ١٩٧٣)، ص ١٩٧، وأنظر «المثلث المشنوم» وكتاب بيلين السابق ذكره للاطلاع على تصريحات مماثلة.

٩٤ - «المثلث المشنوم»، ص ١٨١/١٨٢.

٩٥ - راين فى حديثه أمام الكنيست، «حداشوت»، ٢٧ مارس ١٩٨٥، وتامارى فى مقابلة مع «مونيتين»، أكتوبر ١٩٨٥. وحول رؤية الجنود، انظر مقتطفات من الصحف الإسرائيلية مترجمة فى كتابى «المثلث المشنوم»، وهى تختلف عن المادة المطروحة فى قمارين «الحصبة» (أنظر المقدمة، الهامش رقم ١٢). أو تعليقات جندى المظلات أرى شافيت بشأن غزو لبنان عام ١٩٧٨، والواردة فى «كوتيرت راشيت» (١٣) مارس ١٩٨٦، فى مواجهة مناقشة القيادة العسكرية للعملية، والتى تحدثت فيها عن «نشوة» الجنود بينما كانت الوحدات الكثيفة التسليح تصب نيرانها على القرى وغيرها، بعد أن «أصبح واضحا أنه لن ينشب قتال هنا»، بل سيكون الأمر «أشبه بنزهة». ولاشك أن الوضع مماثل فى الجيوش الأخرى، إلا أن هذه الجيوش الأخرى لا تفرق فى الحديث الوهمى عن «طهارة السلاح».

٩٦ - كتاب روكاخ السابق ذكره؛ ويورى ميلشتاين فى «عالمهمشمار»، ٢١ سبتمبر ١٩٨٣، وكتاب

كينيت لاف، «السويس» (ماكجروهيل، ١٩٦٩)، ص ١٠ (الهامش)، و ص ٦٠/٦١.

٩٧ - «النيويورك تايمز»، ٤ ديسمبر ١٩٨٤. وحول سجل المثقفين، انظر على سبيل المثال كتابي «نحر حرب باردة جديدة»، ص ٣٣١، في مناقشته لكتاب نداف صفران، «إسرائيل، الحليف المقاتل» (هارفارد، ١٩٧٨).

٩٨ - «لوس أنجيلوس تايمز»، ٢٤ نوفمبر، و «بوسطن جلوب»، ١٩ ديسمبر، و «النيويورك تايمز»، ٢٠ ديسمبر، و «بوسطن جلوب»، ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣.

٩٩ - صحيفة «جلوب آندميل» (تورونتو)، ١١ يوليو، و «بوسطن جلوب»، ٢٤ يوليو، و «النيويورك تايمز»، ٢٤ يوليو، و «بوسطن هيرالد»، ٢٥ يوليو ١٩٨٥، و «النيويورك تايمز»، ٦.٥ يناير، و «بوسطن جلوب»، ٦.٥ يناير ١٩٨٤.

١٠٠ - جيمس ماركهام في «النيويورك تايمز»، ٣ ديسمبر ١٩٧٥، متضمنًا تقديرات لأعداد القتلى من مصادر لبنانية وفلسطينية و «النيويورك تايمز»، ٢٣ مارس ١٩٨٥ و ٤ ديسمبر ١٩٧٥.

١٠١ - مجلة «تايم»، ٥ مارس ١٩٧٣، و «النيويورك تايمز»، ٢٢ فبراير ١٩٧٣، متضمنة نبأ مقتل ١٥ شخصا.

١٠٢ - لم يكن هناك أي دليل يدعم ذلك في حالة الطائرة الليبية: إلا أن المزاعم السوفيتية قد تكون صحيحة، وإن كان من الواضح أن ذلك لا يعد مبررًا لما حدث: انظر آر.و. جونسون «الاسقاط»، (فاينكنج، ١٩٨٦). وهي دراسة مثيرة للاهتمام بوجه خاص من حيث مناقشتها لكاذيب الحكومة الأمريكية. والتعليقات الأمريكية الانتقادية للكتاب تكشف عن لب الموضوع. فيكتب جويل برينكلي أن الكتاب «مشروح ومعيب» بسبب «لهجة نفوره الحادة التي تصل إلى حد الاحتقار» للشخصيات الكبرى في إدارة ريجان. ويقرر على نحو زائف أنه ينبع إلى درجة كبيرة من الصحافة الأمريكية (ملحق النيويورك تايمز للكتاب، ٢٠ يوليو ١٩٨٦). وزعم دوجلاس فيشر أن جونسون «يسئ إلى مصداقية ما يطرحه بما يقدمه من معلومات مضللة في نقاط يسهل التأكد منها»، مشيرًا إلى أنه، في الصفحة الثانية من الكتاب، يقتبس بصورة جزئية فحسب من تقرير للهيئة الدولية للطيران المدني (عالم الكتب في العدد الأسبوعي «للاشرافون بوست»، ٧ يوليو ١٩٨٦) وكما «يسهل التأكد منه» أيضًا، فإن جونسون يقتبس بالكامل الجملة التي يعنيها فيشر في صفحة ٢٣٤، حيث لها صلة بالموضوع؛ أما اقتباس جزء منها فحسب في الصفحة الثانية، فقد كانت صلته بما يتحدث عنه المؤلف في تلك الصفحة الثانية.

١٠٣ - «النيويورك تايمز»، ٢٢ و ٢٣ فبراير وافتتاحية ٢٣ فبراير و ٢٦ و ٢٥ فبراير ١٩٧٣. وأميرام كوهن في «هوتام»، ١٠ فبراير ١٩٨٤. وقد استعيدت هذه الحادثة للأذهان بشكل موجز خلال حادثة الطائرة الكورية الجنوبية، مما أثار مزاعم زائفة من جانب أنصار الفضائع الإسرائيلية مؤداها أن إسرائيل «أعلنت مسئوليتها على الفور» و«دفعت تعويضات»؛ ومايكل كيرتس، رسالة إلى «النيويورك تايمز»، ٢ أكتوبر؛ ومارتن بيرتيز في «نيويورك بليك»، ٢٤ أكتوبر ١٩٨٣.

١٠٤ - انظر الهامش رقم ٨٥. وللإطلاع على مقارنة بين رد الفعل تجاه الحدين، انظر روبرت شير في العدد الأسبوعي من «المجارديان»، ٢٥ سبتمبر ١٩٨٣؛ وللإطلاع على مناقشة لحوادث مماثلة، مرت هنا دون كثير من التفطية بسبب شخصية مرتكب الفضائع، انظر مقالتي، «١٩٨٤: عند أورويل وعندنا» في مجلة «ثورو كوارترلي» الفصلية، شتاء / ربيع ١٩٨٤، ومقالتي «ملاحظات على مشكلة أورويل» في كتاب «معرفة اللغة» (برايجر، ١٩٨٦).

١٠٥ - حول انفجارات اللد والرملة، انظر بينى موريس فى «الميدل إيست جورنال»، شتاء ١٩٨٦؛ وحول الحالات الأخرى، انظر «المثلث المشنوم» و«صد موجة المد» والمصادر الواردة فيهما، وشوكن فى مجلة «فورين أفيرز»، خريف ١٩٨٤، وحول الجهود التى نظمها موسى ديان لاغتيال القيادة السياسية الفلسطينية عام ١٩٤٨، انظر يورى ميليشتاين فى «عالهميشمار»، ٢١ سبتمبر ١٩٨٣؛ و«حداشوت»، ١١ يناير ١٩٨٥، وينتهى تقرير مخابرات إسرائيل بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٤٨، وتم الكشف عنه مؤخرا إلى أنه من بين ٣٩١.٠٠٠ لاجئ عربى (منهم ١٥٢.٠٠٠ لاجئ) من خارج المناطق المخصصة لإسرائيل بموجب قرار الأمم المتحدة الخاص بالتقسيم)، فما لا يقل عن ٧٠ فى المائة نتيجة العمليات العسكرية اليهودية (أساسا من جانب جيش الدفاع الإسرائيلى وفرق الهاجاناه). بما فى ذلك عمليات الطرد المباشر - وهى تقديرات تقل عن الحقيقة بشكل واضح كما يلاحظ بينى موريس فى تحليله. ويشير التقرير أيضا إلى أن ذلك قد حدث فى مواجهة جهود مكثفة من جانب القيادة العربية لوقف هذا النزوح. كما يشير أيضا إلى أن «ظروف النصف الثانى من عملية النزوح»، فيما بين شهرى يوليو وأكتوبر، «كانت قصة مختلفة»؛ وأنه «بعد يونيو ١٩٤٨، كان هناك المزيد والمزيد من الانفجارات المدبرة» (مجلة «دراسات شرق أوسطية» اللندنية، يناير ١٩٨٦: ومقابلة مع حاييم بارام، فى إذاعة «كول هاير»، ٩ مايو ١٩٨٦).

١٠٦ - إن تفاوت الروايات الإسرائيلية لهذا الحدث يجعل من قراءتها أمرا مشيرا للاهتمام، وللإطلاع على استعراض للعديد من هذه الروايات (بما فى ذلك التقرير الوحيد الذى ظهر فى مجلة أمريكية كبيرة، وهو التستر المخزى الذى كتبه زئيف شيف وهيرش جودمان فى «أتلانتيك مانثلى»)، انظر مقال جيمس إينيس، «السفينة ليبرتى: تعود إلى الأنباء»، فى مجلة الشئون الأمريكية العربية، شتاء ١٩٨٦/٨٥، وربما كان الشئ الأكثر إثارة للاهتمام هو مقاله اسحاق رايبين، رئيس الأركان وقتئذ، عندما وصف الهجوم على السفينة بأنه «أكثر التطورات مدعاة للانعراج فى الحملة العسكرية بأسرها»، حيث أحس «بالرعب الكامل» خلاله. ثم يمضى ليحدد بدقة بالغة وقت حدوث الهجوم بأنه السابع من يونيو (وقع الهجوم فى الثامن من يونيو)، ويصفه بأنه خطأ غير متصور، وهو مالا يمكن فهمه إلا كمحاولة لإخفاء السبب الواضح للهجوم : وهو أن تخفى إسرائيل عن الولايات المتحدة اعتزامها غزو سوريا بعد وقف إطلاق النار. «مذكرات رايبين»، ص ١٠٨ (الهامش).

١٠٧ - حول حالة الجنوب اللبنانى، انظر مارك بروزونسكى فى «الميدل إيست انترناشيونال»، ١٦ مايو ١٩٨٦؛ وأيضا «بوسطون جلوب»، ١٥ ابريل : ودافيد شيبلى فى «النيويورك تايمز»، ١٦ أبريل ١٩٨٦. وانظر صحيفة «هيوستون كرونكل» (فى الآسوشيتد برس)، ١٨ مايو (وقى اليونايتد برس)، ٢١ مايو ١٩٨٤، بشأن مايك منصور رجل الأعمال بولاية نيومكسيكو، الذى سجن ٢٢ يوما، وتعرض كما يقول للتعذيب، وأجبر على توقيع إقرار أنكره بعد ذلك.

١٠٨ - روبرت تاكر فى مجلة «كومنترى»، أكتوبر ١٩٨٢.

١٠٩ - داريو فير نانديز - موريرا، «تاريخ الأفكار الأوروبية»، المجلد ٦، العدد ٤، ١٩٨٥.

الفصل الثالث

ليبيا في علم الشيطنة الأمريكي

لا يقوم أحد، داخل النظام المذهبي الأمريكى بتجسيد «بلاء الإرهاب الشرير» مثلما يفعل معمر القذافى، «الكلب المسعور» فى العالم العربى؛ بحيث أصبحت ليبيا تحت زعامته أكثر النماذج تعبيرا عن الدولة الإرهابية.

إن وصف ليبيا فى ظل حكم القذافى بأنها دولة إرهابية وصف عادل بالتأكيد. فقد أوضح التقرير الأخير لمنظمة العفو الدولية أن هذه الدولة الإرهابية قامت بقتل ١٤ مواطنا ليبيا، أربعة منهم كانوا بالخارج، خلال عام ١٩٨٥، كما أن معظم الأعمال الإرهابية الكبيرة تلقى مسئوليتها على عاتق ليبيا^(١). وفى إطار موجة الهستيريا الموجهة لخدمة أغراض أخرى، يتم توجيه كافة أنواع التهم، غير أن السجلات تؤكد التصريح الذى أصدره مسئول كبير فى المخابرات الأمريكية فى أبريل ١٩٨٦ وجاء فيه أن القذافى ظل «حتى أسابيع قليلة» «يستخدم رجاله أساسا فى اغتيال المعارضين الليبيين»^(٢) ويضيف هذا المسئول الكبير بالمخابرات أنه «منذ أسابيع قليلة» اتخذ القذافى «قرارا واضحا باستهداف الأمريكين». إن هذا القرار المزعوم، الذى اكتسب حالة الحقيقة الثابتة داخل النظام المذهبي على الرغم من أنه لم ترد بعد أدلة مادية تثبت ذلك (كما سنرى فيما يلى)، جاء فى أعقاب حادثة خليج سرت عندما قام الأسطول الجوى والبحرى الأمريكى بإغراق بعض السفن الليبية مما أسفر عن سقوط عدد من القتلى، واعتبر ذلك عملا مشروعا تماما، بل ومتأخرا عن مواعده، وفقا للنظام المذهبي المتشكك الذى تعتنقه الإدارة الأمريكية، والذى يتولى الدفاع عنه المعلقون المحترمون، الذين تحدثنا عن بعضهم فيما سبق، وسننتقل الآن للحديث عن البعض الآخر.

فقد ذكرت منظمة العفو الدولية أن عمليات القتل الإرهابية الليبية بدأت فى أوائل الثمانينيات، فى الوقت الذى شن فيه جيمى كارتر حربا إرهابية فى السلفادور، حيث قام خوسيه نابوليون دوارتى متطوعا بدور الغطاء، لضمان وصول الأسلحة للقتلة. وفى حين كانت ليبيا تقوم بقتل أربعة عشر شخصا من مواطنيها فضلا عن عدد قليل من غيرهم، كان النظام العميل للولايات المتحدة فى السلفادور يقوم بقتل نحو خمسين ألفا من مواطنيه، فى إطار ما وصفه فى أكتوبر ١٩٨٠، الأسقف ريفيرا ي. داماس، الذى خلف رئيس الأساقفة روميرو بعد اغتياله، أى بعد سبعة أشهر من الإرهاب، بأنه «حرب إبادة وقتل جماعى موجه ضد سكان مدينين بلا حول ولا قوة»^(٣) وقد أشاد دوارتى بعد ذلك ببضعة أسابيع بقوات الأمن التى قامت بهذا العمل الضرورى، «لوقوفهم بشجاعة الى جانب صفوف الشعب ضد التخريب»، فى حين اعترف بأن «الجماهير كانت تؤيد رجال حرب العصابات» عندما بدأت هذه الممارسات فى ظل

تحالف كارتر ودوارتى.. وقد صدرت عن دوارتى هذه الاشادة بعمليات القتل الجماعى لدى توليه رئاسة الطغمة الحاكمة، فى محاولة لإضفاء الشرعية عليها، وضمان تدفق الأسلحة بعد مقتل أربع سيدات أمريكيات من أعضاء الكنيسة، وهو عمل ينظر إليه فى الولايات المتحدة عادة على أنه غير لائق؛ وعلى الرغم من ذلك تولى كل من جين كيركباتريك والكسندر هيج مهمة إيجاد المبررات حتى لمثل هذه الأعمال الوحشية.

ومن ناحية أخرى، أكدت لنا أجهزة الإعلام أنه «ليس ثمة حقيقة تفيد أن معظم من يقدر عددهم بنحو عشرة آلاف من القتلى السياسيين فى عام ١٩٨٠ كانوا ضحايا للقوات الحكومية أو للقوات غير النظامية التابعة لها» على حد تعبير صحيفة «الواشنطن بوست»، وإن كان قد تم فى وقت لاحق الاعتراف بهدوء بأن المسئولين فى ادارة كارتر كانوا فى ذلك الوقت يصرحون لوسائل الإعلام بأن «قوات الأمن هى المسئولة عن نحو تسعين فى المائة من الأعمال الوحشية»، وليست «الجماعات اليمينية التى تتعذر السيطرة عليها»، كما كانت تذكر الصحف^(٤).

ومنذ الأيام الأولى لعمليات الإرهاب التى قام بها كارتر وريجان فى السلفادور، كان الدور الأساسى الذى يقوم به دوارتى هو ضمان إزالة أى عقبات تعوق القيام بالمذابح، فى حين يجرى نفى القيام بالأعمال الوحشية المسجلة بالوثائق والمستندات، أو إيجاد مبررات لها على أساس أن الضحايا كانوا من «الشيوعيين». وقام دوارتى بهذا الدور وسط إشادة متزايدة به فى الولايات المتحدة، من سائر أطراف الساحة السياسية، فى حين أدى الهجوم الوحشى على السكان المدنيين الهدف المرجو منه، وهو القضاء على خطر التيار الديمقراطى الحقيقى الذى بدأ فى الظهور فى السبعينيات مع ظهور جماعات المساعدة الذاتية التى انطلقت من الكنائس، واتحادات الفلاحين والنقابات وغيرها من «المنظمات الشعبية». وقد لاحظ المراسل المحافظ لمجلة «سبيكتاتور» اللندنية فى أمريكا الوسطى أن فرق الموت «قامت على الوجه الأكمل بما كان المفروض أن تقوم به؛ فقد ضربت عنق النقابات العمالية والمنظمات الشعبية»، ودفعت الناجين «إما الى الهرب من البلاد، أو الانضمام الى رجال حرب العصابات»، وعند هذه النقطة وصلت الحرب الأمريكية ضد الجماهير الريفية الى أعلى درجاتها مع تصعيد أعمال الإرهاب والمذابح.

وكان من الطبيعى تماما فى ذلك الوقت أن ينظر محررو مجلة «نيويورك بيليك»، الذين كانوا قد حثوا ريجان على مواصلة المذابح دون أى مراعاة لحقوق الانسان («فهناك أولويات أمريكية أهم»)، و«بغض النظر عن عدد القتلى»، أن ينظروا الآن بسعادة الى هذه الإنجازات التى تحققت فى السلفادور، فهى «النموذج الحقيقى لدعم التوجه نحو الديمقراطية فى العالم». أما أعمال الإرهاب المستمرة والمسجلة بالوثائق لدى منظمة الرقابة الأمريكية المعنية بحقوق

الإنسان ومنظمة العفو الدولية و-فيما ندر- فى أجهزة الإعلام، فهى أمر غير ذى أهمية على الإطلاق هنا^(٥).

أن المذابح فى السلفادور ليست مجرد إرهاب دولة ينفذ على نطاق هائل، بل إنها إرهاب دولى من حيث التنظيم والإمداد والتدريب فضلا عن المشاركة المباشرة من جانب حاكم نصف الكرة الأرضية (الولايات المتحدة). وينطبق الشيء نفسه على المذابح التى راح ضحيتها سبعون ألف شخص فى جواتيمالا خلال العام نفسه، حين كانت الأسلحة الأمريكية تتدفق على القتلة بمستويات قريبة من المستويات العادية على عكس مايشاع، وإن كان من الضرورى مع ذلك الاستعانة بركلاء الولايات المتحدة - الجنرالات النازيون الجدد من الأرجنتين وتايوان، أساسا - إسرائيل التى قدمت خدماتها وخبراتها بحماس للقضية - للقيام بالمذابح بشكل أكثر فاعلية، وقامت الحكومة الأمريكية كإضافة لذلك بإنشاء خط إمداد للأسلحة يشمل بلجيكا وغيرها من الدولة المتواطنة، تحت الإدارة غير الشرعية للبنتاجون ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية. ومن ناحية أخرى، ومع وصول أعمال الإرهاب إلى ذروة الوحشية، راح ريجان وحلفاؤه يشيدون بالقتلة والقائمين بأعمال التعذيب لتقدمهم فى مجال حقوق الإنسان و«التزامهم المطلق بالديمقراطية»، متجاهلين فيض الوثائق عن الأعمال الوحشية على أنها «اتهامات لا أساس لها من الصحة»^(٦).

ويحظى الإرهاب الدولى الذى تمارسه الولايات المتحدة فى السلفادور بالتمجيد باعتباره إنجازا رائعا عبر كافة أجنحة الساحة السياسية الرئيسية فى الولايات المتحدة، لأنه وضع الأسس لما يسمى «بالديمقراطية» فى اللغة الغربية: ألا وهى حكم جماعات النخبة التى تخدم حاجات المهيمن العالمى (الولايات المتحدة)، فى حين يقتصر دور العامة على مجرد التصديق العرضى على قرارات النخبة، بعد أن «ضربت أعناق» المنظمات الشعبية، التى كان من الممكن أن تشكل قاعدة للديمقراطية الحقيقية. وفى عامى ١٩٨٢، ١٩٨٤ نظمت الولايات المتحدة ما أسماه كل من أدوارد هيرمان وفرانك برودهيد «بالانتخابات الشكلية» لتهذبة الجبهة الداخلية، وهى التى أجريت فى جو من «الرعب واليأس، والشائعات المروعة والحقائق المفزعة»، على حد تعبير مراقبى المجموعة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان، فى حين أشادت الصحافة الأمريكية بهذا الإظهار لالتزامنا المشبوب بالديمقراطية، كما قد تفعل صحيفة «البرافدا» فى ظل ظروف مشابهة^(٧).

ويعد ما تم فى جواتيمالا كذلك نجاحا، لأسباب ماثلة. عندما يساق نصف الشعب بالفعل إلى صناديق الاقتراع بعد أن تم إرهابه بأعمال العنف التى تدعّمها الولايات المتحدة فإن المعلقين المستنيرين هنا يشعرون بسعادة بالغة لهذا الإظهار المتجدد لحبنا للديمقراطية، دون أن يقلقهم ارتفاع عدد ضحايا فرق الموت، والاعتراف الصريح الذى أدلى به الرئيس المنتخب

حديثا عن أنه لا يملك شيئا مع امتلاك العسكريين والأوليجاركية للسلطة الحقيقية، ومع كون الحكومة المدنية مجرد «مديرين للإفلاس والبؤس»،^(٨) ومع حقيقة أن رد الفعل فى الولايات المتحدة يساعد على تحويل الانتخابات إلى وسيلة تشارك بها الولايات المتحدة بشكل أكبر فى إرهاب الدولة والقمع فى السلفادور. وفى الواقع فإن الانتخابات التى تجرى فى دول الإرهاب الأمريكى تكون غالبا إما نعمة لاتخلو من مزايا أو كارثة محققة لسكان البلد المحليين، لهذا السبب الجوهري.

إن هذين المثالين بالطبع لا يمثلان سوى جزء من الدور الذى تقوم به الولايات المتحدة فى الإرهاب الدولى خلال الثمانينيات؛ أما السجل المروع فقد بدأ منذ سنوات عديدة. ويلاحظ اثنان من المعلقين، فى استعراضهما للدراسة التى أعدتها منظمة العفو الدولية عن إرهاب الدولة، أن «السمة البارزة فى الأعمال الوحشية الليبية هى أنها الأعمال الوحشية الوحيدة التى تكون محدودة بشكل كاف لإحصاء الحالات الفردية»، على العكس تماما من الحال فى الأرجنتين أو أندونيسيا أو دول أمريكا الوسطى حيث ينهب الامبراطور العالم برمته^(٩).

وباختصار فإن ليبيا هى بالفعل دولة إرهابية، ولكنها فى عالم الإرهاب الدولى لاتكاد تعد حتى لاعبا ضئيلا.

ويظل هناك أولئك الأبرياء الذين يعتقدون أن من الممكن وجود حد للسوقية التى يمكن أن تبرر بها المطبوعات الغربية المحترمة عمليات القتل الجماعى والإرهاب. غير أنهم يمكن أن يتخلصوا من هذا الوهم بالنظر إلى العديد من الأمثلة التى وقعت خلال أسوأ سنوات الإرهاب فى أمريكا الوسطى^(١٠)، أو بالنظر إلى صحيفة «المحافظين الجدد» «ذا ناشيونال انترست» (المصلحة القومية) حيث يمكنهم أن يقرأوا انتقادا موجهها إلى صحيفة «الواشنطن بوست» لتهاونها مع ليبيا، يقولون فيه إنه «ليس ثمة شك فى أنه، على سبيل المثال، إذا كانت حكومة خوسيه نابوليون دوارتى فى السلفادور أو أى حكومة حديثة فى تركيا قد نفذت عمليات إعدام تقترب فى عددها من تلك التى نفذها القذافى، فإن صحيفة «الواشنطن بوست» كانت ستمدنا بقدر كبير من التفاصيل، وكانت ستكتب عن وجود قدر لا يستهان به من المعارضة^(١١).

إن الأمر لا يقتصر على أن تعريف «الإرهاب» يتم بحيث يخدم أيديولوجية معينة، كما بحثت من قبل، بل إن معايير التدليل كذلك تعرض بشكل لاتق بحيث تحقق أهداف الامبراطور. إن إظهار ليبيا كدولة إرهابية لن يحتاج إلا إلى أوهن الأدلة، أو حتى عدم وجود أدلة على الإطلاق. فعناوين افتتاحية صحيفة «النيويورك تايمز» التى تبرر الهجوم الإرهابى الذى قامت به الولايات المتحدة على ليبيا، والذى أسفر عن مقتل نحو مائة شخص (وفقا لما

ورد فى التقارير الصحفية من موقع الأحداث) كانت تقول : «حتى ننتقد حياة ناتاشا سيمبسون أخرى» - فى إشارة إلى الفتاة الأمريكية التى تبلغ من العمر ١١ عاما، والتى راحت ضحية للهجمات الإرهابية التى وقعت على مطارى روما وقيينا فى ٢٧ ديسمبر ١٩٨٥، فهؤلاء الضحايا يخولوننا الحق فى قصف المدن الليبية» «حتى نوقف أعمال الإرهاب التى تدعمها الدولة»، هذا ما يقوله محررو «النيويورك تايمز» بجدية. وأنه لمجرد خطأ صغير أنه لم يتم تقديم أى دليل يثبت تورط ليبيا فى هذه الهجمات.

فقد صرحت الحكومتان الإيطالية والنمساوية بأن الإرهابيين قد تلقوا تدريباتهم فى مناطق من لبنان يسيطر عليها السوريون، وأنهم قد قدموا عن طريق دمشق، وهى الخلاصة التى ظل يكررها وزير الدفاع الإسرائيلى اسحاق رابين. وبعد ذلك بأربعة أشهر، وردا على المزاعم الأمريكية بشأن تورط ليبيا فى الهجوم على مطار قينا، صرح وزير الداخلية النمساوى بأنه «ليس هناك أقل دليل يثبت تورط ليبيا»، وأكد مرة أخرى أن سوريا هى حلقة الوصل، مضيفا أن واشنطن لم تقدم أى دليل على التورط الليبى بعد أن كانت قد وعدت السلطات النمساوية بذلك. كما أضاف كذلك التعليق الصحيح - وإن كان لا يمكن التعبير عنه فى الولايات المتحدة - وهو أن مشكلة الإرهاب الذى يأتى من قواعد لبنانية إنما تكمن إلى حد كبير فى الفشل فى حل مشكلة فلسطين، التى دفعت الشعب اليانس إلى التحول إلى أعمال العنف، وهى بالضبط النتيجة التى يسعى إليها الإرهاب الأمريكى الإسرائيلى كما أوضحنا فى الفصل الثانى^(١٢). وبعد ذلك ببضعة أشهر، كرر وزير الداخلية الإيطالى أثناء توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة للتعاون فى مجال «مكافحة الإرهاب»، كرر الموقف الذى أعربت عنه إيطاليا «منذ شهر يناير»، والمتمثل فى أنها تشبه فى أن عناصر سورية هى التى كانت وراء الهجمات على مطارى قينا وروما. وقد نشرت صحيفة «النيويورك تايمز» تصريح الوزير دون أن تشعر بحاجة إلى التعليق على الضربة الانتقامية المبررة أخلاقيا والموجهة ضد ليبيا والتى كانت الصحيفة قد أشادت بها فى شهر أبريل، والتى تعد وفقا لتقاريرهم الإخبارية من قبيل أعمال الإرهاب السافر التى ليس هناك ما يبررها^(١٣).

وإذا ما قام شخص متورط فى عمل إرهابى بزيارة لليبيا، أو ترددت مزاعم عن تلقيه تدريبا أو معونة مالية من ليبيا فى الماضى، فإن هذا يكفى لإدانة القذافى باعتباره «الكلب المسعور» الذى يتعين القضاء عليه. إن نفس هذه المعايير يمكن أن تثبت تورط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى حالات الاستغلال الإجرامى للكوبيين الذين يعيشون فى المنفى، من بين العديد من الأمثلة الأخرى. وإذا ما اقتصرنا على ما حدث فى عام ١٩٨٥، نجد أن أحد المشتبه فيهم فى عملية تفجير طائرة الجامبو التابعة للخطوط الجوية الهندية بالقرب من أيرلندا، والتى اعتبرت أسوأ عمل إرهابى وقع فى ذلك العام، حيث أدت إلى مقتل ٣٢٩ شخصا، كان قد

تلقي تدريبات في مدرسة مناهضة للشيوعية تعد جنود المرتزقة في ولاية ألاباما الأمريكية؛ وكان النائب العام الأمريكي إدوين ميس، الذي قام بزيارة للهند بعد ذلك بتسعة أشهر، قد أدلى بتصريح لم يكذب يذكر في الصحف عن أن الولايات المتحدة تتخذ خطوات «لمنع الإرهابيين من تلقي التدريبات أو الامدادات داخل الولايات المتحدة» مشيراً إلى معسكرات التدريب العسكري الخاصة التي كانت الهند قد اتهمت بتدريب المتطرفين السيخ؛ إن هذا التصريح لم يكن حقيقياً، كما هو معروف، على الرغم من أن الصحف لم تهتم بالتحقيق في الأمر^(١٤). وقد اعتبر العمل الإرهابي الذي أدى إلى سقوط أكبر عدد من الضحايا في الشرق الأوسط هو حادث سيارة ملغومة وقع في بيروت في شهر مارس، وأدى إلى مقتل ثمانين شخصا وإصابة مائتين آخرين؛ وقد قامت به وحدة من المخابرات اللبنانية تلقت التدريب والدعم من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في إطار محاولة لقتل زعيم شيعي يعتقد أنه كان متورطاً في «هجمات إرهابية موجهة ضد منشآت أمريكية» في بيروت^(١٥)، إن كلمة «إرهاب» تستخدمها عادة الجيوش الأجنبية في إشارة إلى الأعمال التي توجه ضدهم من جانب السكان المحليين الذين يرونهم كقوات احتلال تحاول فرض تسوية سياسية كرهية تستند إلى الغزو الأجنبي - وهي في هذه الحالة «النظام الجديد» الذي تسعى إسرائيل لفرضه. ويتطابق معايير الأدلة التي تستخدم في حالة ليبيا، نجد أن الولايات المتحدة هي مرة أخرى أبرز قوة إرهابية في العالم في عام ١٩٨٥، حتى إذا استبعدنا الإرهاب بالجملة الذي لا يعتبره النظام الدعائي من قبيل الإرهاب.

ووصولاً إلى عام ١٩٨٦، نجد أن أكثر الأعمال الإرهابية خطراً في منطقة البحر المتوسط، حتى وقت كتابة هذه السطور، ويصرف النظر عن الإرهاب الإسرائيلي المتواصل في لبنان، كان يتمثل في القصف الأمريكي لليبيا، وعمليات التفجير التي وقعت في سوريا، والتي أسفرت وفقاً لما ذكرته إذاعة حزب الكتائب الموالي للرئيس اللبناني أمين الجميل عن مقتل ما يزيد على ١٥٠ شخصاً في شهر أبريل والتي اتهمت سوريا عملاء إسرائيليين بالقيام بها بدون أن تذكر أدلة على ذلك؛ غير أن هذا الاتهام لا يقل في مصداقيته عن الاتهامات الأمريكية المماثلة التي توجه ضد من يتصادف أن يلعب دور الشرير في لحظة ما - وهو ما يندرج، بالمناسبة، ضمن «بلاء الإرهاب الشرير»^(١٦).

ولا تعترف الولايات المتحدة، بالطبع، بمسئولية الأعمال الإرهابية التي قامت بتدريب القائمين بها: من الكويتيين واللبنانيين، ومرتكبي القتل الجماعي مثل ريوس مونت رئيس جواتيمالا، وعديدين غيره في أمريكا اللاتينية وغيرها. وفي حالة التفجير الذي وقع في لبنان على سبيل المثال، نفت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تورطها، على الرغم من أن هذا النفي قد تم «التشكيك فيه من جانب المسؤولين في الحكومة والكونجرس، ممن قالوا إن الوكالة

كانت تتعامل مع هذه الجماعة فى وقت حدوث التفجير»، وهى النتيجة التى خلص إليها أيضا التحقيق الذى أجرته صحيفة «الواشنطن بوست» والذى أكد أن واشنطنون قد ألغت عملياتها السرية بعد أن تم التفجير دون تصريح من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية^(١٧). وحتى إذا قبلنا الزعم القائل بأن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لم تصرح بالتفجير، وأنها أنهت تورطها مع تلك الجماعة الإرهابية التى قامت بتدريبها، فإن العذر الذى ساقته الحكومة يعد مرفوضا على الفور بتطبيق المعايير التى يطبقها على الأعداء الرسميين أولئك المدافعون عن الإرهاب الأمريكى - الإسرائيلى فى كل من الحكومة وأجهزة الإعلام. ويجب أن نتذكر هنا أن «المسئولية الأخلاقية عن هذه الأعمال الوحشية.. تقع كلها على عاتق ياسر عرفات»، لأنه «كان ولا يزال، الأب المؤسس للعنف الفلسطينى المعاصر»؛ ولذلك فإن الولايات المتحدة سوف تعتبر عرفات «مسئولا عن أعمال الإرهاب الدولى» بشكل عام، سواء كان متورطا فيها أم لا^(١٨). ومن هنا فإن «المسئولية الأخلاقية الأوسع» فى الحالات التى ذكرناها والعديد غيرها إنما تقع «كلها على عاتق واشنطن»، أيا كانت الحقائق المتعلقة بالتورط المباشر.

وكما ذكرنا فى المقدمة، فإن حملة ريجان ضد «الإرهاب الدولى» كانت اختيارا طبيعيا للنظام الدعائى، تنفيذاً لمجدول أعماله الأساسى الذى يشمل : التوسع فى القطاع الحكومى من الاقتصاد، وتحويل الموارد من الفقراء إلى الأغنياء، وانتهاج سياسة خارجية أكثر نشاطا « (أى أكثر إرهابا وعدوانية). وتتطلب مثل هذه السياسات أن يتم تخويف الرأى العام لكى يخلد إلى الطاعة، ومن خلال اختلاق عدو رهيب يهدد بتدميرنا: غير أنه يكون من الضرورى تجنب الدخول فى مواجهة مباشرة مع «الشیطان الأعظم» نفسه باعتبار ذلك أمرا بالغ الخطورة والمرشح الواضح للقيام بهذا الدور هو الإرهاب الدولى الذى يمارسه وكلاء «امبراطورية الشر»؛ وقد تحول خبراء العلاقات العامة فى الإدارة الأمريكية على الفور إلى مهمة تحضير الخلطة الملائمة من أنصاف الحقائق والخداع السافر، وهم يتوقعون عن حق أن يأخذ المعلقون المجادون هذه الخلطة مأخذ الجد.

إن ليبيا ملائمة لهذه الاحتياجات تماما، فالقذافى شخص تسهل كراهيته، ولاسيما فى ضوء النزعة العنصرية العارمة المناهضة للعرب فى الولايات المتحدة والالتزام العميق لدى الطبقات المثقفة بنزعة الرفض والعنف الأمريكية - الإسرائيلية، دون أية استثناءات إلا فى أقل القليل. فقد خلق القذافى مجتمعا قبيحا وقمعيًا، وهو مذهب حقا بتهمته للإرهاب بالتجزئة، وبخاصة ذلك الذى يمارسه ضد الليبيين كما أشرنا من قبل. ويقول المحللون بالمخابرات الأمريكية والإسرائيلية أنه كان من الممكن الحيلولة دون قيام القذافى بإعدام المعارضين الليبيين، وهو ما يعد أكبر عمل إرهابى فى سجله، ولكن كان من النتائج المحتملة لذلك كشف أن الشفرة الليبية (التى من الواضح أنها لم تكن مستعصية) قد تم فك رموزها. « وقد أوضح

محلل إسرائيلي ذلك بشكل أكثر صراحة بقوله: «لماذا نفرض مصادرنا وأساليبنا من أجل بضعة ليبيين»^(١٩) إن ليبيا دولة ضعيفة بلا حول ولا قوة، بحيث يسهل القيام بعمل عسكري ضدها، وإذا تطلب الأمر، يتم قتل الليبيين بدون عقاب، وقد خدم الانتصار العسكري العظيم في جرينادا، والذي يمثل ذروة النزعة العدائية والعدوانية المتطرفة لإدارة كارتر - ريجان، بعد أن هددت حكومة رئيس الوزراء موريس بيشوب بالاهتمام بحاجات أغلبية الفقراء، خدم هذا الانتصار غايات مماثلة. ويحظى هذا المعنى بالقبول الفوري في الخارج. فبعلق الصحفي الأمريكي دونالد ديف، الذي كتب في بعض المطبوعات البريطانية عن حادثة خليج سرت التي وقعت في مارس ١٩٨٦، يعلق قائلا: إنها «لم تكن عملية تمت على طريقة رامبو بقدر ما كانت عرضا لثور متنمر يتصيد معركة على الساحة. وكان ذلك نموذجاً لأسلوب ريجان. فطوال فترة حكمه التي استمرت خمس سنوات، كان يستبد مرارا بصغار الشأن وهذا ما فعله هذه المرة أيضا». ومن الحقائق التي تثير الاهتمام بشأن الثقافة الأمريكية أن هذا الإظهار الدائم للجن وأعمال اللصوصية التافهة يلقى استجابة، كما يحدث في بعض الأحيان في الخارج أيضا.

وعلى سبيل المثال فقد شجب بول جونسون «رائحة الجبن الخالص الذي يتنافى مع الذوق والتي تصاعدت في الجو»، عندما يثير «المتقاعسون» الشكوك بشأن القصف الأمريكي «للقواعد الإرهابية» (أى الأهداف المدنية) في ليبيا. ويعرب جونسون عن تقديره «لقوة راعى البقر»، الذي أظهر شجاعته بإرسال قاذفاته لقتل مدنيين بلا حول ولا قوة.^(٢٠)

وقد أدرك خبراء العلاقات العامة في إدارة ريجان مدى فائدة العدو الليبي، ولم يضيعوا وقتا كبيرا في مواجهة هذا العدو الخطر. فقد اعتبرت ليبيا على الفور العميل الرئيسى «لشبكة الإرهاب» التي تشكلت بإيعاز من السوفيت، وفي يوليو ١٩٨١، تسربت إلى الصحف أنباء عن خطة لوكالة المخابرات المركزية للإطاحة بالقذافي، وربما قتله، عن طريق إثارة حملة إرهاب داخل ليبيا^(٢١).

ويمكن أن تشير في جملة اعتراضية إلى أنه بالمعايير الأمريكية، فإن هذه الخطة تعطى الحق للقذافي في أن يقوم بعمليات إرهاب ضد أهداف أمريكية «دفاعا عن النفس ضد هجمات قد تحدث في المستقبل»، - وهذه هي كلمات لارى سبيكس المتحدث باسم البيت الأبيض في عرضه للتبرير الرسمى لقصف طرابلس وبنغازي. وقد كرر كل من فيرنون والترز وهريبرت أوكون نفس هذا التبرير في الأمم المتحدة. بل وبلغت الوقاحة بالإدارة إلى حد أنها راحت تقول بأن هذا الحق الذي - لم يزعمه حتى هتلر لنفسه - والذي إذا تبنته دول عنيفة أخرى، سوف يقطع إربا القليل المتبقى من النظام العالمى والقانون الدولى - إنما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة. وليس هناك أى شكل من أشكال المغالطة القانونية يمكن أن يرأب هذه الفجوة، إلا أن الإدارة قد افترضت افتراضا صحيحا وهو «أنها يمكنها أن تحرز نجاحا في

كافة أنحاء البلاد» - فى كمبريدج ونيويورك وواشنطن. وقد أشاد انطونى لويس بشكل لائق بالرئيس ريجان لاعتماده «على سند قانونى، وهو أن العنف الموجه ضد الذين يقومون بشكل متكرر بأعمال العنف، إنما هو مبرر باعتباره دفاعا عن النفس». أما السبب فى أن الولايات المتحدة قد برزت الهجوم «على أساس أنه اجهاض لهجوم محتمل، وهو مايرى باعتباره شكلا من أشكال الدفاع عن النفس أكثر من كونه عملا انتقاميا»، فقد فسره مسئول فى وزارة الخارجية حيث أشار إلى أن ميثاق الأمم المتحدة يمنع بوضوح استخدام العنف إلا فى حالة الدفاع عن النفس - والمقصود فى الواقع، هو الدفاع عن النفس ضد الهجوم المسلح، حتى تتصرف الأمم المتحدة بعد أن تتقدم الدولة التى تعتبر نفسها ضحية لهجوم عسكرى مفاجئ، وساحق بطلب رسمى لمجلس الأمن. وفى حين قوبل هذا «السند القانونى» بالتقدير داخل البلاد، فإنه قوبل برفض عام فى الخارج، حيث إن قلة قليلة فحسب هى التى اختلفت مع جورج إيجناتييف السفير السابق لكندا فى الأمم المتحدة، وعضو الوفد الكندى الأول لدى الأمم المتحدة، والذي يعرض - مستشارا لجامعة تورنتو، والذي رفض الاستناد إلى الحق فى الدفاع عن النفس المتضمن فى ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره أمرا لا سند له^(٢٢).

وقد علق إدوارد هالى فى دراسته لعلاقات الولايات المتحدة مع ليبيا والتى انطوت على معاداة مريرة للقذافى أنه فى أغسطس ١٩٨١ «تم تعزيز» الموقف المناهض للقذافى «عن طريق المصيدة التى أعدت للبيبا فى خليج سرت»، وهى مصيدة «تم التخطيط لها بدقة وإحكام من جانب الولايات المتحدة» بهدف خلق مواجهة يمكن فيها إسقاط الطائرات الليبية، وهو ماحدث. وكان أحد الأهداف المحددة، التى عرضها هالى بشكل يبعث على الإعجاب، يتمثل فى «استغلال (التهديد الليبى) بهدف كسب التأييد للخطوات التى ترغب (الادارة) فى اتخاذها انتهاجا (للاجماع الاستراتيجى) الذى ينادى به وزير الخارجية هيج ضد الاتحاد السوفيتى، وكعنصر فى الترتيبات الضرورية لتشكيل قوة انتشار سريع»، وهى قوة تدخل تستهدف الشرق الأوسط فى المقام الأول. وفى نوفمبر، قامت الإدارة بتلقيق قصة مضحكة عن فرق الاغتيالات الليبية التى تجوب شوارع واشنطن لأغتيال زعيمنا الأعظم (ريجان)، مما أثار تعليقات محمومة فى الأجهزة الإعلامية، فضلا عن بعض التشكك، الذى كان محدودا فى ذلك الوقت.

وعندما سئل ريجان عن المؤامرة، قال: «لدينا الدليل، وهو (القذافى) يعرف ذلك»^(٢٣). وتبددت القصة عندما أدت الغرض منها، وكانت الصحافة منضبطة بما يكفى لعدم ذكر أى أنباء عن ماكشفته الصحف البريطانية من أن «المهاجمين» الذين وردت أسماؤهم فى القائمة الأمريكية الرسمية، التى تسربت أنباؤها إلى انجلترا، كانوا أعضاء بارزين فى حركة أمل

اللبنانية (المعادية لليبيا بشكل قوى)، ومن بينهم نبيه برى زعيم الحركة والزعيم الدينى الأكبر للطائفة الشيعية(٢٤)*.

وترددت قصص أخرى، من بينها قصة عن تهديد ليبيا بغزو السودان عبر ستمائة ميل من الصحراء (دون أن تقلك القوات الجوية المصرية والأمريكية شيئا لوقف نوبة الهياج هذه) ومؤامرة للإطاحة بالحكومة السودانية فى ١٩٨٣، اكتشفت فى الوقت المناسب بينما كان الرجعيون من أنصار الإدارة الأمريكية يتهمونها بالتخاذل - وكانت مؤامرة بارعة لدرجة أن المخابرات السودانية والمصرية لم تعرف عنها شيئا بينما اكتشفها على الفور الصحفيون الأمريكيون الذين كلّفوا أنفسهم عناء الذهاب إلى الخرطوم للتحقيق فى الأمر. وردت الولايات المتحدة على المؤامرة الملققة باستعراض واضح للقوة، مما أتاح لوزير الخارجية شولتز، الذى كان قد تعرض للانتقادات لشدة جبنه أن يتخذ أوضاعا بطولية وهو يعلن فى التليفزيون أن القذافى «عاد إلى القفص الذى ينتمى إليه»، لأن ريجان تصرف «بسرعة وحسم» فى مواجهة هذا التهديد لنظام العالم. ومرة أخرى، راحت هذه القصة فى غياهب النسيان بعد أن أدت الغرض منها. وهناك سلسلة من الأمثلة الماثلة. فقد قامت أجهزة الإعلام بشكل عام بالدور الموكل إليها، حيث لم يكن هناك سوى القليل من الاختلافات العارضة(٢٥).

إن أحداث مارس - أبريل ١٩٨٦ تخدم بشكل كامل النموذج المعتاد. فمن الواضح أن توقيت عملية خليج سرت التى تمت فى مارس كان مدبرا بهدف إثارة هستيريا شوفينية قبل التصويت الحرج فى مجلس الشيوخ على المعونة المقدمة إلى الكونترا مباشرة، كما تزامنت مع القصة الملققة عن «غزو» نيكاراغوا لهندوراس، - ووقت هذه العملية التى نفذت بإيعاز من خبراء العلاقات العامة، بنجاح باهر كما يتضح من رد الفعل الغاضب من جانب الحماثم من أعضاء الكونجرس وأجهزة الإعلام بشكل عام، ومن تصويت مجلس الشيوخ (انظر الفصل الثانى). وقد أتاحَت هذه التمثيلية كذلك للإدارة أن تقدم معونة عسكرية تبلغ قيمتها عشرون مليون دولار إلى هندوراس، والتى قالت هندوراس رسميا بأنها لم تطلبها، والتى «ضاعت» دون شك فى معسكرات الكونترا، فيما يعد اسلوبا آخر تستخدمه الجماعة التى لاتخضع للقانون فى واشنطن فى مراوغة قيود الكونجرس الضعيفة وإخضاعها للمصوحيته(٢٦). كما أن عملية خليج سرت الاستفزازية كانت ناجحة أيضا، حيث مكنت القوات الأمريكية من إغراق عدد من السفن الليبية، وقتل مايزيد على خمسين ليبيا؛ وكان يؤمل أن تؤدى إلى دفع القذافى للقيام بأعمال إرهاب ضد الأمريكيين، وهو ما تردد بعد ذلك.

وفى حين نجحت القوات الأمريكية فى قتل العديد من الليبيين، فإنها عجزت بشكل ملحوظ عن إنقاذ الناجين. ويبدو أن المهمة لم تكن مستحيلة، حيث نجحت ناقلة بترول أسبانية فى إنقاذ ستة عشر من الناجين من الهجوم الأمريكى فى قارب للنجاة (٢٧).

(*) لايعتبر نبيه برى زعيما دينيا شيعيا (الناشر)

وكان الهدف الرسمي من العملية العسكرية الأمريكية يتمثل فى اقرار حق المرور فى خليج سرت، وهو هراء محض، حيث إن إرسال أسطول بحرى صغير لم يكن يعد بالكاد الأسلوب اللائق أو الضرورى لتحقيق هذه الغاية: فقد كان يكفى مجرد إصدار إعلان بذلك. ولو كان اتخاذ خطوات أكثر من ذلك قد اعتبر ضروريا لسبب ما، فإن الأساليب القانونية لذلك كانت متاحة. فإذا كان لأحد نزاع مع جاره بشأن شىء ما، فإن هناك طريقتين للتعامل فى هذا الأمر: الأولى هى أن يعرض الأمر على المحكمة، والثانية هى أن يلتقط الجار بندقيته ويقتل جاره. وكان الخيار الأول متاحا بالتأكيد فى حالة خليج سرت.

ويما أنه من الواضح أن الأمر لم يكن يتطلب العجلة، فقد كان من الممكن الالتزام بالأسلوب القانونى لإقرار حق المرور البرى. غير أن دولة إرهابية خارجة على القانون سيكون من الطبيعى أن تراعى أولويات مخالفة لذلك. وقد أجاب بريان هويل مدير مكتب قانون البحار والسياسة البحرية فى وزارة الخارجية، لدى سؤاله عن السبب فى أن الولايات المتحدة لم تعرض الأمر على محكمة العدل الدولية، أجاب بأن «ذلك كان من شأنه أن يستغرق سنوات وسنوات. وما كنت أعتقد بأننا كان يمكن أن نتحمل ذلك»^(٢٨) - انطلاقا من الضرورة الواضحة المتمثلة فى أن تقوم القوات البحرية الأمريكية بعملياتها فى خليج سرت، إذا ما أريد للولايات المتحدة أن تحافظ على بقائها كدولة.

واستنادا إلى أسس أضيف من ذلك، فإن الموقف الأمريكى يكون مشكوكا فيه. فالصحف تتحدث باستمرار عن «قانون البحار»، غير أن الولايات المتحدة لاتقف بالكاد على أرض صلبة فى التزامها بهذا المبدأ، إذا اكتفينا فقط برفض إدارة ريجان لمعاهدة قانون البحار. فضلا عن ذلك فإن ليبيا أطلقت النار على طائرات أمريكية، وليس على سفن أمريكية، و«القانون الجوى» لا يزال بعيدا عن أن يكون منظما بشكل جيد. فالدول تطالب بحقوق مختلفة فى هذا الصدد. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، تعلن مساحة مائتى ميل كمناطق دفاع جوى، يكون من حقها أن تقامس فيها «الدفاع عن النفس» ضد الطائرات المتسللة التى تقدر أنها معادية. وليس هناك شك فى أن الطائرات الأمريكية كانت داخل مسافة المائتى ميل من الأراضى الليبية - أربعين ميلا وفقا لما ذكره البنتاجون - وكانت طائرات معادية، وفقا للمعايير الأمريكية، إذن، كان من حق ليبيا أن تعترضها. وقد أشار إلى هذه النقطة الباحث القانونى المحافظ الفريد روبين الذى يعمل بمدرسة فليتشر فى جامعة تافت، الذى علق بقوله: «من الواضح أننا بارسالنا طائراتنا، قد تجاوزنا الحد المسموح لنا بمقتضى قانون البحار» فيما يعد «استفزازا لضرورة له»^(٢٩). غير أنه بالنسبة لدولة تنتهج أساليب العصابات، فإن مثل هذه الأمور تعد غير ذات أهمية؛ وكانت العملية ناجحة، على الأقل على المستوى المحلى (الأمريكى).

ولقد أوضح روبرت سيمز المتحدث باسم البنتاجون مدى الاستفزاز الذى انطوت عليه عملية خليج سرت، حيث «قال إن السياسة التى تنتهجها الولايات المتحدة هى أن تطلق النار على أى سفينة ليبية تدخل المياه الدولية فى خليج سرت طالما كان الأسطول الأمريكى يقوم بتدريباته فى تلك المنطقة - بصرف النظر عن المسافة التى تبعد عنها هذه السفينة عن السفن الأمريكية». ويضيف سيمز قائلا: إنه «فى ضوء التوبة العدوانية، التى أظهرتها ليبيا عندما حاولت إسقاط الطائرات الأمريكية»، فإن أى سفينة حربية ليبية «تمثل تهديدا لقواتنا» (٣٠). وباختصار، نجد أن الولايات المتحدة تتمسك بحقها فى أن تهاجم فيما يعد «دفاعا عن النفس» أى سفينة ليبية تقترب من اسطولها البحرى قبالة الساحل الليبى، ولكن ليبيا ليس لها الحق فى الدفاع عن النفس فى مسافة من الفضاء الجوى ماثلة لتلك المسافة التى تعلنها الولايات المتحدة كممنطقة دفاعية لنفسها.

ولاتزال للقصة بقية؛ فقد أجرى المراسل البريطانى دافيد بلاندى حديثا مع المهندسين البريطانيين الذين كانوا يقومون بإصلاح نظام الرادار السوفيتى هناك. وذكر أحدهم، الذى يقول إنه كان يتابع الحادثة على شاشات الرادار (التي على عكس مزاعم البنتاجون، لم يتم تعطيلها)، ذكر أنه «رأى الطائرات الحربية الأمريكية تتخطى ليس فقط مسافة الأثنى عشر ميلا من المياه الإقليمية، بل وتحلق فوق الأراضى الليبية كذلك». وقال «لقد شاهدت الطائرات تحلق على مسافة نحو ثمانية أميال تقريبا داخل المجال الجوى الليبى. وأضاف : ولا أعتقد أن الليبيين كان أمامهم خيار سوى التصدى لها. وفى اعتقادى أنهم كانوا مكرهين على القيام بذلك»، وأضاف المهندس قائلا: إن «الطائرات الحربية الأمريكية تمكنت من الاقتراب بأن سلكت الطريق الطبيعى لمرور الطائرات المدنية، وسارت فى أعقاب طائرة مدنية ليبية، بحيث تحجب نبضتها الرادارية الطائرات الأمريكية على شاشات الرادار الليبية» (٣١).

ولم ترد أى إشارة عن تلك المعلومات فى أجهزة الإعلام الأمريكية، على حد معلوماتى، باستثناء تقرير ممتاز كما هو معهود من الكسندر كوكبيرن، قام فيه بدوره المعتاد كترياق شخصى للخنوع والتشويه الذى تتسم به أجهزة الإعلام. ولم تُفغل مقاله بلاندى بشكل غامض من الصحف الأمريكية. فقد اقتبس منها جوزيف ليليثيلد فى «النيويورك تايمز»، ولكن بعد حذف وتحجاهل متعمد لأهم مافيها (٣٢).

إن إحدى النتائج المرجحة - والمنظرة بشئ من التلهف دون شك - لعملية خليج سرت كانت تتمثل فى إثارة أعمال إرهابية ليبية كرد انتقامى. وكان من شأن ذلك عندئذ أن يشيع حالة من الرعب فى الولايات المتحدة، وفى أوروبا كذلك إذا حالفهم الحظ، ليهيئوا الساحة لاستقبال التصعيد التالى. فمستولية تفجير ملهى لا بيل فى برلين الغربية فى الخامس من أبريل، مما أسفر عن مقتل جندي أمريكى أسود وآخر تركى (٣٣) أُلقيت على الفور على عاتق ليبيا، ثم

استخدم ذلك عندئذ كذريعة لقصف طرابلس وبنغازى يوم ١٤ أبريل، مما أسفر عن مصرع العديد من الليبيين، معظمهم فيما يبدو من المدنيين (نحو مائة شخص، وفقا لتقديرات الصحف الغربية، وستين شخصا وفقا للتقرير الليبي الرسمى). وقد اختير موعد القصف بدقة ليسبق بيوم واحد تصويت مجلس النواب بشأن المعونة المقدمة للكونتراك. واهتم من يكتبون خطب ريجان بتوضيح الأمر فى حالة ما إذا كان ذلك قد غاب عن أذهان المشاهدين فقد قال فى خطابه أمام مؤتمر رجال الأعمال الأمريكيين فى ١٥ أبريل: «سأذكر المجلس الذى سيقترع خلال هذا الأسبوع أن هذا الإرهابى الكبير قد أرسل أربعمائة مليون دولار وترسانة من الأسلحة والخبراء إلى نيكاراجوا حتى يصل بحربه إلى الولايات المتحدة. لقد كان يتباهى بأنه يساعد سكان نيكاراجوا لأنهم يحاربون أمريكا على أرضها^(٣٤)» وكانت فكرة أن «الكلب المسعور» يصل بحربه إلى الولايات المتحدة عن طريق تقديم السلاح لشعب تقوم الولايات المتحدة بمهاجمته باستخدام جيش إرهابى عميل، كانت لفظة طريفة مرت دون تعليق يذكر؛ غير أن جهاز العلاقات العامة لم ينجح لمرة واحدة، فى التأثير على الكونجرس، وإن كان قصف ليبيا قد ألهب المشاعر الشوفينية.

وربما ترجع هذه النتيجة بشكل أساسى إلى انتشار النزعة العنصرية المعادية للعرب، والغياب النسبى لأى رد فعل عاقل على الروايات السابقة المتعلقة بنبوة الهيستريا الملققة حول جرائم القذافى الحقيقية والمزعومة.

إن هجوم ١٤ أبريل يعد أول هجوم فى التاريخ يتم توقيته ليتناسب مع وقت ذروة الاقبال على مشاهدة الإرسال التلفزيونى : فكما أوضح مانشر بعد ذلك، فقد تم اختيار توقيت الغارة الجوية بدقة فى الساعة السابعة مساء بتوقيت شرق الولايات المتحدة - وهذا ما حدث فعلا؛^(٣٥) وهذا بالتحديد هو الوقت الذى تقدم فيه قنوات التلفزيون القومية الثلاث برامجها الإخبارية الرئيسية، التى كانت مجهزة بالطبع بحيث ينتقل المذيعون المحمومون بمشاهديهم إلى طرابلس لنقل تقارير عيانية مباشرة لتلك الأحداث المثيرة. وفور انتهاء الغارة، تحدث لارى سبيكس المتحدث باسم البيت الأبيض أمام مؤتمر صحفى، وتبعه عدد من كبار المسؤولين، بما كان يضمن السيطرة الكاملة على النظام الدعائى خلال الساعات الأولى الحرجة.

وقد يجادل المرء قائلا: إن الإدارة الأمريكية قد دخلت فى مقامرة فى تلك العملية الواهية من عمليات العلاقات العامة، حيث إن الصحفيين كان بإمكانهم أن يسألوا بعض الأسئلة الصعبة، غير أن البيت الأبيض كان يثق تماما فى أنه لن يحدث أى شئ غير موات؛ وقد ثبت أن ثقته فى أجهزة الإعلام كانت ثقة فى محلها تماما.

غير أنه كان يمكن بالتأكيد أن تطرح بعض الأسئلة. ولنقتصر على أكثر هذه الأسئلة وضوحا، فقد صرح لارى سبيكس بأن الولايات المتحدة كانت تعلم فى الرابع من أبريل أن

«المكتب الشعبى» الليبى فى برلين الغربية قد أبلغ طرابلس بعد ذلك بأن عملية تفجير ملهى لا بيل قد تمت، كما كان مخططا لها. وهكذا، يزعم البيت الأبيض بثقة أكيدة أن الولايات المتحدة كانت تعرف بشكل مؤكد يومى الرابع والخامس من أبريل أن ليبيا كانت مسئولة بشكل مباشر عن تفجير الملهى. ويمكن أن يتساءل المرء إذن لماذا كانت الأنباء الواردة عن التحقيقات فى الولايات المتحدة وألمانيا الغربية، منذ الخامس من أبريل وحتى وقت الهجوم على ليبيا، لماذا كانت تتمسك دائما بالقول بأن هناك أكثر من مجرد اشتباه فى التورط الليبى. وفى الواقع، ومالم نفترض أكبر قدر من القصور لدى العاملين فى أجهزة الإعلام فإن أى صحفى استمع إلى رواية الإدارة الأمريكية، كان يحمل بين يديه النبأ الذى أوردته وكالة أنباء «الاسوشيتدبرس» من برلين والذى أذيع فى الساعة ٦ر٢٨ مساء بتوقيت شرق الولايات المتحدة، أى قبل ساعة من القصف، والذى يفيد بأن «القيادة العسكرية للحلفاء» (فى برلين الغربية) ذكرت أنه ليس هناك أى تطور فى التحقيق فى عملية تفجير الملهى، وأن «المسؤولين الأمريكيين والألمان الغربيين ذكروا أنه يشتبه فى تورط ليبيا فى عملية تفجير ملهى لا بيل - ربما عن طريق سفارتها فى برلين الشرقية التى يحكمها الشيوعيون» (خط التشديد للمؤلف) (٣٦)

وكان من الممكن أن يتساءل بعض الصحفيين إذن، كيف أنه قبل دقائق قليلة من وقوع الهجوم، كانت كل من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية لاتزال على الأكثر تشتبه فى تورط ليبيا - مثلما كان الحال طوال الفترة السابقة على الهجوم فى حين أنهم كانوا يومى الرابع والخامس من أبريل، أى قبل عشرة أيام، متأكدين من تورطها. غير أن أيا من هذه الأسئلة لم يطرح فى ذلك الوقت، ولا بعد ذلك، وتم التعتيم على تلك الحقائق البديهية بشكل كبير. وفى مساء يوم ١٤ ابريل صرح ريجان بأن «أدلتنا مباشرة ومحددة ولا تدحض» - تماما كما قال فى حالة فرق الاغتيالات الليبية: «إن لدينا الأدلة، وهو (القذافى) يعرف ذلك»؛ ناهيك عن غير ذلك من أقاويله الخاطئة مثل حديثه عن تورط الساندينىستا فى تهريب المخدرات وإعلانهم عن «ثورة بلا حدود»، وحديثه عن تأييد كل من هيلموت كول وبيتينو كراكسى للهجوم (الأمريكى) على ليبيا (وهو ماشجبه بغضب المسئولون «المصدومون» فى ألمانيا وإيطاليا) (٣٧). وغير ذلك من التلفيقات العديدة التى حاكتها حكومة تخطت إلى حد بعيد المعايير المعتادة للكذب والخداع، ومع ذلك فهى تستمر فى «ارتكاب أى جريمة، وتكذب وتخداع» - على حد تعبير هذا الزعيم الأسمى (ريجان) فى إشارة إلى النماذج الستالينية - لتحقيق غاياتها، وهى على ثقة من أن ما ينشر عرضا من حقائق بشكل محدود بعد وقوع الأحداث، لن يمنع تيار الأكاذيب المستمر من تحديد قواعد النقاش وترك الانطباعات الملائمة وغرسها بعمق، وهو ما حدث بالضبط.

غير أن هذا الانضباط لايسود خارج الحدود. ففي ألمانيا، وبعد أن أعلنت واشنطن معرفتها الأكيدة قبل عشرة أيام (فى الرابع والخامس من أبريل) عن مسئولية ليبيا بتفجير الملهى، ذكرت مجلة «دير شبيجل» (الصادرة فى ٢١ أبريل) أن العمليات الذائعة الصيت للتنصت على الاتصالات التلفونية لم تحدث فيما يبدو، وأن المخابرات الألمانية الغربية ليس لديها سوى بعض الشكوك حول تورط ليبيا، وأنها تشبه كذلك فى «جماعات تهريب المخدرات المتناحرة» ضمن احتمالات أخرى (من بينها جماعات كوكلوكس كلان العنصرية أو النازيون الجدد، مثلما يشتهب البعض، فالملهى كان يرتاده بانتظام مجموعات من جنود المشاة الأمريكيين السود والمهاجرين من دول العالم الثالث). وأضافت مجلة «دير شبيجل» تقول إن الحرب التى تشنها واشنطن هي «وسيلة سياسية طالما كان العدو صغيرا فى حجم جرينادا أو ليبيا، وطالما كان الخصم نموذجاً مثاليا للغد كالقذافى»؛ وأضاف المحرر رودلف أوجستين يقول يجب ألا يتوهم أى زعيم أوروبى أن المصالح والاهتمامات الأوروبية سوف تؤخذ فى الاعتبار، إذا ماقررت الولايات المتحدة تصعيد العنف الدولى ليصل إلى مستوى حرب عالمية نهائية^(٣٨). وذكر مانفريد جاتشو، رئيس شرطة برلين وقائد فريق المائة رجل الذين يحققون فى عملية تفجير الملهى، فى حديث أجراه مع محرر فى صحيفة «ستارز أند سترابيس» التابعة للجيش الأمريكى، قال «ليس لدى أدلة على أن ليبيا لها أى صلة بتفجير الملهى أكثر مما ذكرته عندما اتصلت بى أول مرة بعد وقوع الحادثة بيومين - أى ليست هناك أدلة» ووافق جانشر على أنها «حالة سياسية إلى حد كبير»، وأعرب عن شكوكه بشأن مايقوله «السياسيون» وما قد يقولونه فى هذا الصدد^(٣٩).

وقد أخفت الصحافة الأمريكية الشكوك التى أعربت عنها الأوساط الإعلامية والفرقة التى تجرى التحقيق فى ألمانيا، غير أن القارئ القادر على التمييز يستطيع رصد تلك الشكوك فى التقارير التى ترد عن مجريات التحقيق، حيث كان يجرى التحقيق مع مشبوهين لهم صلات بسوريا وغيرها، وجرى التقليل من شأن مزاعم الحكومة الأمريكية عن «معرفتها الأكيدة» يومى الرابع والخامس من أبريل عن طريق استخدام كلمات مثل «تردد أن» و«زعم أن» وهو مايشير إلى أن أجهزة الإعلام كانت على يقين تام من أن هذه المزاعم مشكوك فيها أو ملفقة، غير أنها تشعر بولاء عميق أو بخوف شديد - يحول دون أن تذكر ذلك - بحيث تكشف دون قصد عن تواطؤها فى عملية القصف الإرهابية^(٤٠). إن التردد والتراجع عن التأكيدات المسبقة الموثوق فيها، والعرض غير المباشر للحقائق التى تقوض مزاعم الإدارة - كانت هذه هى الوسائل التى استخدمتها أجهزة الإعلام لتشير إلى أنها كانت على علم بأنه لم تكن هناك أبداً أى مقومات للقضية التى تبناها بحماس عندما طلب منهم الاحتشاد تحت العلم.

وقد أكد شاول بكاش فى مجلة «نيويورك ريفيو أوف بوكس» على أن الأخوين هنداو

الأردنيين هما المستولان عن تفجير الملهى فى برلين الغربية، «وأن هناك الآن دليلا مقنعا» على أنهما «كانا مجندين من قبل سوريا (وليس ليبيا كما يمكن أن يعتقد المرء من خلال بعض التصريحات الرسمية الصادرة فى ذلك الوقت)». وبصرف النظر عن حقيقة أنه يتخطى الأدلة المتاحة، فإن هذه الصياغة تثير التعجب، إذ أن المسألة ليست متعلقة «ببعض التصريحات الرسمية» التى «تجعل المرء يعتقد» أن ليبيا متورطة؛ بل الأخرى أن جميع التصريحات الرسمية، التى كانت أجهزة الإعلام تنقلها بشكل مؤكد وقاطع ومتكرر، حتى بدأت القضية تتضح بعد بضعة أسابيع كانت تؤكد بثقة مسئولية ليبيا، وتبرر قصف وقتل المدنيين الليبيين على هذا الأساس. بل والأكثر من ذلك، أنه لا تراجع من جانب أجهزة الإعلام، ولا ما قاله بكاش، قد أدى بأحد إلى النتيجة الواضحة، وهى أنه إذا كانت إدارة ريجان تكذب بشأن الدليل «المباشر» و«المحدد» والذى «لا يدحض»، فإن قصف ليبيا يعد إذن عملا غير مبررا من أعمال إرهاب الدولة - تم التستر عليه من جانب أجهزة الإعلام التى تدين بالولاء للحكومة، والتى تحجبت طرح الأسئلة البديهية، فى الوقت الذى كانت تتبنى فيه بحماس قضية الهجوم على ليبيا، فى حين تورد ذرائع معقولة (خذ على سبيل المثال مقال محررى «النيويورك تايمز» عن «ناتاشا سيمبسون أخرى») فى سياق تبريرها لتواطؤها مع عمليات الإرهاب.

وقد حققت عملية العلاقات العامة نجاحا أكيدا، على الأقل فى المدى القصير وعلى المستوى الداخلى، فهى كما ذكرت الصحف «حققت نجاحا فى كافة أنحاء البلاد»، فيما كان مثلا ناجحا على «هندسة الموافقة الديمقراطية»، التى يجب كما هو مخطط لها أن «تقوى موقف الرئيس ريجان فى التعامل مع الكونجرس بشأن قضايا مثل الميزانية العسكرية ومنح معونة (للكونترا) فى نيكاراغوا»^(٢٢).

وقد أصبحت الولايات المتحدة بالنسبة لمعظم العالم، مصدرا من مصادر الخوف الشديد، حيث يتورط «زعيمها راعى البقر الغريب الأطوار» فى أعمال «جنونية»، فى تنظيم «عصابة من السفاحين» للهجوم على نيكاراغوا، والقيام بأعمال قصف مجنونة فى مناطق أخرى، وذلك وفقا للكلمات التى وردت فى أبرز صحف كندا، التى تتسم بوجه عام بضبط النفس والمواالة التامة للولايات المتحدة^(٢٣) وتستخدم إدارة ريجان هذه المخاوف بنجاح، منفذة استراتيجية «الرجل المجنون» التى وضعها نيكسون. وفى مؤتمر قمة الدول الديمقراطية الصناعية المتقدمة الذى عقد فى طوكيو فى شهر مايو، وزعت إدارة ريجان دراسة للموقف ذكرت فيها أن أحد الأسباب التى تدعو أوروبا للوقوف فى الصف ضمن الحملة الصليبية الأمريكية، إنما يتمثل فى «الحاجة إلى القيام بشئ، حتى لا ينفرد الأمريكيون المتهورون بالتصرف من تلقاء أنفسهم مرة أخرى» وينجح هذا التهديد فى استصدار بيان ضد الإرهاب

كانت الدولة الوحيدة التى ذكرت فيه بالاسم هى ليبيا (٤٤) وقد تم تجاهل هذا التهديد المباشر تماما، حيث أخذت أجهزة الإعلام فى التهليل «لنجاح» عملية قصف ليبيا فى جعل الأوروبيين «المتخاذلين» يتخذون فى نهاية الأمر الإجراءات اللازمة لمواجهة التهديد الليبى للحضارة الغربية.

وكان رد الفعل إزاء قصف ليبيا فى داخل البلاد مختلفا تماما عنه فى خارجها. فالدول الأثنا عشر الأعضاء فى المجموعة الأوروبية، كانت قد ناشدت الولايات المتحدة تجنب «المزيد من تصعيد التوتر العسكرى فى المنطقة، مع كل ماينطوى عليه ذلك من مخاطر» وبعد بضع ساعات، وجهت الطائرات الحربية الأمريكية قصفها، فى الوقت الذى كان فيه وزير الخارجية الألمانى الغربى هانز ديتريش جينشر فى طريقه إلى واشنطن لشرح موقف المجموعة الأوروبية. وصرح المتحدث باسمه قائلا: «إننا نريد أن نفعل مايمكن أن يؤدى إلى تجنب التصعيد العسكرى». وأثار القصف احتجاجا على نطاق واسع فى معظم أنحاء أوروبا، بما فى ذلك مظاهرات واسعة النطاق، ومقالات صحفية تدين هذا العمل فى معظم أنحاء العالم. فقد شجبت صحيفة «آل بايس» المستقلة وهى كبرى صحف أسبانيا، أدانت الغارة، حيث كتبت تقول إن «هذا العمل العسكرى الأمريكى ليس فقط انتهاكا للقانون الدولى وتهديدا خطيرا للأمن فى منطقة البحر المتوسط، بل إنه كذلك استهزاء بالخلفاء الغربيين الذين لم يجدوا دوافع كافية لفرض عقوبات اقتصادية ضد ليبيا خلال الاجتماع الذى عقده يوم الاثنين، على الرغم من الضغوط غير الناجحة التى تعرضت لها فى وقت سابق لفرض هذه العقوبات» وكتبت صحيفة «ساوث تشاينا مورنينج بوست» المحافظة التى تصدر فى هونج كونج أن «الدواء الذى استخدمه الرئيس ريجان لعلاج (الكلب المسعور فى الشرق الأوسط) قد ثبت أنه أكثر ضررا من الدواء نفسه»، وحثت على اتباع الأساليب القانونية من خلال الأمم المتحدة. وهناك العديد من ردود الفعل المشابهة.

وعلى العكس من ذلك، كانت الصحف الأمريكية تؤيد هذا العمل الجماعى بحماس شديد. فقد كتبت صحيفة «النيويورك تايمز» تقول انه «حتى أكثر المواطنين تشككا لايسعهم سوى الموافقة على الهجوم الأمريكى على ليبيا والاشادة به»، ووصفت الهجوم بأنه حكم عادل؛ «فالولايات المتحدة قد حاكمت (القذافى) بدقة وبشكل متناسب - وعادل». وقالت إن الأدلة على أن ليبيا مسئولة عن تفجير الملهى قد تم «الآن عرضها بوضوح على الرأى العام»؛ «ثم جاء المحلفون، وهم الحكومات الأوروبية التى خرجت الولايات المتحدة عن طريقها المعهود بأن أرسلت لهم مبعوثين ليعرضوا عليهم الأدلة ولحشهم على اتخاذ إجراء موحد ضد الزعيم الليبى». وليس من الأهمية فيما يبدو، أن المحلفين لم يقتنعوا بالكاد بهذه الأدلة وأنهم أصدروا «حكما» يدعون فيه إلى الامتناع عن اتخاذ أى إجراء - تماما «كما أنه من غير

الضروري كتابة مقالات افتتاحية تعليقا على تلك الحقيقة، المعروفة الآن ضمنا، وهي أن هذا الدليل لم تكن له مصداقية كبيرة، إن كانت له أى مصداقية على الإطلاق.

وقد أدانت معظم هذه الحكومات، إن لم تكن جميعها، العمل الأمريكى (قصف ليبيا).

فقد وافقت عليه كل من بريطانيا وكندا، على الرغم من أن رد فعل رأى العام كان مختلفا تماما. وكان هناك تأييد من جانب فرنسا فى إطار حالتها الراهنة التى تتسم بالتعصب الريبجاني، وذكرت هيئة الإذاعة الحكومية فى جنوب أفريقيا أن الهجوم «يؤكد الالتزام الذى قطعت زعيمة العالم الغربى على نفسها بأن تتخذ خطوات ايجابية ضد الإرهاب»؛ وأن الولايات المتحدة كان لديها ما يبرر الهجوم على القذافى، «الذى يترادف اسمه بشكل فعلى مع الإرهاب الدولى». وفى إسرائيل، صرح شيمون بيريز رئيس الوزراء بأن التصرف الأمريكى كان مبررا بوضوح باعتباره «دفاعا» عن النفس: «فإذا كانت الحكومة الليبية قد أصدرت أوامرها بقتل الجنود الأمريكيين عن عمد، وفى منتصف الليل، فى بيروت، فماذا تتوقعون أن تفعل الولايات المتحدة؟ هل تحتفل بالغناء؟ أم تقوم بعمل دفاعى؟» إن الفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة قد تصرفت من منطلق «الدفاع عن النفس» ضد هجوم تعرضت له قواتها فى بيروت قبل ذلك بعامين ونصف عام، إنما يعد تجديدا مثيرا للاهتمام، حتى دون أن نأخذ فى الاعتبار الظروف المحيطة بوقوع ذلك العمل «الإرهابى» السابق^(١١).

وفى الولايات المتحدة، شجب السيناتور مارك هاتفيلد، وهو أحد الشخصيات السياسية القليلة التى تتمتع عن حق بصفة «المحافظ»، شجب الغارة الأمريكية «فى قاعة مجلس الشيوخ المهجورة من أعضائها تقريبا، كما شجبها فى خطاب بعث به إلى صحيفة «النيويورك تايمز». وقد شجب الغارة كذلك زعماء عدد من الطوائف المسيحية الكبرى، غير أن الزعماء اليهود قد أشادوا بها بشكل عام، وكان من بينهم المحامى الكسندر شيندلر، رئيس اتحاد الطوائف اليهودية الأمريكية، الذى «قال إن حكومة الولايات المتحدة (قد ردت بشكل لائق وقوى) على (الإرهاب الذى لا يخضع للعقل) الذى يقوم به القذافى. وقال جوزيف ناى أستاذ الشؤون الدولية بجامعة هارفارد أنه كان على ريجان أن يرد «على الدليل الدامغ المتوافر فى حادثة برلين. فماذا غير ذلك يمكن أن نفعل لمواجهة إرهاب تدعمه الدولة؟»- مثل أعمال الإرهاب التى تدعمها الولايات المتحدة فى أمريكا الوسطى والجنوب اللبناى، على سبيل المثال حيث «الدليل الدامغ» متوافر بشكل أوضح. وقد أيد يوجين روستو الغارة باعتبارها عملا «محتوما ومتأخرا عن مواعده» كجزء من «عمل دفاعى أكثر نشاطا لمواجهة عملية التوسع السوفيتى»- وهو تعبير نمطى عن المزيج الغربى من الشوفينية غير العاقلة والأوهام الماوية التى تحظى بتقدير كبير فى التعليقات الراهنة فى الشؤون الدولية.

وأوضح روستو قائلا: إن «الإطاحة بنظام القذافى بالقوة، يمكن أن تكون مبررة تماما

بمقتضى قواعد القانون الدولي القائمة»، حيث إن القذافى «كان ينتهك هذه القوانين على نحو سافر ومستمر» وأضاف قائلا: «ولما كانت هذه هى الحال، فإن أى دولة أضرمت من أعمال القذافى يكون لها الحق، إما وحدها أو بالاشتراك مع آخرين، فى أن تستخدم القوة التى تعد ضرورية بشكل معقول لوضع حد للتصرفات اللببية الخارجة على القانون. فليبيا من حيث الموقف القانونى، دولة قرصنة همجية»^(٤٦). كما حث منظمة حلف شمال الأطلس على «إصدار إعلان بشأن مسئولية الدول عن الأعمال الخارجة على القانون التى ترتكب من داخل أراضيها»^(٤٧). ويجب إذن على حلف الأطلس من باب أولى أن يدين الامبراطور أيضا، وليس القرصان فقط، كما يجب أن تقوم الدول، من الهند الصينية حتى أمريكا الوسطى والشرق الأوسط وغيرها، بتنسيق جهودها لتستخدم القوة التى تجدها ضرورية، للهجوم على الولايات المتحدة وإسرائيل وغيرها من الدول الإرهابية.

ويرى تشارلز جلاس مراسل شبكة تلفزيون «ايه.بى.سى» الأمريكية الذى نقل أنباء القصف ونتائجه من موقع الأحداث، يرى أن هذا الحدث إنما يعبر عنه تماما خطاب بخط اليد، كتبته فتاة تبلغ من العمر سبعة أعوام، انتشلت من بين أنقاض منزلها، وكان المراسل قد زار عائلتها ذات الثقافة الأمريكية يقول الخطاب :

عزيزى السيد / ريجان

لماذا قتلت شقيقتى الوحيدة رافة وصديقتى رشا، ذات التسع سنوات فقط، وعروستى الصغيرة فراولة. هل حقيقى أنك تريد قتلنا جميعا لأن والدى فلسطينى؛ وأنت تريد قتل القذافى لأنه يرغب فى مساعدتنا على العودة إلى موطن والدى وأرضه»^(٤٨).

اسمى كنده

ويرى آخرون الأمر بشكل مختلف. فقد اختلف مايكل فالترز مع الأوروبيين الذين انتقدوا قصف ليبيا باعتباره «إرهاب دولة». وقال إنه لم يكن كذلك «حيث إنه كان يستهدف أهدافا عسكرية معينة، وأن الطيارين قد تعرضوا لشئ من المخاطر فى محاولاتهم لقصف هذه الأهداف فقط وليس أى شئ آخر». فإذا تصادف أن القصف الليلى للمدينة قد أدى إلى إصابة قطاعات ذات كثافة سكانية عالية فى طرابلس، مما أدى إلى مقتل عدد من المدنيين، فهكذا فقط يمكن أن تتلف الطبخة»^(٤٩). وربما كان هذا القول هو مايمكن أن نتوقعه من ذلك المنظر والكاتب الأخلاقى، الذى يحظى بتقدير بالغ، والمدافع عن الحرب العادلة الذى أكد لنا أن الغزو الإسرائيلى للبنان يمكن تبريره وفقا لهذا المفهوم، فالعمليات العسكرية الإسرائيلية فى الجنوب اللبنانى كانت «مثالا طيبا للحرب المتناسبة» وإذا كان بعض المدنيين قد «تعرضوا للمخاطر» خلال القصف الإسرائيلى لبيروت، فإن «مسئولية هذه المخاطر ترجع إلى منظمة التحرير الفلسطينية»^(٥٠).

إن تواطؤ أجهزة الإعلام فى هذا العمل من أعمال إرهاب الدولة لم يقتصر على سلوكها القومى المواكب لعملية القصف، وهو ما يعد نتيجة طبيعية لتبنيها السابق لأى رواية خيالية تختار الإدارة تليقها. بل كان من الضرورى كذلك اظهار أن القصف قد نجح فى الحد من الإرهاب الليبى، كما يتضح من غياب الأعمال الإرهابية التى تنسب إلى القذافى بعد القصف. وبالطبع، ولكى يتم استكمال النظرية، يكون من الضرورى اخفاء حقيقة أنه لم تكن هناك كذلك قبل القصف أعمال إرهابية تنسب إليه بالاستناد إلى أدلة قوية، باستثناء تلك الأعمال التى ذكرناها من قبل، والتى من الواضح أنها تتسم بالأهمية. لقد أثبتت أجهزة الإعلام حقا أنها تتمتع بكفاءة، تامة فى الاضطلاع بالمهمة الموكولة إليها.

ويمجد محررو صحيفة «الواشنطن بوست» عملية قصف ليبيا على أساس أنه «ليس هناك أعمال إرهابية جديدة نسبت إلى» العقيد القذافى، الذى اقتصر دوره على انتهاج «سياسة متهوره». ويظل الأمر الأكثر أهمية هو تأثير ذلك على الحلفاء الغربيين، الذين كان معظمهم «بحاجة للصدمة» المتمثلة فى «ذلك المثال للحسم، وتلك الدقة التى لا تنكر فى معلومات المخابرات، وماتلا ذلك من إظهار لعزلة ليبيا، وأخيرا وليس آخرا. ذلك الانخفاض فى حجم حركة السياحة» - وكذلك أيضا التهديد بأن «الأمريكيين المتهورين» قد يضربون بحماس فى أى مكان آخر (انظر ماسبق)، وهو التهديد الذى أكدته نشر سفن الأسطول الأمريكى على بعد بضعة أميال من الساحل السوفيتى المطل على البحر الأسود فى الوقت نفسه^(٥١). ولنلاحظ أنه فى هذا التاريخ المتأخر، كان المحررون لا يزالون يجدون من الممكن الإشارة إلى «الدقة التى لا تنكر فى معلومات المخابرات» وقد كتب دافيد اجناتايوس يقول إن عملية القصف قد «نجحت بشكل مذهل ضد معمر القذافى الليبى»، «محققة» بعض التغيرات العظيمة - والمفيدة جدا - فى ليبيا والشرق الأوسط وأوروبا» فقد أثبتت أن القذافى كان «ضعيفا ومعزولا ومكشوبا»، بل كان مكشوبا إلى درجة أن الطائرات الحربية الأمريكية تمكنت من إتمام مهمتها بحرية داخل مجاله الجوى الذى يتمتع بحماية مكثفة» - إنه لا انتصار عظيم بحق، واكتشاف مذهل عن تلك الدولة العظمى. ولم يذكر اجناتايوس أية أعمال محددة للتدليل على «السيكولوجيا التى مكنت القذافى من تخويف معظم العالم» - لأنه يعرف تماما أنه ليس هناك أمثلة تستند إلى أسس موثوق فيها تدل على أنه قام بأعمال تخويف - وبدلا من ذلك، فإنه يقول، بصورة أقرب إلى الضعف، أنه حتى إذا «تورط الليبيون فى أعمال إرهابية مرة أخرى، فلن يكون ذلك بالمستوى الذى كانوا ينتهجونه منذ بداية العام»، عندما «علمت المخابرات الأمريكية أن ليبيا قد أمرت (مكاتبها الشعبية)، بتصعيد الهجمات الإرهابية فى أكثر من عشر مدن». ويعلم اجناتايوس، وهو صحفى بالغ الكفاءة، أن مزاعم الحكومة الأمريكية حول ما «عرفته» المخابرات لاقية لها؛ وأن التعبير عن «نجاح» العملية

من حيث المخططات التى كان من المتعذر القيام بها ثم تم إحباطها إنما هو أسلوبه الحذر فى القول بأن نتائج هذا «العمل القبيح» كانت صفرا» (٥٢).

وكذلك يشير جورج موفيت إلى أن الهجمات الليبية الإرهابية قد «وصلت إلى ما يقرب من التوقف» - ويعنى ذلك أنها انخفضت إلى ما يقرب من الصفر - وهى أحد «التطورات الإيجابية» التى «يبدو» أنها تثبت حق سياسة الإدارة الأمريكية فى الانتقام العسكرى، ويعلق زميله جون هيويز بلهجة منتصرة «أنه منذ شن الغارة الجوية التأديبية ضد ليبيا.. لم تنسب إلى معمر القذافى أية عملية إرهابية كبرى ضد الأمريكيين» - تماما كما لم تقع أى عمليات من هذا النوع من قبل، كما هو معروف (٥٣).

إن الرسالة الموجهة لمن يقومون بإرهاب الدولة واضحة تماما : إننا سوف نتبع أوامركم عندما تلتفون سجلا للإرهاب الذى أشاع الخوف فى العالم، وعندما تقومون بعمل إرهابى لمعاقبة هذا المعتدى، وعندما تعلنون أنه نتيجة لأعمالكم البطولية تم قمع المجرم.. أما الحقائق المجردة، فلن تجعلنا نعيد أبدا عن طاعتنا لكم.

وتعلق مجلة «الإيكونوميست» (فى إطار إشادتها بالعمل الشجاع الذى قام به ريجان) قائلة أنه فيما يتعلق بسجل الإرهاب، فقد «وقعت نحو ١٨ عملية إرهابية موجهة ضد الأمريكيين فى أوروبا الغربية والشرق الأوسط خلال الأشهر الثلاثة التى أعقبت الغارة على ليبيا، مقارنة بنحو ١٥ عملية إرهابية وقعت خلال الثلاثة أشهر ونصف شهر السابقة عليها»، فى حين أنه «على مستوى العالم ككل، يبدو أن معدل العمليات الإرهابية الموجهة ضد الأمريكيين لم يكد يتغير عن العام الماضى»، كما أشار أحد أبرز المتخصصين فى شئون الإرهاب فى مؤسسة راند إلى أن العمليات الإرهابية التى وقعت بعد الغارة كانت على نفس مستوى العمليات التى وقعت قبلها (٥٤).

واستكمالا لهذا السجل، نشر مكتب التحقيقات الفيدرالى فى الثالث من يوليو تقريرا يقع فى ٤١ صفحة، يشمل العمليات الإرهابية التى وقعت فى الولايات المتحدة خلال عام ١٩٨٥. وشملت القائمة سبع عمليات، قتل خلالها شخصان. أما خلال عام ١٩٨٤، فقد وقعت ١٣ عملية إرهابية. وكان عدد هذه العمليات ينخفض من عام لآخر منذ عام ١٩٨٢، حيث سجل وقوع ٥١ عملية إرهابية (٥٥). وما يشير الاهتمام، ذلك الأسلوب الذى اتبعته أجهزة الإعلام فى تغطيتها لهذا التقرير. فقد ذكرت صحيفة «تورونتو جلوب أند ميل» نبأ نقلته عن وكالة أنباء الأسوشيتدبرس فى الرابع من يوليو تحت عنوان: «متطرفون من اليهود متهمون بقتل شخصين». وكانت الفقرة الأولى منه كالتالى: «ذكر مكتب التحقيقات الفيدرالى أمس أن المتطرفين اليهود مسئولون عن ارتكاب أربع من العمليات الإرهابية السبع التى أسفرت عن قتل شخصين فى الولايات المتحدة خلال عام ١٩٨٥» ويوالى النبأ سرد تفاصيل «الأحداث

التي نسبت إلى المتطرفين اليهود»، والتي «أسفرت عن مقتل شخصين وإصابة تسعة أشخاص وفقا لما ورد في التقرير» (أى كانوا مسئولين عن حالى القتل الوحيدتين اللتين وقعتا خلال كل العمليات الإرهابية فى ذلك العام) بالإضافة إلى حوادث أخرى. وفى المقابل لم تنشر صحيفة «نيويورك تايمز» أى مقال عن تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالى. ووردت إشارتها الوحيدة للتقرير فى الفقرة الحادية عشرة فى عمود فى عددها الصادر فى ١٧ يوليو، كتبت فيه «وفقا لما ذكره التقرير السنوى لمكتب التحقيقات الفيدرالى عن الإرهاب، يعتقد أن (جماعات إرهابية يهودية) متورطة فى أربعة من أحداث الإرهاب المحلى السبعة التى وقعت فى عام ١٩٨٥. ولم تصدر أى دعوى للاتهام خلال أى (من) التحقيقات التى أجريت». أما الصحيفة القومية الثانية، وهى «الواشنطن بوست»، فقد نشرت مقالا عن التقرير فى عددها الصادر فى الخامس من يوليو، تحت عنوان «انخفاض معدل الإرهاب المحلى فى العام الماضى، وفقا لما ذكره تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالى». وأشارت ضمن هذا المقال إلى أن «عمليات القتل وإصابة الأشخاص التسعة ترجع مسئوليتها إلى أربع عمليات إرهابية قام بها متطرفون من اليهود» (من بين سبع عمليات إرهابية وقعت خلال العام)، وقد تكرر ذلك ضمن مانشر فى ١٧ يوليو حول التحقيقات التى أجراها مكتب التحقيقات الفيدرالى عن مقتل اليكس عودة، مع الإشارة إلى «الاشتباه فى جماعة من المتطرفين اليهود»^(٥٦).

وهذه العبارات الثلاث تشكل مجمل التغطية الإعلامية فى الصحف القومية عن نتائج تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالى عن مصادر الإرهاب المحلى فى عام ١٩٨٥. ولم ألاحظ نشر أى مقالات افتتاحية أو تعليقات تدعو الولايات المتحدة إلى قصف تل أبيب أو القدس لاستئصال هذا «السرطان» أو «لقمع» «الكلاب المسعورة» التى أتت «ببلاء الإرهاب» إلى ديارنا. وللمرء أن يتساءل لماذا لم يحدث ذلك؟ من الطبيعى أن تنفى إسرائيل مسئوليتها عن أعمال «المتطرفين اليهود»، وأن تدين هذا العمل الإرهابى، كما فعل الحاخام كاهانا عضو الكنيست الذى كان مكتب التحقيقات قد اتهم حلفاءه السابقين فى رابطة الدفاع اليهودى بالقيام بهذه العمليات، تماما كما نفت الولايات المتحدة مسئوليتها عن الأعمال الإرهابية التى قام بها أشخاص قامت بتدريبهم وتشجيعهم ولكن كما ذكرت من قبل، فإن هذه الأعذار لاتعد ذات قيمة إذا ما طبقنا عليها المعايير التى تطبق على كل من معمر القذافى وباسر عرفات، اللذين أدانا كذلك العمليات الإرهابية ونفيا مسئوليتها عنها. ولنتذكر هنا مرة أخرى المبدأ القائل بأن «المسئولية الأخلاقية الكبرى عن الأعمال الوحشية.. تقع جميعها على عاتق عرفات»، لأنه «كان ولا يزال الأب المؤسس للعنف الفلسطينى المعاصر»، ولذلك تعتبر الولايات المتحدة أن عرفات هو «المستول عن أعمال الإرهاب الدولى» بشكل عام، سواء كان متورطا فيها أم لا.^(٥٧) إذن، «فالمسئولية الأخلاقية الكبرى» عن أعمال المتطرفين الصهاينة إنما تقع كلها على عاتق إسرائيل.

والجدير بالذكر أن الصحافة كانت دائما ما تتجاهل إدانة عرفات للأعمال الإرهابية الفلسطينية. ولنذكر على سبيل المثال حادثة هامة بعينها؛ ففي الثالث من يوليو ١٩٨٢، حاولت جماعة إرهابية يرأسها أبو نضال الذي كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد أصدرت ضده حكما بالاعدام، حاولت اغتيال شلومو أرجوف السفير الإسرائيلي فى لندن، وهو الأمر الذى أدى إلى الاسراع بالغزو الإسرائيلى للبنان «كرد انتقامى»، اعتبره كل من الحكومة الأمريكية وأجهزة الإعلام والرأى العام المتعلم انتقاما «مشروعا». وعلقت صحيفة «الواشنطن بوست» بأن محاولة اغتيال أرجوف تعد «مدعاة للحرج» لمنظمة التحرير الفلسطينية، «التي تزعم أنها تمثل جميع الفلسطينيين ولكنها.. تقبل إلى أن تكون انتقائية بالنسبة لما تعترف بمسئوليتها عنه من أعمال العنف التي يقوم بها الفلسطينيون» (٧ يونيو ١٩٨٢).

فإذا كان عمل إرهابى قامت به جماعات تخوض حربا ضد منظمة التحرير الفلسطينية يعد «مدعاة للحرج» للمنظمة على هذا الأساس، فإن من البديهي أن تكون الأعمال الإرهابية التي تقوم بها جماعة من اليهود المتطرفين فى الولايات المتحدة وتسفر عن مقتل اثنين وإصابة تسعة أشخاص «مدعاة للحرج» لإسرائيل، التي تعد بمقتضى قانونها «دولة الشعب اليهودى»، بما فى ذلك الذين مازالوا يعيشون فى الشتات (وليست دولة المواطنين الذين يعيشون فيها، وسدسهم من غير اليهود). ومن هنا، وبتطبيق منطق الحكومة الأمريكية وكبار المعلقين وأجهزة الإعلام بوجه عام، يكون من حق الولايات المتحدة بالتأكيد، إن لم يكن من واجبها، أن تقوم بقصف تل أبيب «دفاعا عن النفس ضد هجوم قد يقع فى المستقبل».

وقد شك البعض فى أن «الحرج» من هذه النتيجة المنطقية التي تترتب على مبادئهم المزعومة هو الذى يفسر الأسلوب الغريب الذى تناولت به أجهزة الإعلام الأمريكية تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالى، على الرغم من أن هذا الظن يقلل على الأرجح من شأن قدرة هذه الأجهزة على التعامل مع تناقضاتها مع نفسها. وللمرء أن يتخيل أيضا رد فعل أجهزة الإعلام لو كان معظم الأعمال الإرهابية التي وقعت فى الولايات المتحدة، ومن بينها أعمال القتل، قد ارتكبها أمريكيون من أصول عربية مرتبطين بعناصر متطرفة تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو أشخاص يشبه فى أنهم أعضاء فى جماعة إرهابية أسسها عضو فى الحكومة الليبية.

إن القصف الأمريكى لليبيا لا علاقة له «بالإرهاب» بأى حال من الأحوال، حتى بالمعنى الغربى المناق لللكمة. بل فى الواقع لقد كان من الواضح بما فيه الكفاية أن عملية خليج سرت وقصف المدن الليبية كان من شأنها أن تؤدي إلى القيام بمثل تلك العمليات من إرهاب التجزئة، وهو أحد الأسباب الأساسية التي جعلت المناطق التي يرجح أنها مستهدفة من هذه العمليات فى أوروبا تناشد الولايات المتحدة الإحجام عن القيام بهذه الأعمال.

ولست هذه بالكاد المرة الأولى التى يتم فيها تنفيذ أعمال عنف يكون من المتوقع أن تشجع على القيام بعمليات الإرهاب بالتجزئة. الغزو الإسرائيلى للبنان، والذى كانت تسانده الولايات المتحدة، إنما يمثل حالة أخرى لذلك، كما ذكرنا فى الفصل الثانى. فالهجوم على ليبيا قد يؤدى إن عاجلا أو آجلا إلى إثارة بعض الأعمال الإرهابية، التى سوف تساعد على تعبئة الرأى العام الداخلى والخارجى لتأييد الخطط الأمريكية فى الداخل والخارج. فإذا رد الأمريكيون، كما فعلوا، بحالة هستيرية عامة، تشمل الخوف من السفر إلى أوروبا، حيث الزائرون فى أمان بأكثر من مائة مرة مما لو كانوا فى أى مدينة أمريكية، فإن ذلك أيضا سيكون مفيدا تماما، لنفس الأسباب.

إن الأسباب الحقيقية للهجوم الأمريكى على ليبيا لاعلاقة لها من قريب أو بعيد بالدفاع عن النفس ضد «الهجمات الإرهابية» على القوات الأمريكية فى بيروت فى أكتوبر ١٩٨٣، كما ذكر شيمون بيريز، أو بأى من الأعمال الأخرى التى نسبت سواء عن حق أو عن خطأ إلى ليبيا، أو «كدفاع عن النفس ضد هجوم قد يقع فى المستقبل» قماشيا مع المبدأ الرائع الذى أعلنته إدارة ريجان، والذى قوبل بكثير من الاشادة فى الداخل. فالإرهاب الليبى يعد عامل ازعاج ضئيل الشئ، ونحن التذافى كان قد وقف فى طريق المخططات الأمريكية فى شمال أفريقيا، والشرق الأوسط وفى مناطق أخرى مثل تأييده لجهة البوليساريو والجماعات المناهضة للولايات المتحدة فى السودان، وسعيه لاقامة وحدة مع المغرب، وتدخله فى تشاد (٥٨) وتدخله بوجه عام فى الجهود التى تبذلها الولايات المتحدة لخلق «إجماع استراتيجى» فى المنطقة، ولغرض ارادتها فى مناطق أخرى. هذه هى الجرائم الحقيقية التى يجب أن يعاقب عليها!

وفضلا عن ذلك كانت الغاية والأثر المرجو من الهجوم على ليبيا، هو إعداد الرأى العام داخل البلاد وخارجها لتقبل المزيد من أعمال العنف الأمريكية. حيث إن رد الفعل الأولى قد يكون سلبيا، ولكن طالما تم استيعابه، فإن مستوى التوقعات يرتفع، بحيث تستطيع الولايات المتحدة مواصلة تصديها للعنف إذا ما تطلبت الضرورة.

وهناك منطقتان كبيرتان من المرجح تصعيد العنف فيهما. المنطقة الأولى هى أمريكا الوسطى. ففى حين نجح الجيش العميل للولايات المتحدة فى مهمته الكبرى، وهى «اجبار (الساندينستا) على تحويل مواردهم القليلة فى اتجاه الحرب بدلا من المشروعات الاجتماعية» كما أوضح مسئولو الإدارة فى لحظة صراحة نادرة (٥٩)، فإنه ليس من المرجح كذلك أن ينجح هذا الجيش العميل فى «استئصال السرطان»، إذا ما استخدمنا هذا التعبير النازى كما يفعل جورج شولتز وغيره (٦٠). ومن هنا فإن التهديد المتمثل فى إحداث تنمية مستقلة وناجحة بشكل قد يؤثر على معاناة شعوب الدول العميلة للولايات المتحدة، سيظل قائما، إلا أن الضغوط المحلية والدولية تمنع الولايات المتحدة من القيام بهجوم مباشر، كما فعلت عندما قامت بمهاجمة

فيتنام الجنوبية فى عام ١٩٦٢، ثم هاجمت الهند الصينية بأسرها فى وقت لاحق؛ أما وسائل الإرهاب غير المباشرة، فهى رغم نجاحها الكبير فى السلفادور، قد تثبت أنها غير كافية فى نيكاراغوا. ويكون من الطبيعى فى هذه الحالة، أن تنتقل الولايات المتحدة إلى ساحة أخرى يكون من المرجح بشكل أكبر أن تسود فيها. وهى ساحة المواجهة الدولية. فقد نجحت الولايات المتحدة فى إجبار معظم حلفائها على الإحجام عن تقديم أى مساعدة حقيقية لنيكاراجوا وبذلك تحقق الهدف المنشود بنجاح، وهو دفع الساندينستا إلى الاعتماد بشكل كامل على الكتلة الشرقية لتضمن بقاها. أما المناقشات التى دارت فى الكونغرس بشأن المعونة، فقد كانت فى جوهرها عرضا جانبيا، فالدولة التى لاتخضع للقانون يمكنها أن تجد سبيلا بطريقة ما لتمويل جيشها الإرهابى، بغض النظر عما يشرعه الكونغرس. إن ما يهم هو تحقيق انتصار آخر : هو تصريح الكونغرس لوكالة المخابرات المركزية بالتدخل المباشر لتصعيد الأحداث بأساليب أخرى. وكانت الأساليب الواضحة هى تهديد السفن السوفيتية والكوبية. فنيكاراجوا لم تتمكن من القيام بأى رد فعل، ولكن الاتحاد السوفيتى وكوبا ربما كان بمقدورهما الرد. فإذا ما حاولتا الدفاع عن سفنهما، فى هذه الحالة يمكن الاعتماد على النظام الدعائى الأمريكى للقيام برد فعل عنيف إزاء هذا الدليل الجديد على عدوانية الشيوعيين، مع السماح للإدارة بافتعال أزمة دولية، يتراجع فيها الاتحاد السوفيتى كما هو مفترض، بما يطبق الحصار على نيكاراغوا بشكل فعلى. أما إذا لم يقم الاتحاد السوفيتى وكوبا برد فعل فإن نفس النتيجة ستتحقق. وبالطبع فإن ذلك قد يؤدى إلى اندلاع النيران فى العالم كله، ولكن هذا أمر لا يدعو إلى القلق مقارنة بالحاجة إلى استئصال السرطان. ولابد من تهيئة الرأى العام الأمريكى والأوروبى لتقبل هذه النتائج. إن الهجوم على ليبيا يعد خطوة أخرى لتحريك الأحداث فى هذا الاتجاه.

أما المنطقة الأخرى التى يجب أن تتم تهيئة الرأى العام للتصعيد المحتمل فيها، فهى الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة كانت قد أعاققت التوصل إلى أى تسوية سياسية فى الصراع العربى - الإسرائيلى، منذ عام ١٩٧١ على الأقل، كما بحثنا من قبل، وما زالت تفعل ذلك. وفى حالة المواجهة العسكرية التى تنتج عن الرفض الأمريكى - الإسرائيلى، فإن إسرائيل لا يمكن أن تسمح بأن تقترب قوة الدول العربية مجتمعة من قواتها العسكرية، لأنها بذلك ستواجه خطر التدمير الكامل.

وقد نجحت اتفاقيات كامب دافيد فى استبعاد الدولة العربية الكبرى، مصر، من الصراع، بما يسمح لإسرائيل أن توسع خطواتها فى اتجاه إدماج الأراضى المحتلة ومهاجمة جارتها الشمالية. غير أن سوريا لاتزال تشكل تهديدا متزايدا، وإن عاجلا أو آجلا سيكون على إسرائيل أن تقوم بعمل للقضاء عليه. إن الحديث عن الحرب يجرى بشكل متواصل فى إسرائيل، حيث تتردد المزاعم بشكل عام عن الاستعدادات الحربية والتهديد من جانب سوريا،

ولكن مع إخفاء النوايا الإسرائيلية فى القضاء على خصم عسكرى محتمل - أو بالأحرى ماتحتاجه إسرائيل، طالما تتجنب التسوية السياسية. وتحذو أجهزة الإعلام الأمريكية حذو إسرائيل فى خنوع، كما هو معتاد .

ومن ناحية أخرى ترغب الحكومة الأمريكية بالتأكد فى أن تظل الخيارات أمامها مفتوحة، وقد يكون من المفيد لضربة إسرائيل ضد سوريا أن تتواكب مع عملية قصف أمريكية، بحيث يجرى تصوير الضربة الإسرائيلية على أنها «ضربة وقائية دفاعا عن النفس ضد هجوم يحتمل أن يقع» دفاعا عن النفس ضد أعمال الإرهاب التى تتم بإيعاز من سوريا. أما الهدف من المشاركة الأمريكية المباشرة فيتمثل فى تحذير الاتحاد السوفيتى من أن حربا عالمية ستنجم عن أى محاولة من جانبه لدعم حلفائه السوريين. وسيتعين تهيئة الرأى العام الأوروبى والأمريكى لمثل هذه التحركات المحتملة. وقد ساعد الهجوم على ليبيا، وماتلاه من حملات دعائية، فى تهيئة مسرح الأحداث، بما ترك الولايات المتحدة أكثر حرية فى التفكير فى هذه الخيارات إذا ما ارتأت ضرورة لذلك فيما بعد. ومرة أخرى، فإن احتمال نشوب حرب نووية ليس بالاحتمال الضئيل، إلا أن الولايات المتحدة قد أوضحت مرارا أنها على استعداد لمواجهة هذا الخطر لكى تحقق أهدافها فى الشرق الأوسط، مثلها فى غير ذلك من أنحاء العالم.

إن الخداع والنفاق الذى اتسمت به الحملة الدعائية عن «الإرهاب الدولى» قد تم فضحه لدى الجمهور المحدود الذى يمكن أن يصل إليه أصحاب الرأى المخالف فى الولايات المتحدة. أمام الحملة نفسها فقد كانت نجاحا مشهودا فى مجال العلاقات العامة ومع التزام أجهزة الإعلام الجماهيرية بخدمة احتياجات النظام الدعائى الحكومى واستبعادها بشكل منظم لأية تعليقات يكون من شأنها أن تكشف ما يحدث أمام أعينهم، أو يجرى أية مناقشة عقلانية له، فإن احتمالات تحقيق مزيد من النجاح فى المستقبل تظل كبيرة. وهذه الخدمة التى تؤديها الطبقات المتعلمة لإرهاب الجملة الدولى إنما تسهم فى قدر هائل من المعاناة الوحشية، وتنطوى فى المدى البعيد على خطر جاد بنشوب مواجهة بين القوتين العظميين واندلاع حرب نووية نهائية. غير أن هذه الاعتبارات لاتتسم بكثير من الأهمية، بالمقارنة بالحاجة لضمان ألا يكون هناك تهديد «للاستقرار» و«النظام»، وألا ينشأ أى تحد للامتيازات والقوة (الأمريكية).

وليس فى كل ذلك ما يدهش أى دارس نزيه للتاريخ

هوامش الفصل الثالث

١ - تقرير منظمة العفو الدولية - ١٩٨٥ (لندن ١٩٨٥)؛ و«أعمال القتل السياسية التى ترتكبها الحكومات» (تقرير لمنظمة العفو الدولية، لندن ١٩٨٣).

٢ - وليم بيتشر فى «بوسطن جلوب»، ١٥ أبريل ١٩٨٦.

٣ - تزعم الحكومة الأمريكية أنه منذ سبتمبر ١٩٨٠، بدأت نيكاراغوا فى إرسال الأسلحة إلى رجال حرب العصابات، الذين حشدتهم إلى حد كبير حرب كارتر - دوارتى الإرهابى ضد السكان - وحتى إذا ما قبلنا الأدلة الأمريكية دون تمحيص، فإن ما أرسل من أسلحة كان شيئاً تافهاً. أما الأدلة على تدفق هذه الأسلحة منذ أوائل عام ١٩٨١، فهى معلومة من الناحية الفعلية (انظر كتابى «صد موجة المد» وشهادة دافيد ماك مايكل المحلل بوكالة المخابرات المركزية أمام محكمة العدل الدولية؛ وقرارى الأمم المتحدة رقم ايه/٤٠.٩٠٧/١س/١٧٦٣٩ بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٨٥). ومن المفترض بالطبع، ودون تساؤل هنا، أن تقديم أسلحة لشعب يحاول الدفاع عن نفسه ضد حرب إرهابية تشنها الولايات المتحدة إنما هو أمر إجرامى، إن لم يكن دليلاً على محاولة للسيطرة على نصف الكرة الغربى. وقد قضت محكمة العدل الدولية فى حكمها بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٨٦ بأن إمدادات الأسلحة ربما كانت مستمرة «حتى الشهور الأولى من عام ١٩٨١»، وإن كانت المزايع الأخرى «ليست ثابتة بشكل قوى»، وقضت بأنه من الناحية القانونية، فإن مثل هذه الامدادات بالأسلحة، فى حالة حدوثها لاتشكل «هجوماً مسلحاً» يبرر حدوث رد أمريكى كما زعمت الحكومة الأمريكية. ووجدت المحكمة بالتالى أن أعمال الولايات المتحدة «تنتهك المبدأ (الوارد فى ميثاق الأمم المتحدة) الخاص بحظر اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها» فى الشئون الدولية، بالإضافة إلى جرائم أخرى. وكان رد الفعل فى الولايات المتحدة يتمثل فى تجاهل حكم المحكمة باعتباره خارج الموضوع؛ أما المدافعون المحترمون عن النظام العالمى، فقد انتهوا إلى أن الولايات المتحدة يجب ألا تدعن لحكم المحكمة، حيث إن أمريكا «لا زالت تحتاج إلى الحرية لكى تدافع عن الحرية» (توماس م. فرانك فى «النيويورك تايمز»، ١٧ يوليو ١٩٨٦). أما روبرت لاىكن من مؤسسة كارينجى للسلام الدولى، وهو من أفراد جماعة الضغط لصالح متمردي الكونترا، فقد «ألقى باللوم على محكمة العدل الدولية، التى قال أنها تعانى من «الإدراك المتزايد» لعلاقتها الوثيقة مع الاتحاد السوفيتى» وهى العلاقات التى لا بد أنها ظهرت فجأة، حيث إن نفس المحكمة كانت قد أصدرت حكماً لصالح الولايات المتحدة فى قضية إيران عام ١٩٨٠ (جوناثان كارب فى «واشنطن بوست»، ٢٨ يونيو ١٩٨٦). ومرة أخرى، فإن كل ذلك إنما هو رد الفعل الذى يتوقعه المرء فى مركز رئيسى من مراكز الإرهاب الدولى.

٤ - افتتاحية «واشنطن بوست» (فى العدد الأسبوعى من «الجارديان»، ٢٢ فبراير ١٩٨١) وألان رايدنج فى «نيويورك تايمز»، ٢٧ سبتمبر ١٩٨١، وانظر كتابى «صد موجة المد» للإطلاع على مراجع ليست واردة هنا أو فيما يلى.

٥ - إمبرز إيثانز - بريتشارد فى «سبكتاتور» ١٠ مايو ١٩٨٦؛ ويستطرد قائلاً أنه مع إنجاز مهمة قطع الرموس إلى حد كبير، كانت أعداد من الجثث «ملقاة على الأرض، ثم أُلقيت فى هدوء أثناء الليل فى قلب بحيرة ايلويانجو، ولم تكن الجثث تظهر إلا نادراً على الشاطئ لتذكر المصطافين بأن القمع لا يزال

مستمرًا «افتتاحية «نيويورك بيك»، ٢ أبريل ١٩٨٤ و ٧ أبريل ١٩٨٦. وللإطلاع على الفظائع الأحدث، انظر كتاب منظمة الرقابة الأمريكية «انتظام الأمور» (مايو ١٩٨٦)، الذي يفيد أن حالات القتل والاختفاء السياسية - التي كان ٩٠ في المائة منها يتم على أيدي القوات المسلحة التابعة لدوارتي - ظلت مستمرة بمعدل يزيد على أربع حالات يوميًا، وهو تحسن حقيقى فى هذا البلد الإرهابى البارز، فضلًا عن العديد من الفظائع الحكومية الأخرى.

٦ - كريس كروجر وكيل المحي، «الأمن وأوضاع التنمية فى أراضي جواتيمالا» (مكتب أمريكا اللاتينية فى واشنطن، ١٩٨٥): «وألان نيرن، «عنصر جواتيمالا» فى مجلة «بروجرسيث»، مايو/سبتمبر ١٩٨٦ وحول العنصر الإسرائيلى. فى أمريكا الوسطى وغيرها، انظر كتاب بنجامين بيت - هالاهمى، «من مانيلا إلى ماناجوا: الحرب العالمية الإسرائيلية» (بانثيون، تحت الطبع).

٧ - هيرمان وبرودهيد، «الانتخابات المظاهرة» (ساوث اند، ١٩٨٤). وهما يعرفان هذا المفهوم بأنه إشارة إلى خدعة التدخل الأجنبى الذى يتم فيه «تنظيم وإجراء (الانتخابات) من جانب قوة أجنبية، أساسا لتهدئة السكان المحليين الذين تسودهم الثورة»، وناقشان العديد من الأمثلة الأخرى أيضا، وبينان بالتفصيل أنها انتخابات لاقتل فى هزليتها عن الانتخابات التى تجرى فى ظل السلطة السوفيتية. وقد استعار روبرت لاىكن إصطلاحهما «الانتخابات المظاهرة»، وأساء استخدامه بشكل بالغ للإشارة إلى نيكارجوا (فى «نيويورك ريفيو»، ٥ ديسمبر ١٩٨٥)، كجزء من حملته لدعم جيش الكونترا الإرهابى العميل، انظر رسالة برودهيد وهيرمان، التى نشرت بعد تأخير لمدة نصف عام، مع غيرها من رسائل المراقبين البرلمانيين البريطانيين (٢٦ يونيو ١٩٨٦). ورد لاىكن الذى يعترف ضمنا بصحة انتقادهما له (عن طريق المراوغة)، وإن كان قد زعم أن مفهومهما كان يهدف إلى «تركيز الانتباه على الامبريالية الغربية، وتحويل الأنظار عن الامبريالية السوفيتية، .. قشيا مع اعتقادهما الواضح بأنه ليست هناك سوى قوة عظمى شريرة واحدة»: وهذا هو رد الفعل العصبى المعهود من المدافعين عن إرهاب الدولة، وهو رد الفعل الذى ينكشف خداعه فى هذه الحالة بانتقادات برودهيد وهيرمان العنيفة للانتخابات البولندية. أما بقية ردود ومقالات لاىكن الأخرى، فإنها تتمتع بقدر مماثل من الاتساق والتماسك، بما يجعلها تستحق قراءة متأنية من جانب أولئك المهتمين بالاعيب النظام الأيديولوجى الأمريكى. انظر على وجه الخصوص النقد الذى وجهه الكسندر كوكبيرن (مجلة «نيشن»، ٢٩ ديسمبر ١٩٨٥ و ١٠ مايو ١٩٨٦) ومحاولة لاىكن المراوغة للرد (ملحق النيويورك للكتب، ٢٦ يونيو): وانظر أيضا مقدمتى كتاب مورلى وبتراس السابق ذكره.

٨ - مجلس شئون نصف الكرة الغربى، «تقرير واشنطن عن نصف الكرة الغربى»، ١٦ أبريل ١٩٨٦. ومنذ تنصيب شيريزو فى شهر يناير وحتى شهر يونيو، قدرت حالات القتل بنحو ٧٠٠ حالة، بزيادة نسبتها ١٠ فى المائة عن العام السابق: وليس معروفا كم منها كانت حالات قتل سياسية، أو كم يبلغ العدد الخقيقى (إدوارد كودى فى «واشنطن بوست»، ٦ يوليو ١٩٨٦). ويقدر آلان نيرن وجان ماري سيمون عدد حالات القتل السياسية بأكثر من ٦٠ حالة فى الشهر، من راحوا ضحا «لنظام كف» للإرهاب السياسى» يديره العسكريون فى جواتيمالا، الذين كانوا يستخدمون وسائل من قبيل «ملفات فى الكومبيوتر للصحفيين والطلبة والزعماء واليساريين والساسة وما إلى ذلك» - وهو نظام حصلوا عليه من إسرائيل. رغم أنه لايرد ذكر لهذه الحقيقة، ولا للعنصر الإسرائيلى بوجه عام. وهو مالايرد بالتحديد فى هذه المجلة («نيويورك بيك»، ٣٠ يونيو ١٩٨٦). وهما يخلصان إلى أن «بيروقراطية الموت فى جواتيمالا تبدو أكثر ثباتا واستقرارا من أى وقت مضى منذ منتصف الستينيات»، ويشيران إلى أن الرئيس «شيريزو لم يشجب حتى الآن عملية قتل واحدة على أيدي الجيش»، وأن «وزير داخلته قد قال أن أعمال القتل السياسية لم تعد مشكلة» - وهو موقف مفهوم، وإلا فانهما أيضا سيختفیان فى هذا البلد الإرهابى العميل.

٩ - جون هايمان وأنا ميجس، «القذافى: الرجل والأسطورة» فى مجلة «أحداث أفريقيا»، فبراير

١٠ - للإطلاع على مجموعة منتقاة واسعة، انظر كتابي «ضد موجة المد»: وانظر أيضا الفصل الثاني من هذا الكتاب، الهامش ١٧ و٤٤ والمراجع المذكورة فيما سبق.

١١ - مايكل ليدن في «ناشيونال انترست»، ربيع ١٩٨٦. انظر الهامش رقم ٤ والنص نفسه.

١٢ - افتتاحية «النيويورك تايمز»، ٢٠ أبريل ١٩٨٥: «واشنطن بوست»، ١١ يناير ١٩٨٦، ورابين في «بوسطن جلوب»، ٢٥ يناير ١٩٨٦؛ وصحيفة «البايس» الاسبانية، ٢٥ أبريل ١٩٨٦.

١٣ - أ.ج. ديون، «الاطالون بشيرون إلى صلة سورية بالإرهاب»، ٢٥ يونيو ١٩٨٦؛ ويدرك محرو «النيويورك تايمز» بالتأكيد أن ماتبقى من مزاعم الحكومة الأمريكية التي هللا لها قد انهار، كما سنرى فوراً.

١٤ - «النيويورك تايمز»، ٢٧ يونيو ١٩٨٥؛ و«كريستيان ساينس مونيتور»، ٢٥ مارس ١٩٨٦. وقد زعم المرتزقة الكويتيون الذين يحاربون مع الجيش الذي يهاجم نيكاراجوا بالوكالة عن الولايات المتحدة أنهم قد تلقوا تدريبهم في قاعدة شبه عسكرية بفلوريدا؛ ستيفن كينزر، «نيويورك تايمز»، ٢٦ يونيو ١٩٨٦ ومع ذلك فإن الحكومة الأمريكية قد ألقت القبض على متآمرين كانوا يحاولون الإطاحة بدكتاتورية سورينام، في نيو أورليانز (التي وصفها المدعى الأمريكي بأنها «نقطة انطلاق» للمرتزقة الساعين إلى التورط في أمريكا الوسطى والجنوبية)، واتهمتهم بانتهاك قانون حياد الولايات المتحدة («كريستيان ساينس مونيتور»، ٣٠ يوليو ١٩٨٦)، بالضبط مثلما أجهط من قبل الجهود الرامية إلى الإطاحة بنظام دوقالييه السفاح الذي كانت تدعمه في هايتي، مظهرة بذلك التزامها الثابت بحكم القانون.

١٥ - بوب وود و«تشارلز ر. بايكوك»، «واشنطن بوست»، ١٢ مايو.

١٦ - إحسان حجازي، «نيويورك تايمز»، ٢٠ أبريل ١٩٨٦. وسيجد القارئ اليقظ لـ«التايمز» إدانة مطمورة - في تقرير من أثينا كتبه هنري كام (٢٩ مايو ١٩٨٦) - وجهها الرئيس السوري حافظ الأسد للإرهاب، وخاصة لقتل ١٤٤ سوريا في «عمل إرهابي كبير»، مشيراً بذلك - فيما هو مقترح - إلى إلقاء القنابل على الأتوبيسات السورية.

١٧ - فيليب شينون، «نيويورك تايمز»، ١٤ مايو ١٩٨٥؛ لود كانون، بوب وود وآخرون، «واشنطن بوست»، ٢٨ أبريل ١٩٨٦.

١٨ - «نيويورك تايمز»، ٢٠ يناير ١٩٨٦، إدوين ميس، «أسوشيتد برس»، ٤ أبريل ١٩٨٦، (انظر الفصل الثاني).

١٩ - فرانك جريف، «فيلادلفيا إنكوايرر»، ١٨ مايو ١٩٨٦.

٢٠ - نيف، «ميدل إيست إنترناشيونال» (لندن)، ٤ أبريل ١٩٨٦؛ جونسون. «صن داي تلجراف» (لندن)، أول يونيو ١٩٨٦. وتعكس تعليقات جونسون الموقف النموذجي لهذا المدافع المحترم للغاية عن إرهاب الدولة. وهكذا قام في مؤتمر دعائي نظمته إسرائيل في واشنطن عن الإرهاب (أنظر الهامش رقم ١٥ من هوامش المقدمة) بالثناء على إسرائيل لاتخاذها «تدابير عنيفة» لمحاربة «السرطان الإرهابي» على النحو الذي قتل في غزوها للبنان عام ١٩٨٢: «الحقيقة هي أن إسرائيل، بامتلاكها الشجاعة الأخلاقية والطبقية لانتهاك ما يسمى بحدود ذات سيادة، وبوضعها القانوني الأخلاقي فوق شكليات حقوق الدولة؛ استطاعت لأول مرة أن توجه ضربة إلى قلب السرطان وأن تكبح جماح نموه وأن تحييه على الانسحاب» (وولف بليتزتر، «جيزرواليم بوست»، ٢٩ يونيو ١٩٨٤) - وهذا هو على وجه الدقة عكس ما اعتزمت إسرائيل، كما رأينا في مناقشتنا لذلك الأمر في الفصل الثاني.

٢١ - هبلى، «القناني والولايات المتحدة»، ص ٢٧١.

٢٢ - لاري سبيكس، التلفزيون الوطني، الساعة السابعة والنصف صباحاً، ١٤ أبريل: «نيويورك

تايمز، ١٦ أبريل؛ «أسوشيتد برس»، ١٤ أبريل؛ «نيويورك تايمز»، ١٥ أبريل؛ لويس، «نيويورك تايمز»، ١٧ أبريل؛ برنارد واينروب، «نيويورك تايمز»، ١٥ أبريل ١٩٨٦؛ جيف سالوت، «جلوب أند ميل» (تورنتو)، ٢٤ أبريل ١٩٨٦. وكما لاحظنا من قبل فإن محكمة العدل الدولية قد رفضت التسلسل المنطقي الأمريكي (فيما يتعلق بالسلفادور، ولا تتحدث بالطبع عن أفغانستان أو أنجولا أو كمبوديا) القائل بأن تدفق الأسلحة على رجال حرب العصابات يشكل «هجومًا مسلحًا» (انظر الهامش رقم ٣).

٢٣- هيلي، «القذافي والولايات المتحدة»، الفصل الثامن، ص ٢٦٤.

٢٤- «نيوستيتسمان»، ١٦ أغسطس ١٩٨٥.

٢٥- أنظر كتابي «الثلث المشنوم»، ص ٢١٠؛ هيلي : المرجع السابق، الذي يبذل مجهودا يستحق

الإطراء لأخذه هذه الكوميديا مأخذ الجد.

٢٦- «قال مسئولون بالحكومة الأمريكية أن وكالة المخابرات المركزية، التي تم منعها من تقديم مساعدة عسكرية لمتمردي نيكاراغوا، قد أعطتهم بضعة ملايين من الدولارات لأغراض سياسية خلال العام الماضي». وقال المسئولون أيضا أنه تم السماح «لوكالة المخابرات المركزية بأن تحافظ على استمرار نفوذها القوي على حركة المتمردين، حتى رغم وجود حظر الكونغرس منذ أكتوبر ١٩٨٤ وحتى سبتمبر ١٩٨٥ والذي كان يمنع الوكالة من إنفاق أى أموال» (يمكن أن يكون لها تأثير في الدعم المباشر أو غير المباشر، للعمليات العسكرية أو شبه العسكرية في نيكاراغوا). وقد كان أحد أهداف ما وصفه مسئولون أمريكيون بأنه «برنامج كبير»، يتمثل في «خلق حالة بحيث تكون فيها (عصابات الكونترا) كيانا سياسيا فعليا بين حلفائنا في أوروبا». وقال عضو الكونغرس سام جيجدسون: «لقد اشتبهنا في أن وكالة المخابرات المركزية لم تنسحب حقيقة من الساحة مطلقا، لكن مدى التورط المباشر للوكالة في حرب الكونترا يذهل حتى أكثر المراقبين إعجابا بها». وتبين وثائق المنظمة الوطنية المتحدة (الكونترا) التي حصلت عليها وكالة «أسوشيتد برس» أن «كثيرا من التمويل السياسى للمنظمة الوطنية المتحدة الذي كان يذهب إلى المنظمات العسكرية المتحالفة مع المنظمة الأم» قد وفرته الولايات المتحدة، في حين أن بعض الأموال كانت تستخدم في دفع مرتبات ومكافآت المسئولين في هندوراس وكوستاريكا «ليمكنوا المتمردين من العمل في هذين البلدين». وكان يتم صرف معظم هذه الأموال من خلال بنك في بهاما يوجد مركزه الرئيسى في لندن. «أسوشيتد برس»، ١٤ أبريل؛ «بوسطن جلوب»، ١٤ أبريل ١٩٨٦. وقد مر اقتضاح هذا الأمر دون تعليق في ذلك الوقت وحتى فترة قصيرة لاحقة. وفي أعقاب ذلك ذكرت صحيفة «ميامى هيرالد» أن أكثر من مليونى دولار من السبعة والعشرين مليون دولار المقدمة من الكونغرس من أجل «المساعدة الانسانية»، قد تم استخدامها في دفع مرتبات ومكافآت لضباط من هندوراس «لغرض البصر عن نشاطات الكونترا غير الشرعية على أراضي هندوراس» (المقال الافتتاحي لصحيفة «بوسطن جلوب»، ١٣ مايو ١٩٨٦)، كما نشرت الصحيفة أكثر من دليل على الفساد الذي لم يحظ سوى باهتمام محدود لا أثر له.

٢٧- «أسوشيتد برس»، ٢٧ مارس ١٩٨٦، مستشهدة بصحيفة «إل باييس» (مدريد).

٢٨- ر.س. لونغهورث، «شيكاغو تريبيون»، ٣٠ مارس ١٩٨٦.

٢٩- ريتشارد هيجتز، «بوسطن جلوب»، ٢٥ مارس ١٩٨٦.

٣٠- فريد كابلان، «بوسطن جلوب»، ٢٦ مارس ١٩٨٦.

٣١- «لندن صنداي تايمز»، ٦ أبريل ١٩٨٦.

٣٢- كوكبيرن، «وول ستريت جورنال»، ١٧ أبريل؛ وأيضا مجلة «نيشن»، ٢٦ أبريل ١٩٨٦. ليليفيلد،

«نيويورك تايمز»، ١٨ أبريل ١٩٨٦.

٣٣- مات جندي أسود جريح آخر بالقوات البرية بعد عدة شهور.

٣٤- «نيويورك تايمز»، ١٦ أبريل ١٩٨٦.

٣٥- «نيويورك تايمز»، ١٨ أبريل ١٩٨٦؛ ويوضح التقرير الذى أوردته «التايمز» أنه فى السابعة مساء قامت طائرات حربية من طراز «إف - ١١١» بقصف أهداف عسكرية «قرب بنغازى» و «قرب طرابلس» بالقتابل، ثم قامت فى السابعة وست دقائق مساء بقصف «مطار طرابلس الحربي، الذى كان الهدف الأخير». وفى الحقيقة، وكما يعرف الصحفيون، فإن الطائرات الحربية الأمريكية قد قصفت حيا سكنيا فى طرابلس.

٣٦- «أسوشيتد برس»، ١٤ أبريل ١٩٨٦.

٣٧- جيمس م. ماركهام، «نيويورك تايمز»، ٢٥ أبريل ١٩٨٦.

٣٨- «دير شبيجل»، ٢١ أبريل ١٩٨٦؛ وقد حمل الغلاف عبارة «إرهاب ضد إرهاب»، وهو شعار معروف جدا من شعارات الجستابو، ويمكن افتراض أن انتقاء لم يكن من باب الصدفة. أنظر أيضا مقال فورمان بيرنباوم، فى العدد نفسه.

٣٩- نص مقابلة صحفية لصحفى أمريكى مع «ستارز أند سترابيز» فى ألمانيا.

٤٠- أنظر على سبيل المثال، جيمس م. ماركهام، «نيويورك تايمز»، ٣١ مايو، الذى نقل عن «مفتش بوليس ببرلين الغربية» قوله أنه «يعتقد أن السفارة الليبية فى برلين الشرقية قد (تصورت) الهجوم» أقل من «التأكيدات» السابقة، واستشهاده بما نفرد جانشو، لكن ليس بنفيه لأى دليل؛ أو أنظر أيضا روبرت سورو، «نيويورك تايمز»، ٣ يولية، حول التورط المحتمل لسوريا وإرهابيي مجموعة أبو نضال المناهضين لياسر عرفات فى قصف نادى الديسكو، مشيرا إلى «دليل يبين فيما يقال» تورط ليبيا؛ أو أنظر أيضا برنارد واينبروب، «نيويورك تايمز»، ٩ يونية، الذى يشير إلى تورط سورى محتمل، وإلى ما «قاله» مسئولون بالحكومة عن علمهم عن عمليات الاعتراض التى قامت بها ليبيا.

٤١- بكاش، المرجع السابق.

٤٢- كريستيان ساينس مونيتور، ٢٢ أبريل ١٩٨٦؛ أنظر الفصل الأول، هامش رقم ٣.

٤٣- «تورنتو جلوب أند ميل»، المقالات الافتتاحية، ٥ و ١٨ و ٢٨ مارس ١٩٨٦، التى تشير بنحو خاص إلى نيكاراغوا.

٤٤- أنظر «أسوشيتد برس»، «انترناشونال هيرالد تريبيون»، ٦ مايو، حيث توجد مناقشة موسعة؛ و «نيويورك تايمز» ٦ مايو ١٩٨٦، إشارة أكثر ايجازا، ونص البيان ضد الإرهاب.

٤٥- «أسوشيتد برس»، ١٤ أبريل؛ نشرة ردود فعل الصحافة العالمية، «أسوشيتد برس»، ١٥ أبريل؛ نشرة ردود فعل المقالات الافتتاحية الأمريكية، ١٦ أبريل؛ المقال الافتتاحى فى «نيويورك تايمز» ١٥ أبريل؛ بيريز، «نيويورك تايمز»، ٦ أبريل.

٤٦- بعد قصف ليبيا، كانت هناك إشارات لا حصر لها للحملات التأديبية الأمريكية ضد القراصنة البرابرة؛ ولا يبدو أن أيا من هذه الإشارات قد عادت بضع خطوات إلى الوراء فى التاريخ لوصف أيام أن كانت «نيويورك» قد أصبحت سوقا للصوص (هكذا) حيث كان القراصنة يتخلصون من الفنائم التى أخذوها من عملياتهم فى أعالي البحار، إذ إن القرصنة قد أثرت المستعمرات الأمريكية، شأنها شأن المستعمرات البريطانية من قبلها (ناتان ميللر، «المحتالون المؤسسون»، ديفيد ماكاي، ١٩٧٦، ص ٢٥-٦). إن القرصنة لم تكن اختراعا ليبيا، قام حراس النظام الأمريكيون بقمعه بشجاعة.

٤٧- «أسوشيتد برس»، ٢١ أبريل؛ «نيويورك تايمز»، ٢٠ أبريل؛ نشرة ردود الفعل الدينية، «أسوشيتد برس» ١٧ أبريل، وأيضا ١٩ أبريل، فى عرض أنباء مؤتمر ١٤ مجموعة دينية فى سياتل أدانت

القصف على النقيض من تأييده من قبل مجلس رئاسة حاخامات غرب واشنطن؛ أنظر «بوسطن جلوب»، ١٦ أبريل؛ روستو، «نيويورك تايمز»، ٢٧ أبريل.

٤٨- تشارلز جلاس، «سبكتاتور» (لندن)، ٣ مايو ١٩٨٦. وقد وزعت هنا نسخة طبقية. وصل منه على الصحافة كخطاب إلى المحرر، لكنها لم تنشر. وقد قام الكسندر كوكبيرن («ان ديس تايمز» ٢٣ يولية ١٩٨٦) بنشر النص مشفوعا باقتراح يقول فيه أنه طالما أن الرئيس ريجان وحرمة «مولعان بقراءة رسائل الأطفال الصغار، فلعلهما يهتمان باستلام هذا الخطاب في الفرصة المناسبة التالية».

٤٩- مجلة «ديستنت»، صيف ١٩٨٦. فملاحظة الصورة استنتج رامزى كلارك من شكل القصف أن الضاحية الغنية التى وقعت بها أسوأ خسائر مدنية لا بد أن تكون هدفا محمدا؛ مجلة «نيشن»، ٥ يولية ١٩٨٦. فالمسألة لاعلاقة لها بقضية الإرهاب. وهذا مايمكن لأى شخص لايعانى من البلاء الأخلاقية أن يفهمه فى الحال (وبالطبع فإن كلارك لا يوصى بعكس ذلك).

٥٠- «نيوربيليك»، ٦ سبتمبر ١٩٨٢؛ وللتعرف على عينات أخرى من الآراء بهذا الصدد.. أنظر الفصل الأول والفصل الثانى بعاليه.

٥١- «واشنطن بوست»، العدد الأسبوعى، ٤ أغسطس ١٩٨٦.

٥٢- اجناتىوس، «واشنطن بوست»، العدد الأسبوعى، ٢٨ يولية ١٩٨٦.

٥٣- «كريستيان ساينس مونيتور»، ٢٥ يونية، ١٦ يولية ١٩٨٦.

٥٤- مجلة «ايكو نوميست» (لندن)، ٢٦ يولية ١٩٨٦؛ و «كريستيان ساينس مونيتور» ٢٤ يولية ١٩٨٦.

٥٥- ينبغي علينا ان نأخذ هذه الأرقام بتحفظ، واضعين فى الاعتبار تلك الاعتبارات الايديولوجية التى تدخل عملا من الأعمال إلى حيز التعريف كعمل «إرهابى». على هذا النحو تم استبعاد قصف عبادات الاجهاض من قائمة «الإرهاب» فى وقت من الأوقات، وربما يستمر مستبعدا. ووفقا لما يقوله الكاتب الصحفى كال توماس الذى ينتمى إلى منظمة «الغالبية الأخلاقية» وقعت ٣٠٠ عملية قصف «على ممتلكات تجرى بها عمليات إجهاض» فى الفترة من ١٩٨٢ حتى أواخر ١٩٨٤، ويعرب عن اعتقاده عن عمليات القصف هذه «ربما لم تكن فكرة جيدة .. تكتيكيا، وسياسيا أيضا» - رغم أنها جيدة «أخلاقيا» كما هو واضح «بوسطن جلوب»، ٣٠ نوفمبر ١٩٨٤.

٥٦- «اسوشيتد برس»، «جلوب آند ميل» (تورنتر)، ٤ يولية ١٩٨٦؛ ستيفن انجليبرج : «مستول يقول ان مكتب المباحث الفيدرالية يشبه فى شحنات ناسفة وضعها يهود متطرفون»، «نيويورك تايمز»، ١٧ يولية ١٩٨٥، «واشنطن بوست»، بايمان بيجمان، ٥ يولية و ١٧ يولية.

٥٧- «نيوربيليك»، ٢٠ يناير ١٩٨٦؛ ادوين ميس، «اسوشيتد برس»، ٤ أبريل ١٩٨٦؛ انظر الفصل الثانى.

ونذكر أن سجل الإرهاب الصهيونى ضد المدنيين يعود إلى سنوات طويلة ماضية قبل انشاء دولة إسرائيل، انظر كتابى «المثلث المشئوم» ص ١٦٤.

٥٨- التدخل الليبى الأول جاء فى أعقاب ارسال قوات أجنبية فرنسية جراحة ومستشارين وطائرات (هيلي، المرجع السابق، ص ٩٨)، لكن التدخل الفرنسى فى أفريقيا مشروع، وموضع ثناء فى الحقيقة؛ حيث علقت مجلة «بيزنس ويك» بابتهاج، على ذلك بقولها ان القوات الفرنسية تساعد على «حفظ غرب أفريقيا

آمنة لباعة النفط الفرنسيين والأمريكيين وغيرهم من الأجانب» (١٠ أغسطس ١٩٨١) وتؤدي خدمات مماثلة في أماكن أخرى.

٥٩- جوليا بريستون، «هوسطن جلوب»، ٩ فبراير ١٩٨٦.

٦٠- في حديث له بجامعة ولاية كنساس؛ «نال شولتز تصفيقا متواصلا عندما قال إن «نيكاراجوا سرطان يجب أن نستأصله». وقال أيضا إن «المفاوضات هي تعبير لطيف عن استسلام مشروط إذا كانت ظلال القوة لاتخيم على مائدة المساومات»، وهذا فكر مألوف آخر.

الفهرس

	تقديم
	بين اللغة والسياسة
٥	مصطفى الحسينى
١٣	مقدمة
	الفصل الأول
	التحكم فى الأفكار
٢٣	حالة الشرق الأوسط
	الفصل الثانى
	ارهاب الشرق الأوسط
٤٧	والنظام الايديولوجى الأمريكى
	الفصل الثالث
١٠٧	ليبيا فى علم الشيطنة الأمريكى

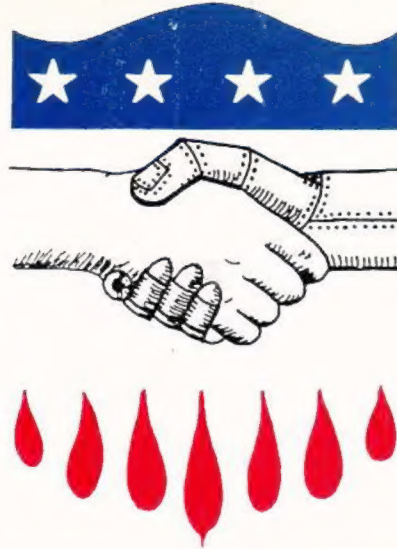
رقم الإيداع ١٥٢٢٢-١٩٩٠

I.S.B.N. 977.00.0345-1



مدينة العائز من ريسان المنطقة الصناعية A٢

تليفون ٣٩٢١٨١-١٥



الإرهاب الدولي الأسطورة والواقع

يحكى القديس أوغسطين قصة قرصان أسره الأسكندر الأكبر، وسأله، «كيف تجرؤ على الاعتداء على الناس في البحار؟» فأجاب القرصان: «وكيف تجرؤ أنت على الاعتداء على العالم بأسره؟» ألا أننى أقوم بذلك بسفينة صغيرة فحسب، أدعى لصا، أما أنت ولأنك تقوم بالشئ نفسه بأسطول كبير فيدعونك إمبراطورا؟»

وبوجه عام، تلقى قصة القديس أوغسطين الضوء على معنى مفهوم الإرهاب الدولي في الاستخدام الغربى المعاصر، كما تنفذ إلى لب ثورة الغضب إزاء أحداث إرهاب منتقاة، وهو الثورة التى يجرى توجيهها الآن بمنتهى الخبث كستار للعنف الذى يمارسه الغرب.

ويعد ناعوم شومسكى من الكتاب النشطين سياسياً منذ زمن طويل، فهو فضلاً عن كونه أستاذاً فى علم اللغويات بجامعة كامبردج، ماساشوسيت، فقد قام بكتابة العديد من الكتب والمقالات عن السياسة الخارجية الأمريكية والشئون الدولية وحقوق الإنسان، ومن أحدث كتبه كتاب «نحو حرب باردة جديدة» (بانشيون، نيويورك، ١٩٨٢). وله كتاب بعنوان «الاقتصاد السياسى لحقوق الإنسان» اشترك فى كتابته مع أدواردز هيرمان (سوٲ أند برس، بوسطن، ١٩٧٩) وكتاب «المثلث المشنوم : الولايات المتحدة، إسرائيل وفلسطين» (سوٲ أند برس، بوسطن، ١٩٨٣)